

هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزودة)

د. محمد عمارة



هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرد على شبهات العلمانيين

الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية

١٤٢٩ هـ - يناير ٢٠٠٨ م

طبعة جديدة ومزودة



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٢٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزودة)

د. محمد عمارة

مكتبة الشروق الدولية



البرنامج الوطني لدار الكتب المصرية

الفهرسة أثناء النشر

(بطاقة فهرسة)

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشؤون الفنية)

عمارة، محمد، ١٩٣٤ .

الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين - محمد عمارة .

ط . جديدة ومزودة - القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م

١٧٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم . (هذا هو الإسلام؛ ٩) .

تدمك 5- 03 - 978-977-6278

١- الإسلام والسياسة .

٢- الإسلام - دفع مطاعن .

٢١٤,٣٢

أ. العنوان .

رقم الإيداع ٢٧٠٧٤/٢٠٠٧م

الترقيم الدولي 5 - 03 - 978-977-6278 I.S.B.N.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٧	تقديم الطبعة الجديدة: علمانية المدفع والدولار والإنجيل!
٢٧	تقديم لشيخ الأزهر الراحل - الشيخ جاد الحق على جاد الحق
٣١	كلمة طيبة - للدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا
٣٣	تمهيد عن الإسلام والسياسة
٤١	إسلامية الدولة
٥٩	متى... وكيف حدث الاختراق؟
٧٣	علمنة الإسلام من الداخل!
٩٩	العودة عن علمنة الإسلام إلى إسلامية السياسة
١١٧	شبهات... وعلامات استفهام:
١١٩	١ - شبهة الخشية من «التطبيق البشري» للشريعة الإسلامية
١٢١	٢ - شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين
١٢٧	٣ - شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامى
١٣٦	٤ - شبهة غموض المشروع الإسلامى وغيبية برنامجه
١٤٤	٥ - شبهة اقتران المشروع الإسلامى بالعنف
١٥١	أسئلة إلى العلمانيين
١٥٩	المصادر
١٦٣	الدكتور محمد عمارة... سيرة ذاتية فى نقاط

تقديم

علمانية المدفع والدولار والإنجيل!

كانت العلمانية الغربية، التي عزلت السماء عن الأرض، وأحلت «العقل والعلم والفلسفة» - أى منظومة التنوير الغربى - محل «الله والكنيسة واللاهوت»، وجعلت من الحداثة «دينًا طبيعيًا» أحلته محل «الدين الإلهي». . كانت - هذه العلمانية - بمثابة «الكأس المسموم» الذى تجرعه المسيحية الغربية، فترنحت. وأصابها الإعياء والعجز والتهميش.

وبشهادة أحد الخبراء الألمان، عالم الاجتماع والنفس «جوتفرايد كونزلن»:

«فلقد مثلت العلمانية: تراجع السلطة المسيحية. . وضياح أهميتها الدينية. . وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية. . والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية. . وسيادة مبدأ: دين بلا سياسة، وسياسة بلا دين. .

لقد نبعت العلمانية من التنوير الغربى. . وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقبة التاريخ البشرى، يتلاشى باطراد فى مسار التطور الإنسانى.

ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقدانًا كاملاً. . وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم. . بل وزوال أهميته أيضًا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس، وللحياة بشكل عام. . فسلطة الدولة، وليست الحقيقة، هى التى تصنع القانون. . وهى التى تمنح الحرية الدينية. .

ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينًا حل محل الدين المسيحى، يفهم الوجود بقوى دنيوية، هى العقل والعلم. .

لكن . . . وبعد تلاشى المسيحية . . . سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان ، التي كان الدين يقدم لها الإجابات . . . فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين . . . وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتفككت أنساقها العقلية والعلمية عديمة ما بعد الحداثة . . . فدخلت الثقافة العلمانية فى أزمة بعد أن أدخلت الدين المسيحى فى أزمة . . . فالإنهك الذى أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلمانى الحديث . . . وتحققت نبوءة «نيتشة» [١٨٤٤ - ١٩٠٠ م]: عن «إفراز التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون نجمهم الذى فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئاً خارج نطاقه» . . . وبعبارة «ماكس فيبر» [١٨٦٤ - ١٩٢٠ م]: «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم» . . .

ولأن الاهتمام الإنسانى بالدين لم يتلاش ، بل تزايد . . . وفى ظل انحسار المسيحية ، انفتح باب أوروبا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة . . . من التنجيم . . . إلى عبادة القوى الخفية . . . والخرافة . . . والاعتقاد بالأشباح . . . وطقوس الهنود الحمر . . . وروحانيات الديانات الآسيوية . . . والإسلام ، الذى أخذ يحقق نجاحاً متزايداً فى المجتمعات الغربية . . .

لقد أزالَت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا . . . ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلمانى على الإنسان الأوروبى ، عندما أصبح معبدها العلمى عتيقاً . . . ففقد الناس «النجم» الذى كانوا به يهتدون : وعد الخلاص المسيحى . . . ثم وعد الخلاص العلمانى . . .^(١)

تلك شهادة خبير غربى - فى الدين والاجتماع معاً - على تجرع المسيحية الغربية لكأس العلمانية المسموم ، الذى أصابها بالهزال والإعياء والتهميش . . . فكان الفراغ الروحى الذى سقطت فيه الشعوب الأوروبية . . . وخاصة بعد إفلاس الحداثة ودينها الطبيعى . . .

✽ وعلى أرض الواقع ، وبالحقائق والأرقام :

(١) جوتفرايد كونزلن : [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوروبا] ص ١٧ ، ١٨ . تقديم وتعليق : د. محمد عمارة . طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ١٩٩٩ م .

- فإن الذين يؤمنون - فى أوروبا - بوجود إله - مجرد وجود إله - لا يتعدون ١٤٪ من الأوروبيين! ..

- والذين يواظبون على حضور القداس بالكنيسة - مرة فى الأسبوع - فى فرنسا - بنت الكاثوليكية، وأكبر بلادها - أقل من ٥٪ من السكان - أى أقل من ثلاثة ملايين فرنسى - أى أقل من نصف عدد المسلمين فى فرنسا! ..

- وفى ألمانيا، توقف القداس فى ١٠٠ كنيسة من أصل ٣٥٠ كنيسة فى أبرشية «أيسن» بسبب قلة الزوار! الأمر الذى زاد من الكنائس المعروضة للبيع، والتحول إلى أغراض أخرى - من مثل: المطاعم والملاهى .. وحتى المساجد - .. بينما ارتفع عدد المساجد - فى ألمانيا - من ١٤١ إلى ١٨٧ فى عامى ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م وحدهما! .. وبلغت نسبة المواليد المسلمين ١٠٪ من جملة المواليد فى السنوات العشر الأخيرة! ..

- وفى إنجلترا، صُنفت أكثر من ١,٦٠٠ كنيسة - أى ١٠٪ من الكنائس الانجليزية - رسمياً باعتبارها زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع .. فى الوقت الذى يتحدثون فيه عن أن عدد المسلمين الانجليز المتزمين دينياً سيتفوق - فى العقود القادمة - على نظرائهم الانجليكانيين! .. ومع أن نسبة المسلمين فى إنجلترا هى ٣٪ من السكان، فإن المواليد الذين أطلق عليهم اسم «محمد» - ٢٠٠٦م - يأتون فى المرتبة الثانية بعد اسم «جاك»^(١).

- وفى إيطاليا، غنت «مادونا» فى إحدى الكنائس التاريخية، بعد تحويلها إلى مطعم وملهى، وبعد تحويل «المذبح» إلى فرن للبيتزا! ..

- وفى جمهورية التشيك، لا يذهب للقداس سوى ٣٪ بين السكان .. وتباع الكنائس التاريخية، لتتحول إلى مطاعم وملاهى .. ومعروض للبيع منها ١,٠٠٠ كنيسة، أى نصف عدد الكنائس فى جمهورية التشيك! ..

(١) صحيفة [الحياة] - لندن - فى ٨-٥-٢٠٠٧م. و [نيوزويك] - الأمريكية - فى ٢٧-٢-٢٠٠٧م. ومجلة [فوكوس] - الألمانية - نقلاً عن صحيفة [المدينة] - السعودية - ملحق [الرسالة] فى ٢١-٩-٢٠٠٧م.

- وفي ٢٠٠٧م أسلم ١١٤,٠٠٠ فى فرنسا وهولندا وألمانيا والجزء الشمالى من بلجيكا والنمسا^(١).

* وهذا الواقع البائس الذى صنعته العلمانية بالمسيحية الأوروبية، هو الذى جعل بابا الفاتيكان «بندكتوس السادس عشر» يعلن فى كتابه: [بلا جذور، الغرب، النسبية المسيحية، الإسلام] سنة ٢٠٠٦م - عن مخاوفه الثلاثة:

١ - انقراض الأوروبيين المسيحيين - وخاصة الألمان والإيطاليين والإسبان - بسبب تحلل الأسرة، وعدم الإنجاب، وزيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد..

٢ - وحلول الهجرات المسلمة - العربية والإفريقية - محل المسيحيين الأوروبيين المنقرضين!..

٣ - وأن تصبح أوروبا «جزءاً من دار الإسلام» فى القرن الواحد والعشرين!^(٢).
هكذا صنعت العلمانية بالمسيحية فى أوروبا..

● لكن مؤسسات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التى طأرت الدين واللاهوت فى بلادها، وهمشت دور الكنيسة فى مجتمعاتها، قد ظلت وفيه.. للروح الصليبية فى مواجهتها مع الإسلام والمسلمين.. واستمرت فى استخدام الدين والكنيسة والتنصير سلاحاً فى الزحف الإمبريالى على عالم الإسلام!..

فسلطاتها الاستعمارية تعمل على علمنة المسلمين، لكسر شوكة المقاومة الإسلامية للاستعمار الغربى، بتحويل الإسلام إلى روحانية فردية معزولة عن السياسة والاجتماع، مع فتح الأبواب والميادين للكنائس الغربية لتنصير المسلمين، وذلك لإتمام عملية التغريب والتبعية والإحاق.. كى يتأبد النهب الاقتصادى والمسح الحضارى - اللذين هما الهدف الأول للاستعمار...

(١) صحيفة [أويست فرانس] - الفرنسية - نقلت عن صحيفة [الدعوة الإسلامية] - الليبية - فى ١ - ٨ - ٢٠٠٧م.

(٢) جوزيف راتزنجير - [بابا الفاتيكان بندكتوس السادس عشر] - ومارسيليو بيررا: [بلا جذور، الغرب، النسبية، المسيحية والإسلام] طبعة نيويورك سنة ٢٠٠٦م. وانظر فى ذلك - أيضاً - صحيفة [الشرق الأوسط] - لندن - ملحق «منتدى الكتب» فى ٢٦ - ٤ - ٢٠٠٦م. و: د. محمد عمارة [الفاتيكان والإسلام] طبعة مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

فبعد ما يقرب من أربعين عاماً على انتصار الثورة الفرنسية - ذات التوجه العلماني المتوحش - والتي همشت النصرانية وكنيستها - نجد الروح الصليبية حية ومتوقدة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمتة وحضارته، عند احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ م . .

ويحكى رفاعه الطهطاوي [١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ - ١٨٠١ - ١٨٧٣ م] - وكان شاهد عيان يومئذ ببarris - كيف «أن المطران الفرنسي الكبير لما سمع بأخذ الجزائر - [أي احتلالها سنة ١٨٣٠ م] - ودخل الملك «شارل العاشر» [١٧٥٧ - ١٨٣٦ م] الكنيسة يشكر الله على ذلك - [!!] جاء إليه المطران ليهتته على هذه النصر، ومن جملة كلامه - ما معناه - : إنه يحمد الله على كون الملة المسيحية انتصرت نصرة عظيمة على الملة الإسلامية، ومازالت كذلك»^(١).

فالروح الصليبية حاضرة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمتة وعالمه . . وهي توحد «الدولة» و «الكنيسة»، في ظل العلمانية، كما كان الحال في العصور الأوروبية الوسطى، عندما تكون المواجهة مع الإسلام!

• وبعد قرن من الزمان على احتلال فرنسا للجزائر . . احتفلت فرنسا العلمانية بمرور قرن على احتلالها لهذا البلد المسلم سنة ١٩٣٠ م . . ويومئذ لم تنس فرنسا الروح الصليبية المعادية للجزائر المسلمة، والحاقدة على إسلام الجزائريين . . فخطب أحد كبار الساسة الفرنسيين في مهرجانات هذه الاحتفالات، فقال:

«إننا لن نتصر على الجزائريين ما داموا يقرءون القرآن ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم، وأن نقتلع العربية من ألسنتهم»!

وخطب سياسي آخر، فقال:

«لا تظنوا أن هذه المهرجانات من أجل بلوغنا مائة سنة في هذا الوطن، فلقد قام الرومان قبلنا فيه ثلاثة قرون، ومع ذلك خرجوا منه. ألا فلتعلموا أن مغزى هذه المهرجانات هو تشييع جنازة الإسلام بهذه الديار»!! . .

(١) رفاعه الطهطاوي [الأعمال الكاملة] ج٢ ص ٢٢٠. دراسة وتحقيق: د. محمد عسارة. طبعة بيروت سنة

١٩٧٣ م

كما خطب أحد كرادلة الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية - بهذه المهرجانات - فقال :

«إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيمتد إلى الأبد وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهداً لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدينة منبع وحياها الإنجيل»! (١).

ولقد فطن المسلمون الجزائريون - في تجربتهم مع الاستعمار الفرنسي - إلى «أن موقف البورجوازية الفرنسية هذا هو مدعاة للعجب، فإن هذه البورجوازية نفذت حكم الإعدام في القسس، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحي في فرنسا المسيحية. . أما في الجزائر، فقد اتخذت مسلكاً مخالفاً، فحولت المساجد إلى كنائس، ومجدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين لتنصيرهم! . وهكذا أحييت الروح الصليبية عندما رفعت علم المسيحية ضد الإسلام، في الوقت الذي ظلت تسخر فيه من المسيحية والإسلام في آن واحد. .»! (٢).

فالعلمانية الأوروبية تطارد المسيحية في بلادها. . لكنها تستخدمها في مطاردة الإسلام إبان الزحف الإمبريالي على بلاد المسلمين! . .

● ولقد ظل هذا حال الاستعمار الغربي دائماً وأبداً. . ففي مجتمعاته الأوروبية يتبنى العلمانية التي تهتمش المسيحية. . لكنه في المستعمرات المسلمة يستخدم النصرانية الصليبية وكنائسها لإقامة القواعد الدينية - إلى جوار القواعد العسكرية - ولتنصير المسلمين، دعماً لاحتلال، ولتأييد النهب والتبعية والإلحاق. . صنع ذلك بواسطة إرساليات التبشير النصراني ومدارسها وجامعاتها ومؤسساتها الثقافية ومنابرها الإعلامية - في المشرق العربي - تلك التي أعلن القناصل الفرنسيون أن الهدف منها هو «تكوين جيش متفان في خدمة فرنسا في كل وقت. . وجعل البربرية العربية - [كذا] - تنحني لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»! (٣).

(١) انظر دراستنا عن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي - بكتابتنا [من أعلام الإحياء الإسلامى] ص ١٢٤، ١٢٥ طبعة مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.

(٢) د. محمود قاسم [الإمام عبد الحميد بن باديس] ص ١٠ طبعة دار المعارف القاهرة - و د. محمد عمارة [مسلمون نوار] ص ٤٧٠ طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.

(٣) إرشيف وزارة الخارجية الفرنسية - سنوات ١٨٤٠ - ١٨٤٢ - ١٨٤٨ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - انظر كتابنا [هل الإسلام هو الحل؟] ص ٢٢ طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م.

● وعندما عقدت الكنائس الأمريكية مؤتمرها التنصيري الشهير - مؤتمر كولورادو - في مايو سنة ١٩٧٨ م - أعلنت فيه الحرب الصليبية الجديدة على الإسلام ، فقالت - في وثائق هذا المؤتمر - :

«إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية . . والنظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعياً وسياسياً . . ونحن بحاجة إلى مئات المراكز ، لفهم الإسلام ، ولاخترقه في صدق ودهاء» [١١] . . . ولذلك ، لا يوجد لدينا أمر أكثر أهمية وأولية من موضوع تنصير المسلمين . . ولذلك ، فعلى مديري إرساليات أمريكا الشمالية والقادة المنصرين الآخرين أن يكتشفوا ويوطدوا أساليب جديدة للتعاون والمشاركة مع كنائس العالم الثالث وعملها المنظم للوصول إلى المسلمين . لقد وطدنا العزم على العمل بالاعتماد المتبادل مع كل النصارى والكنائس الموجودة في العالم الإسلامي . . إن نصارى البروتستانت - في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا - منهمكون بصورة عميقة في عملية تنصير المسلمين . . ويجب أن تخرج الكنائس القومية من عزلتها ، وتقترح بعزم جديد ثقافات ومجتمعات المسلمين الذين تسعى إلى تنصيرهم . . وعلى المواطنين النصارى في البلدان الإسلامية وإرساليات التنصير الأجنبية العمل معاً ، بروح تامة ، من أجل الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك لتنصير المسلمين . . إذ يجب أن يتم كسب المسلمين عن طريق منصرين مقبولين من داخل مجتمعاتهم . . ويفضل النصارى العرب في عملية التنصير . . إن تنصير هذه البلاد سيتم من خلال النصارى الملتزمين إلى الكنائس المحلية ، ويتم ذلك بعد تكوين جالية محلية نصرانية قوية . . !» (١)

● وفي سبيل اختراق العالم الإسلامي ، لتنفيذ هذا المخطط لتنصير المسلمين ، نظرت هذه الكنائس وقعدت «للمكافئية - الصليبية» ، عندما أعلنت عن «صنع الكوارث» لاستخدام المعونات والمساعدات لتنصير الفقراء والمحتاجين المسلمين !! . . فالاستعمار الغربي - وحكوماته العلمانية - ينهب ثروات المسلمين ، ويحول جماهيرهم إلى فقراء ومعدمين . . وكنائس الدول الاستعمارية - تحت حماية المدافع الاستعمارية - تستخدم

(١) [التنصير : خطة لغزو العالم الإسلامي] - الترجمة العربية لوثائق مؤتمر كولورادو - ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، ٣٨٣ ، ٨٤٥ . طبعة مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا سنة ١٩٩١ م .

كسرة الخبز وجرعة الدواء لتحويل هؤلاء الفقراء المعدمين عن دين الإسلام إلى النصرانية الغربية .

وهكذا تم ويتم التحالف - غير المقدس - بين « المدفع العلماني » مع « إنجيل المنصرين » ! . . .

نعم . . نظرت وقعدت هذه الكنائس لهذه « المكيافيلية - الصليبية » ، فقالت - في وثائق مؤتمر كولورادوا :
« لكي يكون هناك تحول إلى النصرانية ، فلا بد من وجود أزمات ومشاكل وعوامل تدفع الناس - أفراداً وجماعات - خارج حالة التوازن التي اعتادوها . . . وقد تأتي هذه الأمور على شكل عوامل طبيعية ، كالفقر والمرض والكوارث والحروب ، وقد تكون معنوية ، كالتفرقة العنصرية ، أو الوضع الاجتماعي المتدني . . وفي غياب مثل هذه الأوضاع المهيئة فلن تكون هناك تحولات كبيرة إلى النصرانية . . . ولذلك ، فإن تقديم العون لذوى الحاجة قد أصبح أمراً مهماً في عملية التنصير . . . وإن إحدى معجزات عصرنا ، أن احتياجات كثير من المجتمعات الإسلامية قد بدلت موقف حكوماتها التي كانت تناهض العمل التنصيري ، فأصبحت أكثر تقبلاً للنصارى »^(١) .

« فالمدفع » العلماني الاستعماري الغربي يحتاج مواطن الثروات في عالم الإسلام ، لنهبها . . وفي سبيل ذلك يصنع الكوارث التي تطحن الشعوب الإسلامية . . ثم يفتح الأبواب - تحت قهر المدافع - لإرساليات التنصير كي تقدم العون والمساعدة باسم يسوع المسيح ، كي يبيع الفقراء والمعدمون إسلامهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء . . .

● ولقد وُضِعَ هذا المخطط . . وهذه « المكيافيلية - الصليبية » في الممارسة والتطبيق . .
- فهذه الكنائس الأمريكية ، التي تتحكم في القوة الأمريكية - الفرعونية والقارونية - بواسطة « التحالف المسيحي » و « اليمين الديني » و « المحافظين الجدد » ، قد نصّرت ربع سكان كوريا الجنوبية . . أي أقامت في تلك البلاد « قاعدة دينية نصرانية » إلى جوار « القواعد العسكرية الأمريكية » التي أقامت فيها منذ سنة ١٩٤٥ م . وجعلت من هذه « القاعدة النصرانية » - وهي « كنيسة صائيل » ، التابعة لليمين الديني الأمريكي - رأس

(١) المصدر السابق . ص ٢٤٢ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٤٦٩ ، ٣٦٤ ، ١٤٧ .

حربة في تنصير العالم ، والعالم الإسلامي على وجه الخصوص . . حتى أن عدد المنصرين الكوريين قد بلغ الرقم التالي للمنصرين الأمريكيين على النطاق العالمي وقيادة الامبريالية الأمريكية - المفترض أنها علمانية - تزامن عمل المنصرين الكوريين والجنود الكوريين مع عمل المنصرين الأمريكيين والجنود الأمريكيين حيثما وجد الغزو الأمريكي لبلاد المسلمين من العراق إلى أفغانستان . . وحتى في مناطق النفوذ والهيمنة الأمريكية ولإيضاح هذه الحقيقة - التي يجهلها أو يتجاهلها الكثيرون - فإن هذا الفرع الكوري للكنائس الأمريكية - كنيسة صايميل Saemml Church - لم تقف عند التنصير للكوريين وتحويلهم عن ديانتهم البوذية والكونفوشية فحسب . . وإنما اشتغلت - مع الأمريكيين - في التنصير للعالم . . فأرسلت ١٦,٠٠٠ منصر كوري إلى الدول الآسيوية ، وكان نصيب البلاد الإسلامية ٢٥٪ من هؤلاء المنصرين الكوريين ! . . .

ولقد كان نصيب أفغانستان ملحوظاً في هذا الجهد التنصيري . . فالغزو «الأمريكي - الأطلنطي» لأفغانستان سنة ٢٠٠١م قد قضى على مقومات الأمن الغذائي والصحي للشعب الأفغاني ، ولم ينش في تلك البلاد سوى زراعة المخدرات - التي تضاعفت مساحتها ثلاث مرات ! - . . وفي ظل هذا الفقر المدقع - الذي صنتعه «المدافع العلمانية» تعدد التنصير ، الحامل «للإنجيل» مع كسرة الخبز وجرعة الدواء ! . . وشهيرة تلك الأزمة التي تفجرت إعلامياً في ١٩ يوليو سنة ٢٠٠٧م ، عندما أسرت «حركة طالبان» ٢٣ منصر كوريًا ، كانوا يعملون على تنصير المسلمين في أفغانستان - التي ليس في شعبها نصراني واحد ! - ويجعلون ضحاياهم يغنون :

«إنني الآن أفهم حب يسوع . هالالويا . إنني الآن نظيف - [وكان الإسلام هو القذارة]! - وقد أصبحت شخصاً آخر . آمين!»

ولقد قامت حركة طالبان بإعدام أحد هؤلاء المنصرين - القس «باي هيونج كيو» Pastor Hyung Ku Bae في ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧م . . ثم أفرجت عن الباقيين - الذين كان أغلبهم نساء - لقاء فدية . . وبعد تعهد الحكومة الكورية الجنوبية - في ٢١ يوليو سنة ٢٠٠٧م - بمنع سفر المنصرين إلى أفغانستان ، وبسحب جنودها من هناك مع نهاية سنة ٢٠٠٧م . . .

كذلك سبق للحكومة الأفغانية أن رحلت ألفاً من هؤلاء المنصرين الكوريين، المتدققين على أفغانستان في حماية المدافع الأمريكية الأطلنطية! .

ولقد امتد هذا النشاط الكورى - التنصيرى - إلى بلاد إسلامية كثيرة، منها الصومال والسودان وباكستان وتركيا والشيستان وداغستان . . ولقد قامت الحكومة الروسية بطرد المنصر الكورى «هنرى لى» من الشيستان وداغستان سنة ٢٠٠٣ م . .^(١)

بل لقد أرسلت هذه الكنيسة الكورية - كنيسة صائيل - قرابة السبعين «متطوعاً» إلى مصر - بلد الأزهر الشريف! - وذلك للعمل في عشر محافظات مصرية، تحت ستار العمل في مجالات «التكوين المهني والكهرباء والكمبيوتر والتمريض وتعليم اللغة الكورية» للمسلمين المصريين!^(٢)

ولقد امتد نشاط هؤلاء المنصرين الكوريين إلى العراق - في ظل الاحتلال الأمريكى سنة ٢٠٠٣ م - وإلى مواطن تجمعات اللاجئين العراقيين في الأردن وغيرها . . حتى لقد هاجم نشاطهم هذا بطريك الكاثوليك في العراق «إيمانويل ديلى» - في ١٩ مايو سنة ٢٠٠٥ م - قائلاً: «إنهم أتوا لتحويل مسلمين فقراء عن دينهم باستخدام بريق المال والسيارات الفارهة»! . وأشار إلى ما يحدثون - بنشاطهم التنصيرى - من «تدمير التواصل الاجتماعي والديني بين مكونات الشعب العراقي» . .

ولقد أسرت المقاومة العراقية عدداً من هؤلاء المنصرين الكوريين في إبريل سنة ٢٠٠٤ م، وتم الإفراج عنهم، بعد إعدام أحدهم - القس «كيم سون إيل» - في يونيو سنة ٢٠٠٤ م . .^(٣)

● أما الدور التنصيرى الأمريكى المباشر في العراق، فحدث عنه ولا حرج! . .

فعندما قادت أمريكا الحرب التي غزت بها العراق في مارس سنة ٢٠٠٣ م، رأينا نموذجاً صارخاً للحلف «الإمبريالى - الصليبي» . . فهي حرب للسيطرة على ثلثي منابع الطاقة في العالم، ليكون القرن الواحد والعشرون قرن الإمبريالية الأمريكية - وحدها دون شريك! . .

(١) د. محمد السيد سليم - صحيفة [الأهرام] - القاهرة - في ٢، ١٠، ٩ - ٢٠٠٧ م.

(٢) المرجع السابق، في ١٠ - ٩ - ٢٠٠٧ م.

(٣) المرجع السابق، في ٢ - ٩ - ٢٠٠٧ م.

وفى سبيل ذلك وظفت هذه الإمبريالية الأمريكية مؤسسات الصليبية والتنصير لكسر شوكة الإسلام المجاهد - الذى أطلقت عليه أوصاف «الأصولية» و «الإرهاب» و «الأشرار» - ولقد نشرت مجلة «نيوزويك» - الأمريكية - إبان الحرب على العراق - عدد ١١ - ٣ - ٢٠٠٣ م - أن الرئيس الأمريكى «بوش - الصغير» قد أقنع نفسه، وأعلن أن حربه على العراق «هى حرب عادلة، وفق المفهوم المسيحى، كما شرحه القديس أغسطين [٣٥٤ - ٤٧٠ م] فى القرن الرابع . . وكما فصله كل من القديس توما الإكوينى [١٢٢٥ - ١٢٧٤ م] ومارتن لوتر [١٤٨٣ - ١٥٤٦ م] وآخرون! وأنه - أى بوش - قد «نبش كلمة «الأشرار» - التى أطلقها على العراق وأفغانستان وإيران - وكل قوى الممانعة الإسلامية - من سفر المزامير! . . وأنه يبدأ عمله صباح كل يوم بالمطالعة - بناء على توصية القس «بيل جراهام» - فى كتاب القس «أوزوالد شامبرز» - الذى مات سنة ١٩١٧ م - وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف على القدس لانتزاعها من أيدي المسلمين! . . .

كما نشرت المجلة - الأمريكية - فى ذات العدد - دعم «المؤتمر المعمداني الجنوبي» وقساوسته السياسيين - من أمثال «ريتشارد لاند» و «فرانكلين جراهام» - لغزو العراق، ولتنصير المسلمين فيه! . . وبعبارة «نيوزويك» :

«فإن هؤلاء المبشرين الإنجليز لا يخفون رغبتهم فى تحويل المسلمين إلى المسيحية، حتى - لا بل لا سيما - فى بغداد!»^(١).

ولقد نشرت «نيويورك تايمز» - فى عددي ٥ ، ٦ - ٤ - ٢٠٠٣ م - أى إبان الغزو للعراق - أن جيشاً من المنصرين الأمريكين قد صاحب الجيش الأمريكى الزاحف على العراق من الكويت . . وأن «من بين تلك الجماعات التبشيرية المصاحبة للجيش الأمريكى فى حربه على العراق مبشرين تابعين للكنيسة المعمدانية والكنيسة المنهجية . . حيث ذكر ممثلو الكنيسة المعمدانية أنه منذ بدأت الحرب الأمريكية على العراق تطوع نحو ٨٠٠ مبشر من خلال مجلسها التبشيرى لتقديم الدعم الروحى والمادى للشعب العراقى باسم يسوع المسيح! . . ومن بين هؤلاء المبشرين «فرانكلين جراهام» - الذى دشن حفل تنصيب

(١) [نيوزويك] فى ١١ - ٣ - ٢٠٠٣ م.

«بوش» رئيساً لأمريكا - والذي وصف الإسلام بالشر والعنف والإرهاب، وتطاول كثيراً على النبي وعلى الإسلام!.. ووالده «بيل جراهام» - الذي وصف نبي الإسلام بأنه إرهابي ووثني!..

ولقد أعلن «فرانكلين جراهام» - وهو بالكويت، يهم بدخول العراق، في ركاب الجيش الأمريكي -: «لقد جئت إلى هنا تمهيداً لدخول العراق، فرغم أن نسبة المسلمين في العراق تشكل ٩٧٪ من إجمالي تعداد السكان، إلا أننا يجب ألا ننسى أن المسيحية سبقت الإسلام في دخول العراق!.. إنني هنا لدعم مسيحيي العراق!.. وعندما نقدم الدواء أو الطعام لغير المسيحيين فإننا لا نفعل ذلك باسمنا، ولكننا نفعل ذلك باسم ابن الرب!..»

ولقد تحدثت «نيويورك تايمز» - عدد ٦ - ٤ - ٢٠٠٣م - عن العقيدة المسيحية الصهيونية الموجهة لأركان الإدارة الأمريكية - التي شنت الحرب على العراق - والتي أعلنت «الحملة الصليبية» ضد الإسلام في ١٦ / ٩ / ٢٠٠١م - فقالت الصحيفة الأمريكية:

«إن السيد «كولن باول» يصف نفسه بأنه عاشق للطقوس الكنسية المسيحية الصهيونية.. والسيدة «كوندليزا رايس» كان والدها قسيساً بإحدى كنائس المسيحية الصهيونية بولاية ألاباما.. و«ديك تشيني» يؤمن بنفس المنهج التبشيري للرئيس جورج بوش، والقائم على فكرة أن الطريق إلى التبشيرية يبدأ بالمدفع والإنجيل!.. ونفس الأمر ينطبق على وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد».. في حين تؤثر ديانة «بول وولفويتز» - اليهودية - على توجهاته السياسية.. مما دفع بعض المراقبين للقول:

إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية تتم صياغتها والتعبير عنها طبقاً للمعتقدات التنصيرية، وتقسيم العالم إلى مؤمنين ووثنيين!!^(١).

هكذا استخدمت - وتستخدم - العلمانية الغربية «المدفع والإنجيل» في مواجهة الإسلام والمسلمين!



(١) [نيويورك تايمز] في ٥ - ٦ - ٤ - ٢٠٠٣م. والنقل عن صحيفة [الأسبوع] - القاهرة - في ١٤ - ٤ - ٢٠٠٣م.

إن الغرب، الذى زرع - ويزرع - العلمانية فى المجتمعات الإسلامية، بواسطة سلطات الاستعمار المباشر، وبواسطة المتفرجين العلمانيين من أبناء جلدتنا الذين صنعهم على عينه فى بلادنا. . هو الذى أعلن الحرب على الإسلام، عندما جعله العدو و«الخطر الأخضر» الذى أحله محل «الخطر الشيوعى الأحمر» فور سقوط الشيوعية وأحزابها وحكوماتها أوائل ١٩٩١م. . لا لشيء إلا لاستعصاء الإسلام على العلمنة، ومن ثم استعصائه على التبعية والذويان فى النموذج الحضارى الغربى، ورفضه - من ثم - الاستسلام للإمبريالية الغربية. .

لقد أعلن هذا الغرب الإمبريالى الحرب على الإسلام وأمتة وحضارته وعالمه كى يجزرعه «كأس العلمانية المسموم»، الذى همش المسيحية الغربية وأصابها بالهزال والإعياء والإفلاس. .

وعن هذه الحقيقة كتبت مجلة [شئون دولية] - الصادرة فى «كمبردج» بلندن - عدد يناير سنة ١٩٩١م - تقول:

«لقد شعر الكثيرون بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفيتى. وبالنسبة لهذا الغرض فإن الإسلام جاهز فى المتناول! . .

إن أوروبيين كثيرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلمانى مثلما فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة وطويلة ومؤلمة؟ أم أن رسوخ الإسلام فى المجال السياسى والاجتماعى يجعله يرفض القبول بالمبدأ المسيحى/ الغربى الذى يميز بين ما لله وما لقيصر، وبما لا يسمح لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين للقانون بصورة يعول عليها فى ديمقراطية علمانية؟ .

إن النظرية التى يعتنقها علماء الاجتماع، والتى تقول: إن المجتمع الصناعى والعلمى الحديث يقوض الإيمان الدينى، صالحة على العموم. . لقد تناقص التأثير السياسى والسيكولوجى للدين، عملياً، فى كل المجتمعات، وبتدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة. . لكن عالم الإسلام استثناء مذهش وتام جداً من هذا! . . فلم تتم أى علمنة فى عالم الإسلام. إن سيطرة الإسلام على المؤمنين به هى سيطرة قوية، وهى بطريقة ما أقوى الآن عما كانت من مائة سنة مضت. إن الإسلام مقاوم للعلمنة

نوعاً ما، والأمر المدهش هو أن هذا يظل صحيحاً في ظل مجموعة مختلفة من النظم السياسية، فهو صحيح في ظل نظم راديكالية (ثورية) اجتماعياً، وهو صحيح أيضاً في ظل النظم التقليدية، وهو صحيح بالنسبة إلى النظم التي تقف بين النوعين . .

إن وجود تقاليد محلية للإسلام . . قد مكن العالم الإسلامي من أن يفلت من المعضلة التي أرقت مجتمعات أخرى أثار الغرب فيها الاضطراب والإذلال . . معضلة إضفاء الطابع المثالي على الغرب، ومحاكاته . . لقد امتلك الإسلام مقومات الإصلاح الذاتي، باسم الإيمان المحلي، وذلك هو التفسير الأساسي لمقاومة الإسلام المرموقة لانتحاء العلمنة .

إن الإسلام، من بين الثقافات الموجودة في الجنوب، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعلية وحقيقي لمجتمعات يسودها مذهب اللاأدرية وفتور الهمة واللامبالاة، وهي آفات من شأنها أن تؤدي إلى هلاك تلك المجتمعات مادياً، فضلاً عن هلاكها المعنوي . .^(١)

وعن ذات الحقيقة - حقيقة استعصاء الإسلام على العلمنة والتبعية للنموذج الغربي . . وعداء الغرب للإسلام بسبب هذه الممانعة الفريدة والأكيدة - يقول المفكر الاستراتيجي الأمريكي «فوكوياما» :

«إن الحداثة التي تمثلها أمريكا وغيرها من الديمقراطيات المتطورة، ستبقى القوة المسيطرة في السياسة الدولية، والمؤسسات التي تجسد مبادئ الغرب الأساسية ستستمر في الانتشار عبر العالم . . وهذه القيم والمؤسسات تلقى قبولا لدى الكثير من شعوب العالم غير الغربية، إن لم نقل جميعها . . ولكن السؤال هو :

- هل هناك ثقافات أو مناطق في العالم ستقاوم، أو تثبت أنها منيعة على عملية التحديث - بهذا المعنى الأمريكي والغربي؟^{١٩}»

ثم يجيب «فوكوياما» على هذا التساؤل الذي طرحه، فيقول :

(١) مجلة [شئون دولية] عدد يناير سنة ١٩٩١م - ملف عن «الإسلام والمسيحية» لعالم الاجتماع «إدوارد مورنيمر» و «الإسلام والماركسية» لعالم الاجتماع «إرنست جيلنر» .

«إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن الجدل بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة . . فالعالم الإسلامي يختلف عن غيره من الحضارات في وجه واحد مهم، فهو وحده قد ولد تكراراً خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية مهمة، ترفض لا السياسات الغربية فحسب، وإنما المبدأ الأكثر أساسية للحداثة: العلمانية نفسها . . وإنه بينما تجدد شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية ودول المعسكر الاشتراكي وأفريقيا الاستهلاكية الغربية مغربة، وتود تقليدها - لو أنها فقط استطاعت ذلك - فإن الأصوليين المسلمين يرون في هذه الاستهلاكية دليلاً على الانحلال الغربي» . .

ويعترف «فوكوياما» أن هذا الاستعصاء الإسلامي على العلمنة، وهذه الممانعة الإسلامية للحداثة الاستهلاكية الغربية هي سبب الحرب التي يشنها الغرب على الإسلام - وليس السبب هو ما يسميه الغرب بالإرهاب! - فيقول:

«إن المسألة ليست - ببساطة - حرباً على الإرهاب، كما تظهر الحكومة الأمريكية بشكل مفهوم - [١٩] - وليست المسألة الحقيقية - كما يجادل الكثير من المسلمين - هي السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين، أو نحو العراق. إن الصراع الأساسي الذي نواجهه، لسوء الحظ، أوسع بكثير، وهو مهم، ليس بالنسبة إلى مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل لمجموعة أكبر من الراديكاليين الإسلاميين، ومن المسلمين الذين يتجاوزون انتماءهم الديني جميع القيم الأساسية الأخرى . . إن الصراع الحالي ليس - ببساطة - معركة ضد الإرهاب . . ولكنه صراع ضد العقيدة الإسلامية الأصولية التي تقف ضد الحداثة الغربية . . إنه يشكل تحدياً أيديولوجياً هو، في بعض جوانبه، أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية.

وإن التطور الأهم ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه، فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمى مع الحداثة، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية . . أم لا [١٩] . .»^(١)

(١) [نيوزويك] - العدد السنوي: ديسمبر سنة ٢٠٠١م - فبراير سنة ٢٠٠٢م.

فهذه الحرب الصليبية الغربية المعلنة على الإسلام وأمتة وحضارته - والتي تقودها أمريكا - ليس سببها - باعتراف «فوكوياما» - ما يسمى بالإرهاب . . وإنما السبب الحقيقي والأعمق هو استعصاء الإسلام على العلمنة . . ورفضه للمحدثات الاستهلاكية الغربية! . .



● وإذا كان هذا هو تاريخ الغرب العلماني في استخدام الصليبية سلاحاً في مشروعه الإمبريالي ضد العالم الإسلامي - وهو تاريخ قديم قدم المشروع الإمبريالي الغربي - :
- الذي استخدم النصرانية الرومانية والبيزنطية لقمع النصرانية الشرقية ، لعدة قرون قبل ظهور الإسلام ، والفتوحات الإسلامية .

- والذي استخدم الحملات الصليبية مدة قرنين من الزمان [٤٨٩ - ٦٩٠ هـ ١٠٩٦ م - ١٢٩١ م] لإعادة اختطاف الشرق من الإسلام . .

فإن هذه النزعة الدينية الصليبية قد انتعشت وتزايدت في اللغة الغربية والسياسات الغربية والممارسات الغربية ولدى النظم الغربية - المفترض علمانياتها! - في العقود الأخيرة ، لأسباب عديدة منها الصحوة الإسلامية التي أعادت الإسلام ليكون «الفكرية» والأيديولوجية» التي يواجه بها المسلمون الإمبريالية الغربية - بعد سقوط الخيارات والنماذج الثغربية في المجتمعات الإسلامية . .

وعن هذه الحقيقة الهامة - حقيقة تزايد اللغة الدينية والتأثير الديني لدى المؤسسات السياسية الغربية - تقول مجلة [شئون دولية] :

«إنه من الواضح أن الدين أصبح يقتحم الشؤون الدولية بصورة متزايدة، أو بالأحرى يعيد إدخال نفسه فيها . . .

ويصعب أن تكون مصادفة أن الديمقراطيين المسيحيين في كل بلد أوروبي موجودون على الدوام بين أشد أنصار الوحدة الأوروبية حماساً، أو أن القادة القوميين الثلاثة الذين أرسوا أسس الاتحاد الأوروبي الحالي - كونوراد أديناور [١٨٧٦ - ١٩٦١ م] والسيد دي جاسبري [١٨٨١ - ١٩٥٤ م] وروبرت شومان [١٨٨٦ - ١٩٦٣ م] - كانوا جميعهم من الديمقراطيين المسيحيين، ومن الكاثوليك المخلصين . . .

إن هناك انطباعاً قوياً بأن الإشارات إلى المسيحية - في سياق دولي - قد تضاعفت في وسائل الإعلام الغربية . . ولا شك أن السبب الرئيسى فى هذا هو التغييرات التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية . . ففى بعض بلدان أوروبا الشرقية لعبت الكنيسة دوراً مهماً فى إحداث التغيير السياسى : بولندا بصورة واضحة ، وألمانيا الشرقية بصورة غير متوقعة ، بدرجة أكبر ، وكذلك تشيكوسلوفاكيا إلى حد ما .

وفى الاتحاد السوفيتى بدأ التغيير من أعلى ، وعلى يد المثقفين العلمانيين ، لكن دور المنشقين المسيحيين فى مقاومة النظام ، وتقدمهم لإدائته لم يكن بحال من الأحوال أمراً تافهاً ، والأمر الذى كان مدهشاً حقاً هو السرعة التى اتجه بها المجتمع والدولة على حد سواء إلى الكنيسة فى بحث يائس عن شىء يملأ الفراغ الأخلاقى المروع الذى كشف عنه انهيار الأيدولوجية الشيوعية . .

وكان لهذه الأحداث تأثير مدهش على المواقف الغربية . . فبدلاً من الكتلة السوفيتية . . اكتشفنا زملاء أوروبيين يشاركوننا ميراثنا الحضارى والدينى . .

وكان لا بد لأوروبا - التى اعتادت أن تعرف نفسها من خلال تحديد الآخر - أن تبحث عن آخر جديد يحل محل الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى بعدما انهارت أيدولوجيته ، وكان هذا الآخر هو الإسلام . . إننا فى وقت يسود فيه انطباع قوى بتضاعف الإشارات إلى المسيحية فى السياق الدولى . .

هكذا حللت المجلة الأكاديمية الرصينة هذا المتغير الهام . . متغير عودة العامل الدينى إلى السياسات الغربية من جديد . . وبصورة ملحوظة ومؤثرة ومتزايدة . . بعد أن كان المجتمع الدولى للقرن العشرين تسوده الثقافة الغربية الحديثة ، وواحدة من سماتها العلمانية . . (١)

وخلاصة هذا التحليل هى :

١ - عودة العامل الدينى إلى الدخول والبروز والفعل والتأثير فى السياسات الغربية . .

(١) [شئون دولية] - مصدر سابق .

٢- ودور المسيحية - والأحزاب المسيحية الديمقراطية - فى تأسيس الوحدة الأوروبية . .
٣- ودور الكنائس الأوروبية فى إسقاط الشيوعية ، وإعادة أوروبا الشرقية إلى الحضارة الغربية : المسيحية / اليهودية . .

٤- وعودة الدين كى يصبح «معيّاراً» فى تعريف أوروبا «نفسها» إزاء «الآخر» . .
٥- ودور هذا العامل والمعيّار الدينى فى اختيار الغرب للإسلام عدوّاً أحله محل العدو الشيوعى !! أى عودة النزعة الصليبية - من جديد - إلى السياسة الدولية ، وخاصة فى المواجهة الغربية مع الإسلام . .

ففى الحقبة الرومانية والبيزنطية تجلّت الوحدة بين «القيصرية» و «الكنيسة» فى مواجهة الشرق ونصرانيته . .

وفى الحقبة الصليبية - بالعصور الوسطى الأوروبية - توحد «أمراء الإقطاع الأوروبيون» مع «الكنيسة» و «البورجوازية التجارية» ضد الإسلام والشرق الإسلامى . .

واليوم . . وعقب سقوط «الخطر الشيوعى الأحمر» - وتوحد الغرب فى إطار الحضارة المسيحية اليهودية - وإحلال الغرب الإمبريالى الإسلام وصحته عدوّاً وخطراً أخضر . . تعود الوحدة لمؤسسات الهيمنة الغربية فى المواجهة مع الإسلام . . وفى مقدمة هذه المؤسسات «المؤسسات السياسية» و «الكنائس الغربية» . .

● وفى ضوء هذا المتغير - الذى يجب أن يأخذ حقه فى الدرس والتحليل - نفهم الحديث عن وجوب جعل أوروبا «نادياً مسيحياً» مغلقاً فى وجه تركيا المسلمة - وهو موقف يعلنه السياسى الفرنسى «جيسكار ديستان» - واضع دستور الاتحاد الأوروبى - . . ونفهم موقف الفاتيكان الرافض لدخول تركيا إلى هذا «النادى المسيحى» ! . .

ونفهم - كذلك - تخطى العلمانية الفرنسية عن حيادها إزاء الأديان ، لتقف - فى مسألة الحجاب - ضد الشعائر الإسلامية على وجه الخصوص ! . .

ونفهم إعلان بابا الفاتيكان «بندىكتوس السادس عشر» عن مخاوفه الثلاثة :

١ - انقراض المسيحيين الأوروبيين ديموجرافياً . .

٢ - وحلول الهجرات الإسلامية - العربية والإفريقية - محل المسيحيين الأوروبيين المنقرضين . .

٣ - وتحول أوروبا إلى «جزء من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين»^(١).

ونفهم اتحاد المؤسسات الغربية، واجتماعها - سياسية ودينية - على التخويف من الإسلام . . فمع القوانين المقيدة لحريات المسلمين في الغرب، والتي تقنن التمييز العنصري ضدهم . . ومع حملات الإعلام والثقافة التي تشبع الكراهية ضد الإسلام والمسلمين - والتي تمارسها المؤسسات السياسية الغربية - تأتي تصريحات كبار الكرادلة المحرضة على الإسلام والمسلمين . .

- فالكاردينال الإيطالي «جاكوموبيني» - أسقف بولونيا - يدعو إلى «استئصال المسلمين من أوروبا» . . فصورة أوروبا والغرب - بل والعالم - بتظره - لا يمكن أن تكون متعددة الديانات . . ووفق عبارته: «فإذا ما تحول أوروبا إلى مسيحية فوراً، وإلا ستكون إسلامية مؤكداً»^(٢).

- والكاردينال «بول بوبار» - مساعد بابا الفاتيكان، ومستول المجلس الفاتيكانى للثقافة - يعلن: «إن الإسلام يشكل تحدياً بالنسبة لأوروبا وللغرب عموماً»^(٣).

- والمؤنسنور «جوزيبى برناردينى» يقول - فى حضرة بابا الفاتيكان -: «إن العالم الإسلامى سبق أن بدأ يسط سيطرته بفضل دولارات النفط . وهو يبنى المساجد والمراكز الثقافية للمسلمين المهاجرين فى الدول المسيحية، بما فى ذلك روما عاصمة المسيحية . فكيف يمكننا ألا نرى فى ذلك برنامجاً واضحاً للتوسع، وفتحاً جديداً»^(٤).

- والحكومات الغربية - التى كانت حارسة للحياة بين الأديان - غدت الحامية للتهجم على الإسلام ورموزه ومقدساته، تحت ستار «حرية التعبير» . . وبعد أن كانت شديدة العداء ضد الأحزاب الفاشية الجديدة، رأيناها تقسح المجال للمظاهرات التى تقودها

(١) [بلا جذور، الغرب، النسبية، المسيحية والإسلام] - مصدر سابق.

(٢) صحيفة [العالم الإسلامى] - مكة - فى ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٠ م.

(٣) صحيفة [الشرق الأوسط] - لندن - فى ١٠ / ١٠ / ١٩٩٩ م.

(٤) المرجع السابق. فى ١٣ / ١٠ / ١٩٩٩ م.

هذه الأحزاب الفاشية - في العديد من العواصم والمدن الأوروبية - في سبتمبر سنة ٢٠٠٧م - ضد ما يسمونه «خطر أسلمة أوروبا» !! . .

هكذا يتصاعد التحالف «العلماني - الصليبي» الغربي ضد الإسلام والمسلمين . .
وتتزايد - في مواجهة الصحوة الإسلامية والصمود الإسلامي - «اللغة الدينية» في المؤسسات الغربية - العلمانية والدينية جميعاً . . وتسعى الإمبريالية الغربية - في سبيل استعمارها الجديد لعالم الإسلام - إلى استخدام «المدفع . . والإنجيل» لكسر شوكة الإسلام والصحوة الإسلامية التي سرت وتسرى روحها بين جماهير المسلمين . .

ويجد المسلمون أنفسهم اليوم - كما وجدوها على امتداد تاريخهم الطويل - أمام السنة الإلهية التي لا تبديل لها ولا تحويل :

﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة : ٢١٧] .

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مِمَّنْ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾

[الصف : ٨] .

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيَنْفَقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ (٣٦) ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعلهُ في جهنم أولئك هم الخاسرون ﴿[الأنفال : ٣٦ - ٣٧] . .

صدق الله العظيم

بهذه الصفحات - المليئة بالحقائق والوثائق - نقدم - تقديمًا جديدًا - لهذا الكتاب [الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين]

سائلين المولى - سبحانه وتعالى - أن ينفع بهذه الطبعة كما نفع بطبعاته السابقة . . إنه خير مسئول . . وأكرم مجيب

رمضان ١٤٢٨هـ

د. محمد عمارة

أكتوبر ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ:

جاد الحق على جاد الحق

(شيخ الأزهر الراحل - رحمه الله)

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . . وبعد :

فإن جدلاً كثيراً يدور في بلادنا العربية والإسلامية ، وبصوت عالٍ حول «العلمانية» وحول موقف الإسلام والمسلمين منها . . بل إن الكثيرين يتساءلون عن ماهية هذه العلمانية؟ ويريدون أن يعرفوا - بعد فهم ماهيتها - هل لها مكان طبيعي في عالم الإسلام وأوطان المسلمين؟

وكان هذا - وبصفة خاصة - بسبب تراجع بل وسقوط كثير من النظريات والمذاهب الوضعية ، في تدبير الدولة والعمران ، والاجتماع الإنساني ، وما صاحب هذا التراجع من بروز وتعاضل مكانة المنهج الإسلامى فى سياسة الدول ، وبناء الحضارة ، وتنمية العمران ، إذ غدت المقارنة بين المنهج الإسلامى ، الذى يصبغ العمران بالصبغة الإلهية ، ويضبط الخلافة الإنسانية بالشرعية الإسلامية - غدت المقارنة - بين واقع المنهج الإسلامى ، وبين العلمانية ، التى تعزل الدين عن كل شئون العمران - فى المعارف . . والتطبيق . . والسلوك - واحدة من أبرز القضايا ، التى يدور حولها الجدل ، فى وطن العروبة وعالم الإسلام . .

وإذا كان لابد من كلمات فى التقديم لهذا الكتاب ، الذى يطرق مبحث (الإسلام والسياسة) والذى يرد على (شبهات العلمانيين) . . وهو أحد الأعمال الفكرية ،

للأستاذ الدكتور / محمد عمارة - فإن من الأهمية بمكان - في هذا التقديم - الإشارة إلى استظهار بعض الحقائق في عدد من النقاط . .

● فالعلمانية مذهب من مذاهب الحضارة الغربية ، الحديثة والمعاصرة ، يدعو إلى عزل الدين عن أن يكون إطاراً وضابطاً في النشاط الدينى للإنسان . . فيفك الارتباط ، ويقصم العلاقة بين الشريعة الإلهية ، وبين الدولة والسياسة ، والاجتماع والاقتصاد والسلوك . . أى يعزل الدين عن الدنيا ، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد ، والشعائر العبادية . .

● وهذه العلمانية قد نشأت في الغرب ، إبان نهضته الحديثة ، كرد فعل لحكم الكنيسة وتحكمها ، عندما حول هذا الحكم الكنسى شئون الدنيا إلى كهنوت دينى مقدس ، الأمر الذى أدى إلى ثبات المتغيرات الدينية - الفكرية والعلمية - فدخلت المجتمعات الغربية - بسبب هذا الحكم الكهنوتى - فى عصور التخلف والجمود والظلام . . حتى جاءت العلمانية - كرد فعل - داعية إلى عزل الدين عن شئون الدنيا . . ومن هنا ، وبسبب هذه الملاحظات الخاصة لنشأة العلمانية ، كانت نسبتها - كمصدر غير قياسى - إلى «العالم» بمعنى «الدنيا» و «الواقع» فى مقابل «الدين» و «المقدس» . . وليس إلى «العلم» كما يحسب بعض الناس . . فالمصدر القياسى لها هو (العلمانية) - من «العالم» بمعنى «الدنيا» و «الواقع» اللذين لا قداسة لهما ولا ثبات ، ولا دين يحكم شئونهما فى نظر العلمانيين . .

● وفى ضوء هذه الحقيقة . . حقيقة النشأة الغربية للعلمانية ، كثمرة غربية لملايسات غربية ، تأتى مشروعية التساؤل عن احتياجات المجتمعات الإسلامية لهذه العلمانية . ؟

إن النصرانية تقول : إنها رسالة روحية ، وتحصر همها فى خلاص الروح ، وفى مملكة السماء . . ولذلك كان تطلع كنيستها إلى شئون الدولة وال عمران الدينى ، تجاوزاً لمبدئها الداعى إلى أن تدخ ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله . . فإذا جاءت العلمانية لترد النصرانية إلى داخل الكنيسة ، ولتحصرها فى إطار علاقة الفرد بالخالق ، جاز لها ذلك ، بل وكان موقفها هذا تصحيحاً للخطأ الذى تجاوزت به الكنيسة الغربية حدود نصرانيتها . .

وليس هكذا الحال مع الإسلام ، والحضارة الإسلامية . .

فالإسلام منهاج شامل للدين والدنيا . . للعقيدة والشريعة، والحضارة والأخلاق . . للحياة الدنيا والآخرة، التي هي خير وأبقى . . فالدعوة إلى إبعاد الإسلام - بالعلمانية - عن سياسة الدولة وشئون العمران، هي قطع لإحدى ساقيه، وتعطيل لإحدى رثتيه، وكفران ببعض آيات كتابه، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام . . وإذا كانت العلمانية، في نشأتها الغربية، قد جاءت كرد فعل للتجاوز الكنسي، ولحكم الكهانة، وتحكم طبقة الكهان . . فإنها، بذلك، تكون (حلاً غريباً) لـ «مشكلة غربية» وهذه المشكلة - الكهانة والكهنوت ووجود طبقة لرجال الدين، واحتكار هذه الطبقة لشئون الحكم - هي مشكلة لم تعرفها الحضارة الإسلامية ولا تاريخ المسلمين؛ لأن الإسلام يرفض ذلك كله من الأساس . .

ولذلك يبدو شذوذ الدعوة إلى العلمانية، في الواقع الإسلامي، باعتبارها دعوة إلى «حل» ليست له «مشكلة» في عالم الإسلام؟ . .

وحتى يموه العلمانيون على الناس شذوذ دعوتهم هذه، نجدهم يشوهون صورة الإسلام والتاريخ الإسلامي، حتى يصبح الإسلام مثل النصرانية، يدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله . . وحتى يصبح تاريخ الخلافة الإسلامية كهانة وكهنوتاً، وكأنهم بهذا التمويه - يفتعلون «مشكلة» ليفتعلوا لها «حلاً» . . وذلك بدلاً من الاعتراف بتميز الإسلام عن غيره . . وتميز تاريخ المسلمين السياسي عن كهانة النصرانية وتاريخ الغرب، وحكم كنيسة، بما عرف لديهم «بالتفويض والحق الإلهي» .

● وأمام خطر هذه القضية . . وخطورة التمويه العلماني . . تتأكد أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه إلى المسلمين، ليزدادوا إيماناً بشمول المنهج الإسلامي لكل ميادين العمران البشري . . عقيدة وشريعة، وحضارة وخلقاً . . بل وإلى العلمانيين ليُثوبوا إلى عقيدة الإسلام وشريعته، إطاراً حاكماً وهادياً في كل شئون الحياة . .

فعندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية، لعلاقة الإسلام بالسياسة، ولمعنى «إسلامية الدولة» وعندما تتبجع بدايات ومراحل الاختراق العلماني للفكر العربي، في ظل الغزوة الاستعمارية الغربية لبلادنا . . ولوقوف تياراتنا الفكرية من هذا الاختراق العلماني . .

ثم تفصل الحديث في الرد على أبرز شبهات العلمانيين من مثل :

- الخشية من «التطبيق البشرى للشريعة الإلهية» . .

- والخشية من «الاستبداد باسم الدين» . .

- والخشية من الحكم الإسلامى على الوحدة الوطنية . . إلخ إلخ .

عندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية لهذه القضايا - وغيرها مما يتعلق بهذا الموضوع - فإنه يكون عملاً فكرياً، جديرًا بأن يسهم في ترشيد الحياة الفكرية، في العالم الإسلامى، وتبيان صفحة من صفحات أصالتنا الإسلامية . . تزيد المؤمنين بالمنهاج الإسلامى إيمانًا . . وتقدم للذين لا يعلمون . . بل وللضالين عن هداية هذا المنهاج، النور الذى يضىء لهم سبيل العودة إلى أحضان الإسلام، وإلى جماعة المسلمين . .

والله من وراء القصد . . نسأله، سبحانه وتعالى، أن ينفع بهذا الكتاب . . ويكاتبه . . إنه سميع مجيب الدعاء . . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهدى الإسلام إلى يوم الدين . .

شيخ الأزهر

٢٨ من ذى الحجة ١٤١٢ هـ

جاء الحق على جاد الحق

٢٩ من يونيو ١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة طيبة

الإسلام : دين ودولة . . وكما كان النبي ﷺ حامل الرسالة الإسلامية ، فلقد كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضاً .

والمدينة الإسلامية : هي ميراث حلال لكل أبناء الشرق ، من المسلمين والكتابين ، وتاريخهم مشترك ، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدينة .
وهناك رأى يقول :

إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية ، فتختار من كل أحسنه . وأكبر ضعف في هذا الرأي ، أنه ينسى أن مصر لها مدينة أصيلة ، وحاجتها الآن هي : جعل هذه المدينة ملائمة للعصر الحاضر . وليست مصر هي الدولة الطفيلية الحديثة التي ترفع لها ثوباً من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون ؟ . .

د . عبدالرزاق السنهوري باشا

« أبو القانون المدني الحديث »

تمهيد

عن الإسلام والسياسة

ليس هناك خلاف في فكرنا - القديم منه والحديث - على تعريف «الإسلام» . . فهو الخضوع والانقياد لله - سبحانه وتعالى - وفق ما جاء به وأخبر عنه الرسول ﷺ من الشرائع والأحكام^(١) . .

أما «السياسة» ، فإن في مضمون مصطلحها خلافاً :

فقبل الاحتكاك الفكري بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية بعد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لديار الإسلام ، وعندما كانت المضامين «العربية - الإسلامية» هي الوحيدة والسائدة والشائعة في معاجمنا وقواميسنا وموسوعاتنا ، لم يكن هناك خلاف في مضمون مصطلح «السياسة» ؛ لأن هذا المضمون الإسلامي كان تعبيراً أميناً عن صورة الإنسان كما صورها وتصورها الإسلام .

الإنسان : الخليفة عن الله - سبحانه وتعالى . . الحامل لأمانة عمران الحياة الدنيا كابتلاء وامتحان ومعيار للحياة الآخرة . . التي هي خير وأبقى . . فسياسته لعمران الدنيا ليست هي المقاصد والغايات ، وإنما هي السبل والوسائل للدار الآخرة . . وهو ، بحكم خلافته عن الله ، ليس سيد هذا الكون . . وإنما هو عبد لسيد هذا الكون ، وإن كان سيداً فيه . . هو عبد لله وحده : وسيد لكل شيء بعده . . ومن ثم كانت حرية هذا «العبد - السيد» محكومة بشرعية خالقه ، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف ، الأمر الذي جعل المضمون الإسلامي للسياسة في العمران الإسلامي لا يقف عند المعايير

(١) انظر (التعريفات) للبرجاني . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م و [معجم ألفاظ القرآن الكريم] . وضع مجمع اللغة العربية - طبعة سنة ١٣٧٠هـ ١٩٧٠م .

المادية فى حدودها الدنيوية معزولة عن معايير الصلاح الأخرى . . وإغما ربط هذا المضمون الإسلامى لمصطلح السياسة بين المعايير الدنيوية والأخرى بعروة وثقى ! .

لقد عرفت القواميس الإسلامية « السياسة » - انطلاقاً من هذه « الصورة الإسلامية » للإنسان ، بأنها : « هى استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والأجل . وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة . . »^(١) .

فهى ليست مطلق طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية والعاجلة . . بل الصلاح والمصلحة التى تجعل نعمة الدنيا محققة للنجاة فى الآخرة . . وهى ليست مطلق تدبير المعاش وتنميته وفق المعايير الدنيوية وحدها . بل التدبير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة ، التى وضعها الخالق لخليفته إطاراً وفلسفة حاكمة لسياسة العمران . .

ولما كان العمران البشرى فى الدنيا هو ميدان « السياسة » ، وفيه من « المتغيرات » و « المستجدات » أكثر مما فيه من « الثوابت » . . جاءت نصوص الدين والشرع الإلهى متناهية ، بينما لا تنهاى متغيرات العمران الدنيوى ومستجداته . . فكان أن وقفت النصوص الشرعية ، فى سياسة العمران ، عند الثوابت والكليات ، والفلسفات ، والقواعد ، والمبادئ ، والأطر الحاكمة ، تاركة للعقل الإنسانى والاجتهاد البشرى حرية التفريع والبناء ، والتفصيل والإبداع ، فى إطار القواعد والمبادئ والأطر الحاكمة ، تحقيقاً لإسلامية العمران المتجدد ، بمد فروع إسلامية من الأصول والقواعد ، لتظلل بالإسلام هذه المتغيرات والمستجدات . . فتتواصل الصبغة الإسلامية للعمران ، دوغما جمود . . ودوغما قطيعة مع الأصول .

ولتحقيق هذه الخصيصة التى اقتضاها ختم الرسالات الإلهية برسالة سيدنا محمد ﷺ استقر رأى فى الفكر السياسى الإسلامى على أن « شرعية » السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع ، وإغما هى - « الشرعية » - متحققة فيما يبدع المسلمون من السياسات ، طالما أنها لا تخالف ما شرعه الله . . « فالسياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحى . . فهى لا تنحصر فيما نطق به الشرع ، وإغما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع . . والسياسة العادلة غير مخالفة للشرعية الكاملة ، بل

(١) أبو البقاء [الكليات] : تحقيق : د. عدنان درويش . محمد المصرى . طبعة دمشق سنة ١٩٨٢ م .

هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا فإذا كانت عدلاً فهى من الشرع.

وتقسيم بعضهم الحكم إلى: شريعة، وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة، وحقيقة، وتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل. وكل ذلك باطل.

بل السياسة، والحقيقة، والطريقة، والعقل، كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، لا قسم لها، والباطل ضدها ومنافيا لها. ومن له ذوق فى الشريعة واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد فى المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذى يسع الخلاق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها موضعها، وحسن فهمه فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها ألبتة، فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة، فالشريعة تحرّمها، وسياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهى من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها. وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها^(١).

هكذا، استقر فى الفكر الإسلامى الإخاء بين «إسلامية» مضمون مصطلح «السياسة» انطلاقاً من صورة الإنسان فى الإسلام - صورة الإنسان الخليفة عن الله - ومن كون سياسته لل عمران البشرى هى الأمانة التى حملها والتكليف الإلهى الذى اختارم، كرسالة معكومة حرّيته فى أدائها بالشريعة الإلهية، التى هى بمثابة بنود عهد وعقد الوكالة والاستخلاف. ولم تقف هذه «الإسلامية» لـ «السياسة» عند حدود ما نصت عليه النصوص المتناهية، بل امتدت - باستصحاب ضوابط النصوص وروحها وفلسفة قواعدها - امتدت، بالاجتهاد الإسلامى، إلى ما لم ترد به النصوص.

ذلك هو مضمون مصطلح «السياسة» فى فكر الإسلام: «استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والأجل. . والأفعال التى يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وتبدير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية. .».

(١) ابن القيم [إعلام الموقعين] ج ٢ ص ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م. و [الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية] ص ١٧ - ١٩، ٥ تحقيق: د. جميل غازى، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م.

وعلى هذا النحو ظلت السيادة لهذه المضامين فى معاجمنا وقواميسنا إلى أن جاء الاحتكاك الحضارى بين أمتنا وبين فكر الغرب وحضارته، فدخلت فى معاجمنا وقواميسنا المعربة المضامين الغربية المتميزة لمصطلح «السياسة» لتصب فى نفس الوعاء . . الأمر الذى أحدث ازدواجية فى المفهوم والمضمون، رغم وحدة المصطلح والوعاء . . وهى مشكلة تواجه العقل المسلم فى بحثه عن المضامين الإسلامية، المتميزة فى قواميس ومعاجم خلطت مضامين الغرب بمضامين الإسلام عندما عرفت الكثير من المصطلحات ! . .

فإذا كانت «السياسة» فى العرف الإسلامى لا تقف عند استصلاح الخلق فى العاجلة - [الدنيا] وحدها؛ لأن صورة الإنسان فى الإسلام هى صورة الخليفة عن الله، والذى يعمر الدنيا كمعبر للآخرة، التى هى خير وأبقى . . فإن «السياسة» فى الحضارة الغربية، ذات الطابع الوضعى، إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها . . فهو فى عرف تلك الحضارة سيد هذا الكون، ومقاصد عمرانه لدنياه هى تعظيم اللذة فى هذه الحياة، وتنمية الوفرة المادية، وتكثير القوة، دوماً رابط يربط ذلك بالدار الآخرة، أو ضابط دينى، ولا معيار شرعى يتخذه إطاراً حاكماً لهذه التدابير والسياسات . . فالواقع المحسوس هو المطلق - والعقل والحواس هما سبل المعرفة . و «مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ» [الجاثية: ٢٤] . . إنها سياسة دنيوية المحتوى والمقاصد، لا تتغيا شيئاً خارج العمران الدنيوى، ولا تحكمها أية معايير غير دنيوية، ولا دخل فيها لسنن الدين وفلسفته وضوابطه ! .

ولهذه النظرية الدنيوية الخالصة للإنسان، ولسياسته للعمران البشرى، كانت علمانية الحضارة الغربية فصلاً للدين، لا عن «الدولة» وحدها - كسلطة تنفيذية - وإنما فصلاً له واستبعاداً لمعاييره من كل شئون العمران البشرى، المعرفية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفلسفية . . إلخ . . إلخ . . فإنسانها «دنيوى» ذو مقاصد «دنيوية» تحكم سياسته للعمران المعايير الدنيوية وحدها .

وعندما يكتب أستاذ مسيحي مُعَرِّفاً مصطلح «العلمانى» - Secu Lar - فيقول إنه «نسبة إلى العلم - [مصدر غير قياسى] بمعنى العالم، وهو خلاف الدينى أو الكهنوتى،

وهذه تفرقة مسيحية لا وجود لها في الإسلام، وأساسها وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة، وسلطة مدنية هي سلطة الولاة والأمراء. والعلمانيون يُحكّمون، بوجه عام العقل، والمصلحة العامة دون تفيد بنصوص أو طقوس دينية. «(١)». فإنه يقدم شهادة - غير متهمة - على أن العلمانية الغربية - فضلاً عن أنها خصيصة غربية - هي فصل للدين عن الدنيا. واستبعاد لمعاييره عن أن تكون حاكمة في سياسة العمران. . كل العمران. .

ولذلك كان طبيعياً في حضارة علمانية أن تكون السياسة علمانية هي الأخرى، فهي تدبير «الإنسان - الدنيوي» لحياته «الدنيا»، وصولاً إلى مقاصد «دنيوية» صرفة - ولقد صاغ مكيا فيللي [١٤٦٩ - ١٥٢٧م] في كتاب [الأمير] فلسفة السياسة في الحضارة الغربية العلمانية، باعتبارها: «الممكن من الواقع» - دوغماً ضوابط أو معايير دينية لهذا الممكن من هذا الواقع. . وتحدثت القواميس عن هذه السياسة - Policy - فقالت: «إنها أسلوب معين للمعلم اختبر بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة. . .». دوغماً إشارة إلى الصلاح الديني الذي يربط سياسة الدنيا بمقاصد الآخرة. . ولذلك جاهرت التعريفات الغربية بأن «القوة» وعلاقتها، والصراع بين مالكيها هما محور هذه «السياسة». فالتعريفات الحديثة للسياسة - Politics - تذهب إلى أن محور السياسة: هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، وعلاقة مصالح الجماعة بها. أما العناصر التحليلية الرئيسية فهي: الصراع، والقوة. والفعل السياسي؛ هو الذي يحدث من خلال منظور القوة التي تمارس من خلال عملية الحكم وفي إطار الدولة. ودراسة السياسة؛ هي تحليل لعلاقات القوة. «(٢)».

فالإنسان دنيوي فقط. . والحضارة دنيوية - علمانية - فقط. . ومن ثم فالسياسة فيها هي فن الممكن - الدنيوي - من الواقع - الدنيوي. . دوغماً علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران، وبين الاستقامة الدينية.

ذلك هو جوهر ومنطلق الخلاف بين مضمون «السياسة» في الحضارة الإسلامية، ومضمونها في الحضارة الغربية. يبدأ الخلاف حول تصور كل حضارة لـ «الإنسان» - أخليفة هو عن الله، سبحانه وتعالى. فتكون دنياه معبراً إلى الآخرة، التي هي خير

(١) د. حنا رزق، انظر [معجم العلوم الاجتماعية] تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مذكور، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.

(٢) [قاموس علم الاجتماع] تحرير ومراجعة: د. محمد عاطف غيث، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م.

وأبقى، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين، قياماً بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف . على النحو الذي يجعل هذه «السياسة»: «سياسة- شرعية» . ٩٩ أم أن هذا الإنسان هو سيد هذا الكون، الذي تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا . والذي تنغيا سياسته للعمران تحقيق المقاصد الدنيوية ولا شيء وراءها . . حتى ليفصل الدين عن العمران كله، وليس فقط عن الدولة «كسلطة تنفيذية» ٩٩ .

هكذا وجدنا ونجد أنفسنا أمام مضمون واحد لمصطلح «الإسلام» . وأمام مضمونين متميزين لمصطلح «السياسة» اختلطا في المعاجم والقواميس، التي صبت المعاني الغربية المتميزة في أوعية المصطلحات التي اتقفت فيها الحضارات ! .



وإذا كنا نلج اليوم، ونحن نسعى إلى صفاء الرؤية الإسلامية، وإلى تحرير العقل المسلم من الغبش الذي ألحقه به عدم التمييز بين «أوعية» - مصطلحات - لا مشاحة في وضعها واستخدامها، وبين «مضامين» تحمل خصوصيات حضارية متميزة بتميز الحضارات والثقافات . . إذا كنا نسعى إلى ذلك، فنحن لا نبتدع اختراعاً غير مسبق . . فالعلامة ابن خلدون [٧٣٢-٨٠٨ هـ ١٣٣٢-١٠٤٦ م] عندما تحدث عن «الدولة» و «الملك» - الذي تشترك فيه كل ألوان الاجتماع البشري - ميز بين «السياسات» التي تطبع وتصبغ الدول وسلطات الملوك . . فتحدث عن تميز «السياسة الإسلامية» عن «السياسة الدنيوية» . . فالأولى سياستها شرعية، تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة، بينما لا تربط الثانية بين الصلاحيين . . فالسياسة الدنيوية هي التي تقف مرجعيتها عند العقل، كملكة للإنسان الدنيوي . . بينما تجعل السياسة الإسلامية من الشريعة إطاراً حاكماً لحركة العقل المسلم، وصولاً بالسياسة إلى تغني سعادة الدنيا والآخرة كليهما . . بل لقد ميز ابن خلدون بين هذين اللونين من ألوان «السياسة» وبين «سياسة القهر» والاستبداد، التي لا قانون لها، ولا مرجعية تحكمها إلا شهوة استبداد المستبدين ! .

لقد تحدث ابن خلدون عن أنواع السياسات هذه، فقال: « . . وحقيقة الملك: أنه الاجتماع الضروري للبشر . . ويجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها . . وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولا يتم استيلاؤها، سنة الله في الدين خلوا من قبل .

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها - كانت سياسة عقلية .

وإذا كانت مفروضة من الله ، بشارع يقررها ويشرعها ، كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة . وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط ، فإنها كلها عبث وباطل ، إذ غايتها الموت والفناء والله يقول : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون : ١١٥] والمقصود بهم إنما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة في آخرتهم ﴿ صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الشورى : ٥٣] .

فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم ، من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك ، الذي هو طبيعي ، للاجتماع الإنساني ، فأجرتة على منتهاج الدين ، ليكون الكل محووظاً بنظر الشارع ، فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب وإهمال^(١) القوة الغضبية في مرعاهما ، فجور وعدوان ومذموم عنده ، كما هو مقتضى الحكمة السياسية ، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها ، فمذموم أيضاً ؛ لأنه نظر بغير نور الله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ [النور : ٤٠] ؛ لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم ، وأعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم ، من ملك أو غيره ، قال ﷺ : « إنما هي أعمالكم ترد عليكم »^(٢) .

وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الروم : ٧] ، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم ، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم ، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة ، وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء .

فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة :

• والملك الطبيعي : هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة .

(١) أى إطلاق .

(٢) وفى صحيح مسلم : « إنما هي أعمالكم أحصيا لكم » .

• والسياسى: هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح
الدينية ودفع المضار.

• والخلافة: هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الآخروية
والدينية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح
الآخرة، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا
به...^(١)

فالساسة... كالملك... والدولة... مصطلحات عامة فى كل النظم والحضارات...
لا مشاحة فى وضعها ولا فى استعمالها... لكن المضامين، فى هذه المصطلحات،
تتمايز بتمايز النظم والحضارات...

فالساسة الشرعية هى التى تتغيا بتدبير عمران الدنيا لتحقيق سعادة الآخرة...
وإنسانها خليفة عن الله، يتعبده بسياسة العمران الديوى... فهو عبد الله وحده، وسيد
لكل شىء بعده!

بينما السياسة الديوية - العلمانية - التى تقف بمرجعيتها عند عقلاء الدولة وأكابر
بصرائها، فإنها تتغيا - بتعبير ابن خلدون أيضاً - «مصالح الدنيا فقط» «يعلمون ظاهراً
من الحياة الدنيا».

وهكذا تتميز مضامين «السياسة» بتميز صورة ومثال «الإنسان»:

أخليفة عن الله فى هذا الوجود؟؟.

أم السيد فى هذا الوجود؟؟.

(١) [المقدمة] ص ١٥٠، ١٥١. طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.

إسلامية الدولة

شيئاً فشيئاً . . ومع ما يشهده عالمنا، بحضاراته المختلفة، في السنوات الأخيرة، من سقوط وتراجع «الأيديولوجيات» العلمانية الوضعية، تلك التي ناصبت الدين والإيمان الديني العدا، أو تلك التي عزلته عن سياسات العمران . . شيئاً فشيئاً يدرك عقلاء العالم، من مختلف الحضارات، وتدرّك فطرة الجماهير حاجة العمران البشري إلى العامل الديني وإلى النظرة المؤمنة والمعايير الدينية في شئون الحياة الدنيا . . فبعد تراجع الموجة المادية للعلم الغربي، تلك التي قامت على أساسها الوضعية الغربية، تدارسها المادية والمنطقية، والتي أوهمت إنسان الحضارة الغربية أنه سيد الكون القادر على فض كل أسرار الغيب واكتشاف كل جوانب وحقائق المجهول . . يعود الإنسان مرة أخرى إلى اكتشاف صدق الحقيقة القرآنية ﴿وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وذلك عندما يكشف التلازم بين إحساسه باتساع مساحات الغيب والمجهول كلما اتسعت مساحات المعلوم والمعروف؟! (١).

وهذه التحولات الجديدة، في إطار صفوة العقلاء، وفطرة الجماهير، لا بد وأن تلفت أنظار الكافة إلى عظمة الصدق، في المذهبية الإسلامية، التي ظلت صامدة أمام فتنة مادية الغرب ووضعيته وعلمانيته، معلنة عن أن الإسلام إنما هو منهج شامل لكل مناحي الحياة، وعن أن إسلامية العمران الإنساني وتدينه هي السبيل إلى توازن الإنسان مع نفسه، ومع معارفه وعلومه، ومع مجتمعاته وأقرانه، ومع الطبيعة التي سخرت له، ومع الكون الذي هو حامل أمانة إعمارهِ، كخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، وعن أن

(١) انظر: روبرت م. أغروس، جورج ن. ستانيسكو [العلم في منظوره الجديد] ترجمة كمال خلايلي، طبعة الكويت، عالم المعرفة، سنة ١٩٨٩م.

هذه النظرة الإيمانية التي تتأسس عليها الفلسفة الإنسانية، في النظر إلى «المبدأ». وإلى «المسيرة» ومعناها. . . وإلى «المصير» والغايات منه. . . هي السبيل لانتشال الإنسان من قنوطه ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] وهي السبيل إلى تحقيق سعادته الحقيقية في دنياء، والتي عليها تتأسس سعادته في دار البقاء!

إن إسلامية العمران الإنساني، إنما تحقق هذه السعادة الإنسانية، بتحقيقها لتوازن الإنسان، والذي بدونه - التوازن - يختل كل شيء في الوجود. . . فالتوازن هو سر قيام كل ما عدا الواحد الأحد الذي ليس كمثله شيء!

ونقطة البدء في طريق هذا التوازن الذي تحققه إسلامية العمران البشري، هي تحقيق توازن المعرفة الإنسانية، التي يتأسس عليها العمران، وذلك بإقامتها على حقائق ومعارف وستن كل من «كتاب الوحي» المقرء و «كتاب الكون» المنظور، كمصدرين للمعرفة والعلوم. . . فهما «الساقان» المحققان لتوازن مصادر المعرفة للإنسان. . . وأيضاً تحقيق التوازن في سبل المعرفة وأدواتها، باعتماد «العقل والحواس» و «النقل والأدلة السمعية» مع «الوجدان والفؤاد والذوق» سبلاً متعاونة ومتكاملة في تحصيل المعارف الإنسانية. .

إن عقول العقلاء، وفطرة قطاعات واسعة من الجماهير، خارج دائرة التدين بالإسلام، تدرك أكثر فأكثر - وخاصة بعد سقوط وتراجع الأيديولوجيات المادية والوضعية والعلمانية - أن السبيل الإيماني والنظرة الإيمانية - اللذين ظل الإسلام رافعاً لأعلامهما - هما سبيل «المنفعة - الحقة» و «السعادة - الحقيقية» للإنسان في هذه الحياة. .

وهنا. . يضيف الإسلام إلى هذا الذي بدأت الإنسانية اكتشافه والاتجاه نحوه. . . عندما يؤكد على أن معيار «سعادة الدنيا» هو «سعادة الآخرة»؛ لأن الوقوف عند «سعادة الدنيا» هو وقوف عند «المادة» و «اللذة» و «الشهوة». . . أي أنه، في الحقيقة، «الخلل» الذي لا علاقة له «بالتوازن» المنشود!؟ . . . فالذين لا يعلمون إلا ﴿ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] لا بد وأن تكون دنياهم، فقط «لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مضفراً ثم يكون حطاماً» [الحديد: ٢٠].

بل ويضيف الإسلام، في تأكيد هذا المنهاج - منهاج إسلامية العمران البشرى - ما هو أبعد من «منفعة - التوازن» المحققة «للسعادة - الإنسانية»، عندما يعلمنا أن هذه الإسلامية - أى إقامة العلاقة بين «سنن الله» المبثوثة في «كتاب التوحى» وبين «سنن الأنفس والآفاق» المخلوقة فى الاجتماع الإنسانى، وفى الكون المادى، إنما هى فريضة دينية، وواجب إلهى، وتكليف شرعى، بدون الالتزام به يكون الإنسان عاصياً للمخالق، وناقضاً لعقد وعهد خلافته عن الله فى إقامة العمران الدنيوى، وخائناً للأمانة التى حملها وهو حر مختار. . فالصبغة الإسلامية، والطابع الإيمانى، والمعايير الشرعية للعمران الإنسانى، ليست مجرد خيار واختيار محقق للتوازن، ومن ثم للمنفعة والسعادة، وإنما هى تكليف وفرائض وواجبات دينية لا يصح الإيمان الدينى بإنكارها وجحودها، ولا يكتمل بتعطيلها. . إنها عبادة المخلوق للمخالق فى شئون العمران الدنيوى، كما أن الصلاة والصوم - وغيرهما من التكاليف الفردية - هى عبادة المخلوق للمخالق، بها تؤدى شعائر التكليف الدينية!

تلك هى إسلامية العمران الإنسانى. . وفيها يرد كل «البلاغ القرآنى» وكل «البيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى» - وليس فقط آيات الأحكام - فى القرآن. . . والسنة التشريعية - فى الحديث النبوى. . .

وهذه الإسلامية للعمران كله، هى مدخل لموضوع هذه الصفحات: إسلامية سياسة الدولة، كما يراها الإسلام، ومعنى هذه الإسلامية وأطرها ومعاييرها، التى تضمن تحقيق الإسلامية فى مؤسسات الدولة: التشريعية. . والقضائية. . والتنفيذية. .



فى القرآن الكريم آيات أجملت قواعد وبنود التعاقد بين «الرعية» وبين «الرعاة». . بين «الامة» وبين «أولى الأمر» فيها. . ومن هذه الآيات قول الله، سبحانه وتعالى، فى سورة النساء ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨)﴾ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله

وَالرُّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا (٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا (٦٤) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا [النساء: ٥٨ - ٦٥].

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠].

ففى هذه الآيات القرآنية - التى آثرنا الاكتفاء بالنظر فيها تحقيقاً للإيجاز - مع الوفاء والخسـم - نجد بنود التعاقد بين «الرعية» و «أولى الأمر» واضحة ومحددة غاية الوضوح والتحديد . . .

﴿فعلى أولى الأمر أن يؤدوا الأمانات . . أمانات السلطات التى فوض إليهم الناس أمر القيام بها نيابة عنهم . . أن يؤدوا هذه الأمانات إلى أهلها المستحقين لها . . كل الأمانات ، وكاملها ، فى كل ميادين السلطات . .

﴿ولقد بدأت بنود التعاقد بما هو مفروض على أولى الأمر ، لما لسلطانهم وسلطاتهم من خطر فى شئون الدولة والعمران . . وللتأكيد على أن وفاءهم بما فرض الله عليهم هو الشرط والمبرر لطاعة الأمة والرعية لهم ؟! . .

﴿وزيادة فى التنبيه على خطر مسئولية ولاية الأمر ، نبهت الآية على أن هذا الوفاء

فى تأدية الأمانات ، هو أمر الله وفريضته . . فهو ليس شأنًا دنيويًا صرفًا بين الرعاة والرعية . . وإنما هو فريضة إلهية ، أمر بها الله ، وهو يعظهم بالامتثال لأمره فيها . .

• ومع الشمول الذى يدل عليه مصطلح «الأمانات» ، خصت الآية بالذكر «الحكم بالعدل بين الناس» وفيه التأكيد على إسلامية سلطات «التشريع» و «القضاء» . .

• وفى مقابل وفاء أولى الأمر بأداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل بين الناس ، تكون طاعة الرعية .

• على أن اللافت للنظر فى هذه الآيات ، أن الطاعة الواجبة على الرعية ليست لـ «أولى الأمر» .

فالطاعة أصلاً إنما هى لله - «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ» . . ثم للرسول ، فيما يبلغ عن الله . . «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» - وطاعة الله ورسوله تعنى التزام الأمة بالبلاغ الإلهي - القرآن الكريم - وبالبيان النبوي لهذا البلاغ القرآني - السنة النبوية الصحيحة فى التشريع - وبهذه الطاعة يتحقق إيمان الأمة ، فتستحق خطاب «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» . . ثم تأتى الإشارة إلى طاعة أولى الأمر ، فتذكرهم بصيغة الجمع ، تأكيداً على نفى الاستبداد والانفراد بالسلطة والسلطان - فهم «أولوا الأمر» ، لا «ولى الأمر» ! ولا بد أن يكونوا من الأمة المؤمنة ، التى معيار إيمانها هو طاعة الله والرسول . . أى لا بد وأن يكون أولوا الأمر ملتزمين بالطاعة لله والرسول ، فتكون الشريعة هى الحاكمة فى علاقتهم بالمحكومين «وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ؟ .

• وتمضى الآية لتحديد ، وتفصل فى بنود هذا التعاقد ، فتجعل المرجعية ، عند حدوث التنازع والاختلاف ، بين طرفى التعاقد - الرعية . . والرعاة - لله ورسوله . . أى للبلاغ القرآني والبيان النبوي لهذا البلاغ . . «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» . .

• ولا تكتفى الآية بهذا التحديد لهذه المرجعية - وهو التحديد الذى يؤكد على إسلامية المرجعية للدولة الإسلامية ، وحاكمية الشريعة الإلهية فى مختلف ميادين سياساتها - لا تكتفى الآية بهذا التحديد الواضح والجلي ، وإنما تضيف الإعلان الإلهي عن أن الوفاء ببنود هذا التعاقد المحدد لإسلامية الدولة وإسلامية علاقة الحكام

بالمحكومين هو شرط الإيمان بالله واليوم الآخر . . . فإسلامية «الدولة» هي الشرط في تحقيق الإيمان «بالدين» ١٩ . . . وإذا انتفت هذه الإسلامية، بالإنكار والوجود، انتفى إيمان المنكرين والجاحدين لها بالله واليوم الآخر - ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فمعيار الإيمان بالله واليوم الآخر، هو جعل الشريعة الإلهية المرجعية للدولة، وللتعاقد بين الرعية والرعاة . .

* ثم تمضى الآيات في ضرب الأمثال . . . وفي إيراد المؤكدات على أن هذه هي حقيقة طبيعة التعاقد - الدولة - في النظرة الإسلامية . .

فالذين يتحاكمون إلى الطاغوت، لا إلى الشريعة الإلهية، ليسوا بمؤمنين بالدين، رغم أنهم ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ . . . فحاكمية الشريعة في «الدولة» شرط لتحقيق الإيمان «بالدين» . .

والإسلام ليس بالدين الذي نزل ليقف الرسول به عند حدود «البلاغ» . . وإنما هو دين جاء ليقيم الناس معياراً حاكماً للعمران، وليجسده نظمًا وسياسات في الدنيا، وأعمالاً ترد عليهم يوم القيامة - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] . .

ثم يأتي ختام السياق بقسم الله - سبحانه وتعالى - بذاته، أن الإيمان الديني منفى عن الذين لا يحكمون الشريعة الإلهية قانونًا لقضاء الدولة والمجتمع . . لا كواقع يذعنون له . . بل وعلى النحو الذي لا تجد فيه نفوسهم منه حرجًا - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] . .

تلك هي بنود التعاقد القرآني بين «الأمة» وبين «أولى الأمر» على إقامة «الدولة الإسلامية» . .

«أمة» ملتزمة بالكتاب والسنة . . و «أولوا أمر» ، منها، ومثلها في هذا الالتزام بالكتاب والسنة . . والمرجعية الإسلامية لهذا التعاقد، هي الشرط لتحقيق الإيمان بالله واليوم الآخر، لكل من الحاكمين والمحكومين . .

فإسلامية «الدولة» شرط لتحقيق الإسلام في «الدين» . . فهي ليست مجرد سبيل لتحقيق «المصلحة» الدنيوية، وإنما هي تكليف من تكاليف الدين! . .

ولقد كانت لمحة عبقرية من شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨ هـ - ١٢٦٣ م] عندما رأى في هذه الآيات القرآنية - التي حددت بنود التعاقد بين الرعية والرعاة - رأى فيها «جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة» . . أى جماع السياسة الشرعية، وإسلامية السياسة . . فكتب في رسالته [السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية] يقول: «هذه الرسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، وهى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٥٩)» .

قال العلماء: نزلت الآية الأولى في ولاية الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية، من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولى الأمر الفاعلين لذلك، في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يؤمروا بمعصية الله تعالى، فإن أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . . وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل، فهذان جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة^(١) .

أما الإمام محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] فلقد نبه - عندما وقف أمام هذه الآيات - على شمول مصطلح [أولى الأمر] لكل القيادات والسلطات والمؤسسات في المجتمع، الأمر الذى يجعلها نصاً قاطعاً في إسلامية «العمران الإنسانى»، وليس في إسلامية «الدولة» . بسلطاتها الثلاث - وحدها . . كما نبه على الشروط التى تجعل لسلطات [أولى الأمر] هؤلاء حجية شرعية ومشروعية إسلامية . . فقال: «إن المراد بأولى الأمر: جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين، وهم الأمراء - [أى السلطة التنفيذية] - والحكام - [أى السلطة القضائية] - والعلماء - [أى السلطة التشريعية] - ورؤساء الجند، وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس فى

(١) ص ١٥، ١٦ . تحقيق: محمد إبراهيم البناء، محمد أحمد عاشور . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

الحاجات والمصالح العامة - [أى قيادات كل مؤسسات المجتمع] - فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا منا، وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله ﷺ، التى عرفت بالتواتر، وأن يكونوا مختارين فى بحثهم فى الأمر واتفاقهم عليه، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة، وهو ما لولى الأمر سلطة فيه ووقوف عليه. وأما العبادات وما كان من قبل الاعتقاد الدينى فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل هو مما يؤخذ عن الله ورسوله فقط، ليس لأحد رأى فيه إلا ما يكون فى فهمه. (١).

فالإسلامية فريضة فى مطلق سلطات قيادات ومؤسسات الاجتماع الإنسانى، وليس فى نطاق الدولة وحدها. والآيات تختص بالحديث عن سلطات ومؤسسات العمران البشرى - السياسة، والاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، والمعرفية، والحربية. إلخ. إلخ. وليس عن ميادين «الدين - الخالص» من العقائد والعبادات، فهذه إنما تؤخذ مباشرة عن الله ورسوله، دونما وساطة سلطات أو مؤسسات! إنها ميادين الإنسان الخليفة، فى إعمار الحياة الدنيا، تلك التى حمل أمانة إعمارها بالحرية والاختيار. حددت معايير الإسلامية لها شريعة الله التى مثلت وتمثل بنود عقد وعهد الاستخلاف.

وهذه الشريعة الإلهية. هى «وضع إلهى»، ملزمة دائمة وأبدية. فالتكليف باتباعها يأتى بفعل الأمر: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ (١٩) هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ١٨ - ٢٠] والحكم بها يأتى التكليف به بصيغة فعل المضارع - للحال والاستقبال -: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

(١) [الأعمال الكاملة] ج ٥ ص ٢٣٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢.

وإذا كان ختم الرسالات السماوية برسالة نبينا ورسولنا محمد ﷺ قد اقتضى - إلى جانب عالمية الرسالة - خلودها . فإن هذا الخلود قد اقتضى وقوف الشريعة عند حدود المنهاج ، وفلسفة التشريع ، ومبادئه وقواعده ، مع أحكام وحدود الأمور الثابتة التي لا تغير فيها . فضمن ثبات الشريعة وحدة وتميز منظومتها ، عبر الزمان والمكان ، ومن ثم تواصل الأمة على دربها وفي ظل صيغتها . . على حين ضمن نحو الفقه الإسلامي - وهو علم الفروع - تطور الأحكام في المتغيرات ، وانبثاق الفروع من الأصول لتتظلل المستجدات بظلال الشريعة المتميزة ، عبر الزمان والمكان . . .

ولتكامل هذه الشريعة - كشريعة عمران إنساني . . وليس كشريعة قضاء وتنفيذ فقط - كانت إحاطة مبادئها بالعمران الاجتماعي الداخلي ، وبالعلاقات الدولية والخارجية أيضا : ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٧) لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة : ٧-٩] .

هكذا ، قامت وتقوم البراهين القرآنية ، القطعية الثبوت والدلالة ، التي جاءت بها آيات محكمات ، والتي وقفنا أمام نماذج منها . . قامت هذه البراهين وتقوم على أن إسلامية السياسة والدولة والقانون والحكم والتنفيذ . . بل وكل شئون ومناهج العمران الإنساني ، إنما هي فريضة إلهية ، وواجب شرعي ، وتكليف ديني . . بدون إقامتها لا تكتمل إقامة الدين . . وبإنكار مرجعيتها لا يتحقق الإيمان بالله واليوم الآخر . . فهذه الإسلامية ، المحققة لتوازن الحياة الإنسانية ، ومن ثم لسعادة الإنسان في هذه الحياة ليست مجرد خيار إنساني ، يحقق به سعادة الدنيا ، وإنما هي فريضة دينية يتوقف على قيامها الوفاء بكل الفرائض الدينية الكفائية الاجتماعية - التي هي أشد تأكيداً عند الله ، سبحانه وتعالى ، وأعلى مقاماً ، في الدين ، من فرائض العين - الفردية - . . فالعروة وثقى بين «الإسلام» وبين «السياسة» ، على نحو ما هي وثقى بين سعادة الدنيا والسعادة في الآخرة ، التي هي خير وأبقى . .

إن الله ، سبحانه وتعالى ، هو الذى اصطفى محمداً نبياً ورسولاً ، ولم يكن للناس مدخل فى هذا الاصطفاء . . وهو معصوم فيما يبلغ عن الله من «دين» ، وضعه الله ، وليس فيه اجتهاد منه ولا من غيره حتى يكون موضعاً للشورى أو التجربة ، بما تحتمل من خطأ وصواب . .

فلما ضيق الشرك الخناق على الدعوة بمكة ، حتى حاصرها على امتداد ثلاثة عشر عاماً . . كانت الهجرة من مكة إلى المدينة فتحاً فى جدار الحصار ، امتلكت بها «الدعوة» «الدولة» التى تحميها وتجسدها نظاماً وعمراً ، بعد أن ظلت إيماناً يصعب على أصحابه حتى أن يجاهروا بعبادتهم الفردية فى محيط المشركين ! . .

وفى بيعة العقبة ، التى سبقت الهجرة ، بايع الأنصار ، بالشورى والاختيار ، رسول الله ﷺ على إقامة الدولة الإسلامية فى المدينة . . وولدت يومئذ أولى المؤسسات الدستورية الإسلامية بالاختيار . . مؤسسة «النقباء الاثنى عشر» . . فتميزت «الدولة» عن «النبوة والرسالة» ، بكون الأولى اختياراً بشرياً وبناءً مدنياً ، ويكون الثانية اصطفاً إلهياً لا مدخل للناس فيه . . ويكون «الدولة» ثمرة للاجتهاد البشرى ، بينما «الدين» وضع إلهى ، على البشر فيه السمع والطاعة وإسلام الوجه لله . .

لكن هذه «الدولة» نشأت واستمرت «إسلامية» ، لا لأنها ، فقط ، قد تعاقدت على إقامتها قوم «مسلمون» يؤمنون بالله واليوم الآخر ، وإنما لأنها اختارت المرجعية الإسلامية - قرآناً وسنة - الله ورسوله - حكماً بين رعييتها ورعاتها فى كل مناحى سياساتها وعمرائها . . لقد قامت هذه «الدولة» لحراسة «الدين» ، ولسياسة «الدنيا» بهذا «الدين» فكانت إنجازاً «مدنياً» أقامه البشر ، و «إسلامياً» ؛ لأن حاكميتها هى شريعة الله . . ، إنها ليست «الدين» الخالص ، ولا «الوضع الإلهى» الذى لا مدخل فيه لاجتهادات الناس . . وليست ، أيضاً ، الإنجاز البشرى الذى لا علاقة له بـ «الدين» . . إنها «دولة» مدنية . . وإسلامية» فى الوقت ذاته . . لقد قامت بالشورى والبيعة والاختيار البشرى ، وارتضت الحاكمية «الإلهية» مرجعية لسياساتها . . فهى «اجتهاد» بشرى» محكوم بمرجعية «الدين» - الذى هو وضع إلهى» . . وذلك نمط فى علاقة «الدين» بـ «الدولة» لم يسبق له نظير فى تاريخ الحضارات السابقة والمغايرة لحضارة الإسلام . . وصدق رسول الله ﷺ عندما أشار إلى هذه الحقيقة التاريخية فى الحديث

الذى يقول فيه : «إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لا نبي بعدى ، إنه سيكون خلفاء»^(١) .

لقد جاءت رسالة محمد ﷺ فى «الدين» بما سبق وأوحى به الله سبحانه وتعالى ، إلى نوح وإبراهيم وموسى وعيسى . . لكن أيًا من هؤلاء الرسل - أولى العزم - لم يقم «الدولة» التى تجسد «الدين» صبغة للعمران البشرى فى الأمة التى استجابت له . . فكانت إقامة «الدين» بواسطة «الدولة» خصيصة من خصائص الرسالة المحمدية . . فالدين ، بالنسبة لأمته ، ليس مذهبًا فكريًا ، ولا نظرية فى رؤية الكون ، ولا مجرد علاقة بين العبد وربه تقف تكاليفه عند فروض العين - الفردية - وإنما هو - إلى جانب ذلك - منهاج كامل وشامل للحياة ، مطلوب من المؤمنين به أن يقيموه كيانًا عمليًا حيًا فى سائر مناحى العمران . . إنه صبغة إلهية للعمران البشرى الذى يبدعه الناس فى إطار ثوابت وحى الله «**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**» [الشورى : ١٣] .

وإذا كان الله قد بعث رسوله ﷺ ليتمم مكارم الإخلاق - «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»^(٢) - فإن القرآن الكريم - ديوان الرسالة الخاتمة - قد خرجت من بين دفتيه أمة ودولة ، وحضارة وعمران بشرى ، مصبوعة بصبغته الإلهية . . فغدا كيانًا حيًا يعيше الناس ، ونورًا تستضيء به دروب الحياة . . وعندما ذهب الصحابى سعد بن هشام إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها يسألها :

- «يا أم المؤمنين ، أنبئنى عن خلق رسول الله؟» .

- قالت : أألسن تقرأ القرآن؟ . .

- فقال : بلى ! . .

- قالت : فإن خلق رسول الله كان القرآن»^(٣) .

(١) رواه البخارى وابن ماجه والإمام أحمد ،

(٢) رواه الإمام مالك فى الموطأ ، والإمام أحمد .

(٣) رواه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه والداريمى والإمام أحمد .

هكذا قامت العلاقة المتميزة بين «الدين - الوضع الإلهي» - وبين «العمران البشرى» - ومنه الدولة - الاجتهاد الإنسانى» . .

وإذا كان القرآن الكريم، فى آيات التعاقد على إقامة الدولة وعلاقة الرعية بالرعاة، قد جعل من مرجعية القرآن والسنة - الله ورسوله - الشرط لإسلامية الدولة، ولإيمان أهلها ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء : ٥٩] فإن «الدستور» الأول لدولة الإسلام بالمدينة قد ترجم هذا التكليف القرآنى فى مادة من مواده . . فى المادة [٤٦] من مواد هذا «الدستور» - الذى يشار إليه - فى نصوصه وفى مصادر تراثنا - باسم «الصحيفة» . . والكتاب» . . فى المادة [٤٦] نص يجسد مرجعية الله ورسوله - القرآن والسنة - حاكمية للدولة . . فيقول :

« . . وإنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله . . »^(١) . .

فهذا الدستور - الصحيفة - الكتاب - وهو «اجتهاد بشرى» - قد جاء مجسداً للنص القرآنى - الذى هو «وحي من الله» . .

ففى القرآن مبادئ الدستور . . والصحيفة هى دستور الدولة، الذى قنن لمقومات الدولة والأمة . . ورغم بعد التاريخ، وبساطة الواقع والمحيط، فلقد اكتملت لدولة الإسلام الأولى - «المدنية - الإسلامية» - كل مقومات الدولة - بمقاييس العصر والواقع . . فكان على رأسها محمد ﷺ المعصوم فيما يبلغ عن الله من «دين» . . والذى يسوس «الدولة» بالاجتهاد المحكوم بإطار الشريعة الإلهية . . فى التبليغ عن الله، له السمع والطاعة وإسلام الوجه لله، وفى الاجتهاد بشئون سياسة الدولة والعمران، تبرم الأمور بالشورى المحكومة بحدود قراراتها بثواب الدين . .

ولقد أشارت المصادر التى رصدت معالم هذه الدولة الإسلامية الأولى، إلى مؤسساتها وعمالاتها وولاياتها . . «هيئة المهاجرين الأولين» . . و«النقباء الاثنى عشر» . .

(١) انظر نص الصحيفة فى [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص ١٥ - ٢١ جمعها وحققها الدكتور محمد حميد الله الحيدر أبادى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م.

و«مجلس السبعين - مجلس الشورى» . . و«عمالات وولايات» «الحجابه» و«السقاية» و«الكتابة» و«الترجمة» و«الخاتم» و«إمارة الحج» و«تعليم القرآن» و«تعليم القراءة والكتابة» و«تعليم الفقه» و«الإفتاء» و«إمامة الصلاة» و«الأذان» و«السفر» و«الشعراء» و«الخطباء» و«أمراء الجند والقتال» و«كتاب الجيش» و«فارضو العطاء» و«العرفاء رؤساء الجند» و«ولاة الأقاليم» و«القضاة» و«عمال الجباية والخراج» و«عمال الزكاة والصدقات» و«صاحب الساحة» و«الخارصون - المقدرون للثمار» و«حراس الحمى» و«فارضو المواريث» و«فارضو النفقات» و«المحتسب» و«صاحب العسس» و«متولى حراسة المدينة» و«العين الجاسوس» و«السجان» و«المنادى» و«مقيم الحدود» و«أمراء الجهاد» و«المستخلفون على المدينة» و«من يستنفر الناس للقتال» و«صاحب السلاح» و«صاحب اللواء» و«أمراء أقسام الجيش الخمسة» و«حراس القائد» و«القائمون على متاع السفر» و«من يخذلون الأعداء» و«من يبشرون بالنصر» . . إلى آخر عمالات وولايات وظائف هذه الدولة^(١) . .

لقد أقام «المسلمون» دولة «الإسلام» . . إنجازاً بشرياً . . مدنياً مرجعيتها «الشريعة» . . الإلهية» . . فأقاموا، بذلك، «الدين» و«ساسوا به» «الدولة»، بكل ومناحي العمران . . فعرفت الإنسانية «حضارة» أبدعها البشر، لكنها مصطبغة بصبغة «الإسلام» . . فكل عمرانها المدني، من علوم وآداب وفنون - وكل تطبيقات لها - إنما تنفيا تحقيق السعادة الأخروية، بواسطة هذا الإبداع في هذه الحياة الدنيا! . .

وعلى نفس الدرب، وبذات المنهاج استمرت دولة الخلافة الراشدة - بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى - . . يسوسها أولوا الأمر بالاجتهاد البشري المحكوم بمرجعية الدين . . طاعتهم مشروطة بطاعة الله ورسوله . . فإن تخلفت طاعتهم لله ورسوله، وخرقوا إطار حاكمية الشريعة، سقطت، تلقائياً وفوراً، فريضة طاعتهم عن المحكومين . . يقررون هم ذلك في إعلان ولايتهم، قبل أن تعلنه الرعية! . .

(١) انظر في المصادر التي جمعت معالم دولة المدينة: الخزاعي [تخريج الدلالات السمعية] طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة . والطهطاوي [نهاية الإيجاز في مسيرة ساكني الحجاز] - الجزء الرابع من أعماله الكاملة دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٧ م . والكتاني [نظام الحكومة النبوية المسمى الترتيب الإداري] ج ١، ٢ طبعة دار الكتاب العربي - بيروت .

فيخطب الصديق أبو بكر رضي الله عنه عقب بيعته فيقول : «وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ! . . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم»^(١) . .

وفي ذلك تجسيد للمرجعية الإسلامية في «الدولة» «فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول» واستمرار لإعمال نص «الصحيفة - الكتاب» : « . . وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث ، أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله . . » .

بل إن مكانة كلٍّ من «مرجعية الدين» و«اجتهادات البشر» في الدول الإسلامية ، وعلاقة كلٍّ منهما بالآخر لتتجسد في النظام الذي اتبعته هذه الدولة في سن القوانين وتفريعاتها ، بالاجتهاد ، من مبادئ الشريعة وقواعدها وأسسها . . فالنظام الذي اعتمدته الدولة لتنمية وتطوير قانونها الإسلامي وفقه معاملاتها شاهد على مرجعية «الدين» - «الاجتهاد» ومن ثم شاهد على «إسلامية الاجتهاد البشري في القانون» فعن ميمون بن مهران قال : «كان أبو بكر إذا ورد عليه الخضم : نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى ، وإن لم يكن في الكتاب ، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى بها .

فإن أعياه خرج فسأل المسلمين . . : هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى بقضاء ؟ . . فإن أعياه أن يجد فيه سنة في ذلك من رسول الله جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به . . »^(٢) .

هكذا كانت مكانة مرجعية الكتاب والسنة للاجتهاد الذي يطور وينمي القانون . . وبها تحققت إسلامية الفقه - فقه المعاملات - الذي هو «وضع الفقهاء» محكوماً بشريعة الله ، وعلى هذا المنوال كان الإبداع في كل مناحي العمران الإسلامي ، علوماً وتطبيقات ، فتحققت الإسلامية لهذا الإبداع الذي تجسد في هذا العمران .

(١) التويري [نهاية الأرب في فنون الأدب] ج ١٩ ص ٤٣ - ٤٤ طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة .

(٢) رواه الدارمي .

وحتى بعد أن خرجت الدولة الإسلامية من طور البساطة الذى كانت عليه شبه الجزيرة العربية وانفتحت - بعد الفتوحات - على الموارث الحضارية للفرس والهنود واليونان . . وجدنا المنهاج الإسلامى فى إسلامية سياسات العمران صراطاً مستقيماً ومتبعاً . . فلقد أخذ المسلمون عن الحضارات الأخرى ما هو «مشارك إنسانى عام» : حقائق وقوانين العلوم الطبيعية . . المادية . . الموضوعية . . المحايدة . . ثم أخضعوا تطبيقاتها لمقاصد الشريعة وغاياتها من وراء هذه التطبيقات على النحو الذى يجعل البحث فيها والاستفادة من ثمراتها سعادة دنيوية تنغيا سعادة الآخرة التى هى خير وأبقى . . فتميزت حضارة الإسلام بفلسفتها لهذه العلوم التى هى مشترك إنسانى عام . .

أما فى العلوم الإنسانية، التى هى أدخل فى «الخصوصيات الحضارية»، فلقد اكتفى المسلمون بما لديهم من إبداع محكوم بخصوصيتهم الحضارية الإسلامية . .

لقد أخذوا عن الرومان «تدوين الدواوين» . . ورفضوا «القانون الرومانى» استغناء بالشريعة الإسلامية المتميزة فى المرجعية والمعايير والمقاصد والغايات . .

وأخذوا عن الفرس كثيراً من التراتيب الإدارية والاقتصادية، بعد أن أخضعوها لفلسفة الإسلام فى الإدارة والاقتصاد . . ثم رفضوا مذاهب الفرس، وشنوا عليها حرباً شعواء جعلتها مصادر التراث فى علم «الملل والنحل» . .

وأخذوا عن الهند «الفلك» و«الحساب» . . فى ذات الوقت الذى رفضوا فيه فلسفتها . .

وحتى ترجمتهم للفلسفة اليونانية . . فإنها لم تكن ثبنيًا لها، كفلسفة للأمة - ففلسفتنا هى علم التوحيد - وإنما كانت «سلاحاً - يونانيًا - عقلائيًا» لمواجهة الخطر الأكبر، يومئذ، وهو الفكر «الغوصى - الباطنى - العرفانى» ذى الصبغة الأفلوطينية اليونانية^(١) ؟!



(١) انظر تفصيل هذه الحقيقة الهامة بكتابتنا [الغزو الفكرى - وهم أم حقيقة؟] ص ٢٠٧ - ٢٤٨ - طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م.

بل إن هذه الإسلامية لسياسات العمران لم تطو صفحتها - كما يتوهم البعض -
عندما تراجعت عن بعض ميادينها، بعد الانقلاب الأموي الذي أحل نظام «الملك
العضود» محل فلسفة الحكم الشورى. صحيح أن ثغرة كبرى قد حدثت في «إسلامية
علاقة الحاكم بالمحكوم»، وفي «إسلامية حقوق الناس في الثروات والأموال» .
فتراجعت الشورى عن مكانتها في علاقة الأمة بولاتها . . وتراجع العدل الاجتماعى
عن مكانته في قضايا الثروات والأموال . لكن البلوى لم تعم، والظلام لم يطبق،
كما يحسب الذين يرون تاريخنا بعيون «الاستشراق»! . .

لقد سن معاوية بن أبى سفيان لعلاقة «الدولة» - كسلطة تنفيذية - بـ «الأمة» قانوناً
لخصه في عبارته التى تقول: «لن نمنع الناس ألسنتهم ما خلّوا بيننا وبين أمرنا»! . .
فانصرف الحكام للاستبداد بالسلطان، وحرسوه بالسيف! . .

وانصرف العلماء، ومعهم الأمة، لبناء الحضارة المصطبغة بصبغة الإسلام . .

فالولاة قادوا الفتوحات . . والعلماء نشروا الإسلام فى البلاد التى فتحوها .

والولاة حرسوا مناصبهم بالسيف . . والعلماء أقاموا منارات الحرية التى أثمرت
إبداعاً لا مثيل له فى الفقه ومذاهبه . . والكلام ومدارسه . . والفلسفة وتياراتها . .
والسياسة وقرقها . . والتعددية، الدينية، بمللها ونحلها . . والتميزات القومية بلغاتها
وخصوصياتها . . وفى الفنون والآداب . . وفى الانفتاح على مختلف الحضارات . .

لقد أبدعت الأمة، خلف علمائها وبواسطة مؤسساتها الأهلية هذه الحضارة التى
أنارت الدنيا، والتى تتلمذت عليها الدنيا، وصبغت بصبغة الإسلام . . وتم كل ذلك
فى ظل الثغرات التى انفتحت فى علاقة الرعية بالرعاة . . لأن هذه الثغرات قد وقفت
عند حدود السلطة التنفيذية، التى لم تكن مساحتها على نحو ما هى عليه اليوم فى
الدول الحديثة والمعاصرة . . ويكفى أن نعلم أن أغلب اختصاصات دولة اليوم . . من
علم وتعليم . . وصحة . . وفنون وآداب . . واقتصاد . . بل وجهاد إلخ - إنما كانت
تنهض به «الأمة» بواسطة المؤسسات الأهلية - وفى مقدمتها «الأوقاف» . . الأمر الذى
أبقى الانحراف محصوراً فى نطاق . . فلم تعم البلوى . . ولم يطبق الظلام على تاريخ
الإسلام والمسلمين . . بل لقد أبدعت الأمة «حضارة - إسلامية»، جعلتها «العالم

الأول، على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون . . ومكتتها من هزيمة الغزاة الذين لم يعرفوا مرارة الهزيمة خارج ديار الإسلام .

تلك هي قصة علاقة «الدولة» بـ «الدين» في خصوصية الإسلام .

أمة لا يتحقق إيمانها الديني إلا إذا أطاعت الله والرسول . . وأولو أمرها، لا بد وأن يكونوا منها . أى مؤمنين مثلها، بطاعتهم لله والرسول . . والحاكمية الإلهية هي المرجعية عند التنازع . .

فإسلامية كل سياسات العمران البشرى . . ومنها سياسة الدولة - هي شرط تحقق إيمان الرعية والرعاة بالله واليوم الآخر . .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) ﴾ .

تلك هي «المذهبية الإسلامية» التي تجسدت في «الحضارة الإسلامية» .



متى؟ وكيف حدث الاختراق؟؟

وكما ارتبطت سيادة حاكمية الشريعة الإسلامية، وإسلامية العمران - بما فيه السياسة - بالخلق والإبداع والازدهار الحضارة الإسلام . . كذلك ارتبط تراجع هذه الحاكمية والإسلامية بدخول حضارتنا الإسلامية طور الجمود والتقليد وذبول الإبداع . . ولقد حدث ذلك، أول ما حدث، في ظل حقبة الحكم المملوكى - العثمانى التى تعسكت فيها الدولة، فلما طال بها العهد تعسكر كثير من دوائر العمران . .

إن ظاهرة التخلف والتقدم فى تاريخنا الحضارة، والعلاقة بين كل منهما وبين حاكمية الدين وإسلامية العمران، هى على النقيض من مثلتها فى الحضارة الغربية، بشكل مطلق وأكد . . فسيادة اللاهوت فى الغرب قد اقترن بالتخلف . . وتراجع اللاهوت قد أثمر النهضة . . بينما كان تقدمنا وازدهارنا ثمرة لحاكمية الشريعة، فلما تراجع دخلت حضارتنا عصر التخلف والركاكة والجمود . . ولذلك فإن مأساة الفكر العلمانى فى المجتمعات الإسلامية، نابعة من أنه ينظر إلى هذه الظاهرة فى تطورنا الحضارى بذات المناهج والمعايير التى سادت ميادين النظر إليها فى تطور الحضارة الغربية . .

إن الغرب - وهذه حقيقة يجب أن يصحح على هولها الدارسون لتطوره الحضارى - لم يشهد حقبة للحضارة المسيحية الحقبة؟ . . فالمسيحية عندما تديننت بها الدولة الرومانية، قد طُوعت للطابع الخاص بالحضارة الإغريقية - الرومانية، وغدت مجرد قسمة هامشية فى تلك الحضارة، بل لقد أخرجت عن أخص خصائصها، خاصة: الصوفية المسألة، والسلام المتصوف . .

وبعبارة الإمام المعتزلى قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمدانى [٤١٥هـ - ١٠٢٤م] فإن النصرانية عندما دخلت روما، لم تنصر روما، ولكن النصرانية هى التى ترومت . .

وحتى عندما حكمت الكنيسة المسيحية أوروبا - بشكل غير مباشر - بالقياصرة الذين حكموا بالحق الإلهي - أو بشكل مباشر - بالبابوات - فإن الذي شهدته أوروبا لم يكن حضارة مسيحية؛ لأنه لم يكن «حضارة» أصلاً؟ . فالذي قام يومئذ كان تخلفاً وتراجعاً عن «الحضارة»، ساد فيه ما اتفق الجميع على تسميته بعصور الظلمات! .

أما الحضارة الغربية والنهضة الأوروبية - الحديثة والمعاصرة - فهي ثمرة للثورة على المسيحية وليست، من ثم، حضارة مسيحية . فالمسيحية لم تثمر حضارة أوروبية . والحضارة الأوروبية قد جاءت ثمرة للعلمانية والفكر الوضعي، المؤسس على أنقاض حاكمية اللاهوت المسيحي؟ . .

وعلى العكس من ذلك تماماً كانت مسيرة حضارتنا الإسلامية . . فهي - مع الأمة والدولة - قد خرجت من بين دفتي القرآن الكريم، بمعنى أن البلاغ القرآني والبيان النبوي - القرآن والسنة - قد مثلاً «موضوع» العلوم الشرعية في حضارتنا الإسلامية، كما مثلاً «صبغة» . . وفلسفة، كل من العلوم الإنسانية والطبيعية . . فالعلم الشرعي والتمدن المدني قد أتيا كلاهما كثمرات لحاكمية الشريعة، التي أثمرت إسلامية العمران في حضارة الإسلام . .

وكما ارتبط التحضر، والتقدم في العمران بحاكمية الشريعة وإسلامية العمران، كذلك ارتبط التراجع الحضاري بالاختراق الذي حدث لسيادة هذه الحاكمية على شئون العمران . .

ولقد بدأ هذا الاختراق جزئياً، ومحدود النطاق . .

فقبل العصر المملوكي عرفت علاقة الحاكم بالمحكوم جوراً وظلماً وانحرافات كثيرة . . لكن لم تشهد دول الأمويين أو العباسيين أية مزاحمة من أى قانون وضعي، أو أجنبي للشريعة الإسلامية، ولفقه المعاملات النابع منها، والمحكوم بمبادئها ومناهجها . .

فلما حكم المماليك - وهم ذوو أصول تنرية - حدث أن استعاروا - لأول مرة في تاريخ الحضارة الإسلامية - قانوناً غير إسلامي، جاءوا به ليزاحم الشريعة الإسلامية، وإن في دائرة محدودة هي دائرة «قضاء العسكر» - الطبقة الحاكمة . . والجيش -

و «الدواوين السلطانية» - مؤسسات السلطنة - في ذلك التاريخ . . بينما ظلت حاكمية الشريعة وإسلامية العمران مرعية في قضاء الأمة ، ومؤسساتها وسائر مناحي حياتها . . تلك كانت بداية الاختراق لحاكمية الشريعة الإسلامية في تاريخنا الحضارى . . عندما جعل الماليك «ياسة» جنكيز خان [٥٦٢ - ٦٢٤ هـ ١١٦٧ - ١٢٢٧ م] - وهى مجموعة قانونية - تختلط فيها الوثنية بالمسيحية بالإسلام - قانوناً لقضاء العسكر والدواوين السلطانية . . وبمرور الوقت ، حرف العامة تطلق كلمة «ياسة» إلى «سياسة» . . فأصبح في واقعنا «سياسة غير شرعية» ، هى قضاء العسكر والسلاطين ، و«سياسة شرعية» ، تمثل حاكمية الشريعة الإسلامية على الأمة ومؤسسات العمران فيها . .

كانت تلك هى بواكير الاختراق . . اختراق القانون الوضعى لحاكمية شريعتنا الإسلامية ، ولإسلامية عمراننا . . وكان هذا هو نطاق الاختراق ، الذى يحدثنا عنه أبرز مؤرخى مصر فى ذلك العصر ، نقى الدين المقرئى [٧٦٩ - ٨٤٥ هـ ١٣٦٥ - ١٤٤١ م] فيقول عند حديثه عن مضمون مصطلح «السياسة» :

«اعلم أن الناس فى زماننا ، بل ومنذ عهد الدولة التركية - [المملوكية] - بديار مصر والشام ، يرون أن الأحكام على قسمين :

حكم الشرع . .

وحكم السياسة . .

فالشرعية : هى ما شرع الله - تعالى - من الدين وأمر به ، كالصلاة والحج وسائر أعمال البر .

والسياسة : هى القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال . .

والسياسة نوعان : سياسة عادلة ، تخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهى من الأحكام الشرعية . . وسياسة ظالمة فالشرعية تحرمها . .

وليس ما يقوله أهل زماننا فى شىء من هذا ، وإثما هى كلمة «مُغَلِّية» ، أصلها «ياسة» ، فحرفها أهل مصر ، وزادوا بأولها سيناً فقالوا : «يبياسة» ، وأدخلوا عليها الألف واللام ، فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية . وما الأمر فيها إلا ما قلت لك .

واسمع الآن كيف نشأت هذه الكلمة حتى انتشرت بمصر والشام . . إن جنكيز خان

قرر قواعد وعقوبات أثبتها في كتاب سماه «ياسة» . . ومن الناس من يسميه «يسق» ، والأصل في اسمه «ياسة» جعله شريعة لقومه فالتزموه كالتزام أول المسلمين حكم القرآن . . فلما كثرت وقائع التتر في بلاد المشرق والشمال وبلاد القيقاق ، وأسروا كثيراً منهم وباعوهم ، تنقلوا في الأقطار ، واشترى الملك الصالح نجم الدين أيوب جماعة منهم سماهم البحرية ، ومنهم من ملك ديار مصر ، وأولهم المعز أيك - [٦٥٦ هـ ١٢٥٨ م] .

وكانوا إغما ربوا بديار الإسلام ، ولقنوا القرآن ، وعرفوا أحكام الملة المحمدية . . فجمعوا . . بين الحق والباطل ، وضموا الجيد إلى الرديء ، وفوضوا لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والآثام ، وجعلوا إليه النظر في الأقضية الشرعية . . واحتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيز خان ، والافتداء بحكم «السياسة» فلذلك نصبوا الحاجب ليقضى بينهم . . على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه ، مع ذلك ، النظر في قضايا الدواوين «السلطانية»^(١) .

هكذا بدأ أول اختراق من «القانون الوضعي» ، غير الإسلامي ، لحاكمية الشريعة الإسلامية ، في تاريخ تطورنا الحضارى . . عندما ازدوج القضاء : قضاء للعسكر والدواوين السلطانية - مؤسسات السلطنة - وقضاء للأمة . . قانون الأول «وضعي» . . بينما ظلت الشريعة ، وفقه معاملاتها هي قانون الأمة ومؤسساتها . .

ولقد كان نطاق هذا الاختراق محدوداً بحدود «العسكر» والمؤسسات الخاصة بالسلطان ؛ لأن أغلب ما يدخل الآن تحت مصطلح «الدولة» ومؤسساتها ، كان ، يومئذ ، «أهلياً» ، تقوم عليه مؤسسات أهلية ، تموله الأوقاف الأهلية والخيرية ، التي كانت تضم معظم ثروة الأمة وأبرز قطاعاتها في ذلك التاريخ . .

والذى يهمنا إعادة التذكير به ، وزيادة التأكيد على دلالاته . . هو اقتران هذه البواكير لهذا الاختراق بعصور تراجعنا الحضارى ، التي بدأت بعسكرة الدولة ، ثم المجتمع . . والتي وقفت - لغربة أهلها عن لسان الإسلام - العربية - وعن روح الحضارة عند شكل التدين . . وعند «القوة» التي استدعتها مقاومة الأخطار الخارجية . . على حساب مضمون التدين ، والإبداع الحضارى الذى يجدد ويخلق ويضيف^(٢) . .

(١) [المخطوط] ج ١ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ . طبعة دار التحرير . القاهرة .

(٢) انظر في تفصيل عوامل التراجع الحضارى ومظاهره كتابنا [الطريق إلى اليقظة الإسلامية] ص ٨١ - ١٣٨ . طبعة القاهرة سنة ١٤٠١ هـ ١٩٩٠ م .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد مثلت التجديد لشباب العسكرية فى الدولة الإسلامية الجامعة، فإنها كانت الاستمرار للحقبة المملوكية فيما يتعلق بعوامل ومظاهر التراجع الحضارى . . لقد رمت جدار القوة العسكرية، فأخرت الاجتياح الغربى لعدة قرون، بل ونقلت المواجهة إلى أرض العدو . . لكنها لم تمثل النهضة والتجديد الحضارى الذى يعود بخط بيان التحضر إلى الصعود، الأمر الذى فتح فى سور مقاومتها للغرب العديد من الثغرات عندما ضعف سلاحها الوحيد: القوة العسكرية؟! . .

فلما جاء الغرب إلى بلادنا، فى غزوته الاستعمارية الحديثة، التى بدأت غزو القلب بحملة بونايرت، [١٧٦٩ - ١٨٢١م] على مصر [١٢١٣هـ - ١٧٩٨م] - بعد أن التف حول عالم الإسلام، بما سمي بالكشوف الجغرافية؟! - كان الغرب متميزاً عن غرب الغزوة الصليبية [٤٨٩ - ٦٩٠هـ - ١٠٩٦ - ١٢٩١م] . . لقد جاء هذه المرة بـ «الفكر» مع «المدفع» . . وبـ «البعثة العلمية» مع «الجيش» . . وبـ «الصحيفة» . . والمطبوعة» مع «النهب الاقتصادى» . . جاء بقوة الثورة الصناعية، والطابع العلمانى لفكر عصر نهضته وإحيائه وتنويره . . فبدأت مرحلة ثانية لقصة إسلامية عمراننا وحاكمية شريعتنا مع الاختراق . . فبعد بواكير الاختراق، المحدود النطاق، الذى مثلته «ياسة» جنكيز خان، جاءت مرحلة الاختراق التى مثلتها نظريات الوضعية الغربية، بمدارسها المختلفة، والتى مثلها القانون الوضعى، ذو الأصول والفلسفة الغربية . . وهو اختراق لم تقف حدوده عند جيوش الاحتلال ومؤسسات حكمه، وإنما ذهب ليغير «الواقع واقع الأمة» . . والدولة، وليغير «القانون» الذى يحكم هذا الواقع . . ولقد غدا نطاق «الدولة» ومدى تأثيرها، فى ظل هذا الاختراق، أوسع - بما لا يقارن - عن نظيره فى «دولة» الممالك . . الأمر الذى جعل تأثير الاختراق، الذى تمارسه «الدولة» - التى أصبحت تحت هيمنة الأجنى - كبيراً وواسعاً وخطيراً؟! . .

لقد بدأ الغرب يبشر فى بلادنا بعلمانيته، التى لا تقف فقط عند حدود فصل «الدين» عن «الدولة»، وإنما تذهب إلى فصل «الدين» عن «العمران»، بكل معارفه ومؤسساته؟! . . إما لأن هذه هى حقيقتها - نفى إسلامية العمران كله - وإما لأن نطاق «الدولة الحديثة» قد امتد إلى الكثير من ميادين هذا العمران! . .

ولقد عرفت لغتنا العربية أول ترجمة لمصطلح «العلمانية» فى معجم عربى فرنسى، كان أثراً من آثار الحملة الفرنسية على مصر . . فواضعه - لويس بقطر المصرى - كان من الذين رحلوا إلى فرنسا مع جيش الحملة الفرنسية المنهزم، ودرس هناك العامية المصرية . . وأصدر معجمه هذا سنة ١٨٢٨ م . . وفيه ترجم الكلمة الفرنسية Lailque بـ «علمانى» . . من العلم - نسبة إلى «العالم»، باعتباره «الدنيا» المقابلة «للدين»، للتعبير عن مذهب الوضعية الغربية الذى يقيم «ثنائية» - التناقض «بين «الدين» وبين «العمران الدينى»»^(١) . . ثم استخدم المصطلح، بعد ذلك فى العربية ترجمة للكلمة الإنجليزية Secularism .

وعندما تحالف الغرب - على ما بين دوله من تناقضات - لإجهاض مشروع النهضة الذى قيده محمد على باشا الكبير [١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م] فى العقد الخامس من القرن الميلادى التاسع عشر . . ثم زادت الجاليات الأجنبية بمصر، بعد افتتاح قناة السويس [١٢٨٦ هـ ١٨٦٩ م] بدأت - مع ضعف الدولة المصرية - والدولة العثمانية - بواكير اختراق القانون الوضعى الغربى ومزاحمته للقانون الإسلامى فى «المحاكم القنصلية»، التى كان يقضى فيها الأجانب بالقانون الأجنبى فى المنازعات التى يكون أحد طرفيها أجنبياً . . وفى «المجالس التجارية المختلطة» التى رتبت للفصل فى المنازعات بين التجار الشرقيين والتجار الأوروبيين . . ثم حدث وقامت «المحاكم المختلطة»، التى يقضى فيها قضاة أجنب، بقانون فرنسى، ولغة فرنسية، فى المنازعات التى يكون الأجانب أطرافاً فيها [١٢٩٢ هـ ١٨٧٥ م].

هكذا بدأ الاختراق الغربى لقضائنا وقانوننا . . فمع زيادة النفوذ الأجنبى، وتزايد أعداء الذين يأخذون «الحماية» الغربية، أخرج هذا النفوذ الغربى قطاعاً من يعيشون على أرضنا من تحت حاكمية «النظم الأهلية القضائية والإدارية»^(٢) . . فأنشأ الخديوى سعيد [١٢٣٧ - ١٢٧٩ هـ ١٨٢٢ - ١٨٦٣ م] «مجلس تجار» مختلط من المصريين والأجانب، فى ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ ١٨ إبريل سنة ١٨٥٥ م^(٣) . . ثم «مجلس

(١) د. السيد أحمد محمد فرج [علمانى وعلمانية، تأصيل معجمى] ٥ مجلة [الحوار] عدد ٢ ص ١٠١ - ١١٠ سنة ١٩٨٦ م.

(٢) عبد الرحمن الرافعى [عصر [سماعيل] ج ١ ص ٢٠٥ . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م.

(٣) أمين سامى باشا [نفوس النبيل] المجلد الأول من الجزء الثالث . ص ١٦٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م.

قومسيون مصر» - أغلبيته أجنبية؟! [١٢٧٧ هـ ١٨٦١ م]^(١) . ثم جاءت «المحاكم المختلطة» لتوحد فوضى هذا الاختراق [١٢٩٢ هـ ١٨٧٥ م]^(٢) .

وفي مواجهة بواكير هذا الاختراق لقضائنا الوطني وتشريعائنا الإسلامية قامت معارضة لها وزنها ودلائلها . فأبرز مفكرى ذلك العصر - رفاة الطهطاوى [١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ - ١٨٧٣ م] - ينبه على خطر وخطأ تسرب القانون الأجنبى ليحل محل الشريعة الإسلامية فى «المجالس التجارية المختلطة» . . . ويذكر بصلاحيه الشريعة الإسلامية ووفائها - بعد تقنينها - بكل الاحتياجات . . . ويدعو - وهو الذى مثل عين الشرق على الغرب - إلى التمييز فى علوم الغرب بين العلوم الطبيعية . علوم التمدن المدنى . . . وبين العلوم الفلسفية والإنسانية ، المملوءة بالفواحش والبذع والضلالات . . . ينبه الطهطاوى على هذه الحقائق ، ليعلم قومه ضرورة التمييز ، فى الانفتاح على الغرب ، بين «الخصوصيات الحضارية» وبين «المشترك الإنسانى العام» ، مؤكداً على أن القانون الإسلامى هو من أبرز الخصوصيات التى يتميز بها العمران الإسلامى . . . فيكتب قائلاً : «إن مخالطات تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق أنعشت نوعاً همهم هؤلاء المشاركة وجددت فيهم وازع الحركة التجارية ، وترتب على ذلك نوع انتظام ؛ حيث ترتب الآن فى المدن الإسلامية مجالس تجارية مختلطة لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالى والأجانب بقوانين فى الغالب أوروبية ، مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة ، مما هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمور المستيقظين . . . ولكل مجتهد نصيب . . . ومن أمعن النظر فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث يوبوا للمعاملات الشرعية أبواباً مستوعبة للأحكام التجارية ، كالمشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك . . . إن بحر الشريعة الغراء ، على تفرع مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية . . . لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع . . .»

(١) [عصر إسماعيل] ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) انظر تفصيل هذا الاختراق بكتابتنا [العلمانية ونهضتنا الحديثة] ص ١٤٤ - ١٤٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦ م .

ثم يتوجه الطهطاوى إلى حصن الشريعة وعلومها - الأزهر الشريف - يهيب بأبنائه النهوض بأخذ زمام مبادرة التجديد الحضارى ، الذى يأخذ العلوم الكونية عن الغرب مع الاحتفاظ بالعلوم الشرعية والإنسانية . . . فيقول ، معلقاً الآمال على الأزهر : . . . وإن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط - بعد ولى الأمر - بهذه العصاة - [أهل الأزهر] - التى ينبغى أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة ورفع أعلام الشريعة المنيفة : معرفة سائر المعارف البشرية المدنية ، التى لها مدخل فى تقديم الوطنية . وإن هذه العلوم الحكمية العملية ، التى يظهر الآن أنها أجنبية ، هى علوم إسلامية ، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية ، ولم تزل كتبها إلى الآن فى خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة! . . .^(١) .

كتب الطهطاوى ذلك فى ستينيات القرن التاسع عشر ، التى شهدت تزايد النفوذ الأجنبى بمصر ، بل ونشوء فى نفس عام افتتاح قناة السويس [١٢٨٦ هـ ١٨٦٩ م] بكتابه [مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية] .

وكان قد سبق له ، منذ مطلع مشرعه الفكرى ، أن أدان المناهج الوضعية لفكر الغربى ، تلك التى لا تعتمد إلا على التحسين والتقبيح العقليين فى سبل المعرفة ، فتنتطلق من الواقع المادى وحده ، مهملّة مصدر «الشرع» و «الوحي» و «الأدلة السمعية» . . . وهى المناهج التى أثمرت «معرفة كافرة» بدلاً من «المعرفة الإسلامية» . . . وأقامت «عمراناً مادياً» لا إسلامياً . . .

كان قد سبق للطهطاوى ، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر أن كتب فى حديثه عن «پاريس» المتقدمة فى «العلوم المدنية» والضالة فى «العلوم الشرعية والإنسانية» . يقول :

أبوجد مثل باريس ديار
شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح
أما هذا ، وحقكم ، عجيب !

فهذه المدينة ، كباقي مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات ، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية . . .

(١) [الأعمال الكاملة] ج ١ ص ٥٤٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، دراسة وغقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .

إن أكثر أهل هذه المدينة! إغاله من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيره له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب... ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما فى كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية».

ثم يمضى الظهطاوى، فى نقده ورفضه للموضعية الغربية، فيقدم البديل الإسلامى فى المعرفة، ذلك الذى يقيسها على العقل والنقل... على الطبيعة والشرع... فيقول: «... وإن تحسين النوااميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع... والتكاليف الشرعية والسياسية، التى عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية من الموانع والشبهات؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقييده...»

فلا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا إليها تحسناً وتقييحاً، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود، بتعدى الحدود. فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقل المجردة.

ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافى المتجددات المستحسنة التى ي اخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة... فالذى يرشد إلى تركية النفس هو سياسة الشرع... ومرجعها الكتاب العزيز... الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها فى نظام أحوال الخلق، كشرع الزواج المقضية إلى: حفظ الأديان، والعقول، والأنساب، والأموال... وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به التعرض، كالبيع، والإجارة، والزواج، وأصول أحكامها. فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى...»^(١).

فمدار نظام العالم، وعمرانه، مؤسس على «الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى سبحانه»... أى أن هذا العمران الإسلامى مؤسس على كتابى الله: «الوحي - المقروء... والكون - المنظور»... وليس فقط على ما يحسنه العقل من الزايع

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٩، ١٦٠، ١٧٩، ٣٢، ٤٧٧، ٣٨، ٣٨٧.

المادى، كما تحسب «النفوس القاصرة» التى لا تعترف إلا «بطرق العقل المجردة» . .
والذين نفوا تدين القانون فى بلادهم، ثم جاءوا بهذا القانون الوضعى ليزاحم شريعتنا
الإسلامية فى مؤسسات الحقوق ودوائر القضاء! . .

لكن اختراق القانون العلمانى الغربى لمنظومتنا القانونية ومؤسساتنا القضائية لم
يقف عند الحدود التى شهدتها حياة الطهطاوى . . حدود «مجالس التجار» و «القضاء
القنصلى» . . فجاءت «المحاكم المختلطة» [١٢٩٢ هـ ١٨٧٥ م] لتقن هذا الاختراق . .
ولتمثل - على حد وصف أحد قضاتها الهولنديين فان بملن Van Bemmelen -: «ركناً
قوياً من أركان السيطرة الأوروبية على مصر»؟! كما سبق ومثل «القضاء القنصلى» -
على حد وصفه أيضاً بـ «الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء»^(١) .

ثم جاءت الطامة الكبرى، التى عممت بلوى هذا الاختراق العلمانى، باحتلال
إنجلترا لمصر [١٢٩٩ هـ ١٨٨٢ م] .

ففى المدة من ٢ مايو حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م عمم القانون العلمانى الغربى فى
«القانون المدنى» و «التجارى» و «التجارى البحرى» و «المرافعات» لسانر القضاء
الأهلى المصرى - بعد أن كان وقفاً على منازعات «المحاكم المختلطة» وحدها؟! . .
وحدث ذات الشيء مع بعض التعديلات، فى «قانون العقوبات» و «تحقيق
الجنايات» . .

وكثيرة لهذه العلمنة التى حدثت «للقانون» تعلمنت - فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ م -
دوائر المحاكم المصرية . . فبعد أن كانت دوائر المحاكم يعين فى كل دائرة منها اثنان من
علماء الشرع الإسلامى، أحدهما حنفى والآخر شافعى، عين فى كل محكمة أهلية -
بدلاً من علماء الشرع - قاض أجنبى، كحد أدنى، وعين فى محكمة الاستئناف أربعة
من القضاة الأجانب^(٢)؟! . .

هكذا عممت بلوى الاختراق العلمانى لشريعتنا وقضائنا .

(١) [عصر إسماعيل] ج٢ ص ٢٤٧، ٢٤٣ .

(٢) محمد مختار باشا المصرى [التوقيفات الإلهامية] . دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة

١٩٨٠ م. والرافعى [عصر إسماعيل] ج٢ ص ٢٤٠ و [مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال] ص ٦٥

- ٦٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م.

وإذا كان هذا الاختراق العلماني، الذي فرضته السلطة المباشرة للاحتلال الأجنبي، قد وجد الرضى والتأييد، فقط من سدة الاحتلال، الذين كانوا، في جملة أمورهم، مجموعة من المثقفين الموارنة، الهاربين إلى مصر من الولايات الشامية العثمانية، والذين كونوا «مدرسة [المقطم]» «الصحفية» والفكرية» - من أمثال: يعقوب صروف [١٨٥٢ - ١٩٢٧ م] وشاهين مكاربيوس [١٨٥٣ - ١٩١٠ م] - وبعض المصريين الكارهين للإسلام - مثل سلامة موسى [١٨٨٨ - ١٩٥٨] أو المنبهرين بالنموذج العلماني الغربي - والذين تراجعوا، في مرحلة نضجهم الفكري عن هذا الانبهار - فإن الأمة - ممثلة في علمائها وساستها ومفكراتها - قد وقفت موقف الرفض والمقاومة لهذا الاختراق . .

● فالقانوني الفذ محمد قدرى باشا [١٢٣٧ - ١٣٠٦ هـ - ١٨٢١ - ١٨٨٨ م] يسهم بالجانب العملي لمقاومة القانون «الوضعي العلماني» عندما يعكف على تقنين فقه المذهب الحنفي، فينجز فيه كتابه:

١ - [مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان] في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ملانمًا لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية . .

٢ - [تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقا لمذهب أبي حنيفة] . .

٣ - و [قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف] . .

٤ - و [الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية] . .

● أما الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] فإنه هو الذي يتصدى، بالتجديد لتقديم البديل الإسلامي لهذه العلمانية الغربية، التي اقتحمت بلادنا في ركاب الغزاة . .

فهو يرفض الخيار الغربي الوضعي - في النهضة - من الأساس . . ويقول للذين انبهروا بالنموذج الغربي في التقدم والنهوض: إن الإسلام هو طريق التقدم والنهوض؛ لأنه كافل لتحقيق السعادة من أبوابها الطبيعية، ولأنه الفكرية المناسبة لاعتقاد الأمة، فدعوتها إليه، وانتماؤها لمشروعه في النهضة أيسر من دعوتها إلى

مشروع وضعى لا علاقة له بمعتقدها، وغريب عن هويتها، ومن ثم فإن قدرة الخيار الإسلامى على تحريك الأمة إلى النهضة لا تعادلها قدرة أى مشروع وضعى آخر . فلم العدول عن الإسلام، سبيلاً للإصلاح، إلى غيره من خيارات النماذج الوضعية للتقدم والنهوض؟! . «إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شىء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهلها من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟! .»^(١)

إنه يرفض - فى سبيل النهوض - كل الخيارات الوضعية، رافعاً شعار: الإسلام هو الطريق! . . .

ثم يطمئن الذين يقرءون تاريخنا الحضارى بعيون غربية، فيخافون من الخيار الإسلامى فى النهضة أن يقودنا إلى الكهانة والحكم بالحق الإلهى، على النحو الذى حدث للتاريخ الأوروبى عندما حكم فيها اللاهوت المسيحى . . يطمئن الأستاذ الإمام هؤلاء الخائفين، كاشفاً لهم عن الطبيعة المتميزة للإسلام فى هذه القضية. قضية «طبيعة السلطة» فى الدولة الإسلامية. . فهى «دولة . . مدنية»، ترفض الكهان؛ لأن الإسلام يرفضها، بل ويشن عليها حرباً لا هوادة فيها. . وهى - الدولة - أيضاً «إسلامية». . لأن الإسلام «دين» و «دولة» بل منهج كامل وشامل لإسلامية العمران . .

«إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية. . التى عرفتها أوروبا. . فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير عن الشر. . وهى سلطة خولها الله لكل المسلمين، أدناهم وأعلاهم. . والأمة هى التى تولى الحاكم. . وهى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه. ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة، عند المسلمين، بما يسميه الأفرنج «ثيوكرتيك»، أى سلطان إلهى. . فليس

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٢٣١ .

للخليفة - بل ولا للقاضي، أو المفتي، أو شيخ الإسلام - أدنى سلطة على العقائد
وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدرها الشرع
الإسلامي . . فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه . . بل إن قلب السلطة
الدينية، والإتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجل أصول الإسلام؟ . . (١)

لكن نفى السلطة الدينية - سلطة الكهانة والحكم بالحق الإلهي بواسطة طبقة بعينها -
لا يعنى نفى إسلامية السياسة والدولة . . فدولة الإسلام: «مدنية» . . و«إسلامية» في
ذات الوقت . . وذلك «لأن الإسلام: دين وشرع، فهو قد وضع حدوداً، ورسم
حقوقاً . . ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود،
وتنفيذ حكم القاضي بالحق، وصون نظام الجماعة . . والإسلام لم يدع ما لقيصر
لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله، ويأخذ على يده في عمله . .
فكان الإسلام: كمالاً للشخص . . وألفة في البيت . . ونظاماً للملك . .» (٢)

فالإسلام منهاج شامل لكل مناحي العمران . . عمران الإنسان الفرد - فهو فيه «كمال
للشخص» . . وعمران الأسرة، التي هي البنة الأساسية للاجتماع البشري - فهو فيه
«ألفة في البيت» . . وعمران النظام العام للاجتماع - فهو فيه «نظام للملك» . .

وإذا كان هذا هو موقف تيار الإحياء والاجتهاد والتجديد من ذلك الاختراق
العلماني الغربي الذي افتتح حياتنا في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة . . وهو
موقف الرفض والمقاومة، الذي لا يقف عند حدود الرفض والمقاومة، وإنما يجتهد
لصياغة معالم مشروع بديل للتقدم والنهوض . . فإن موقف تيار التقليد لموروثنا
الفكري والحضاري، كان أكثر شدة في رفضه لهذا الاختراق العلماني . . لأن تيار
التقليد هذا قد رفض الغرب جملة وتفصيلاً . . صحيح أنه قد عجز - بسبب تقليده -
عن تقديم البديل القادر على منافسة المشروع الغربي . . لكنه، في رفضه للاختراق
التغريبي، ولعلمنة القانون والسياسة والدولة كان أكثر شدة وأصلب عوداً من كل
التيارات الأخرى!؟ . .

(١) المصدر السابق - ج ٣ ص ٢٣٣، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق - ج ٣ ص ٢٨٧، ٢٢٦ .

هكذا رفضت الأمة الاختراق العلماني الغربي . . ولم يقف معه إلا تيار [المقطم]
و [المقتطف] . . وهو تيار يصعب حسابه من «الأمة» . . فلقد مثل - مع امتداداته لدى
سلامة موسى ، ثم لويس عوض [١٩١٥ - ١٩٨٩م] - تنوعاً شاداً ، نظرت إليه الأمة
باعتباره «مشروعاً للخيانة الحضارية» أكثر من كونه «مشروعاً للنهوض
الحضاري» ١٩ . .



عَلَمَتِ الْإِسْلَامُ مِنَ الدَّخْلِ؟

وإذا كنا قد أشرنا إلى مواقف تيارات: «الإحياء والتجديد» و «التقليد» و «الحيانة الحضارية» . . من هذا الاختراق العلماني لنسق الإسلام المتميز، في إسلامية السياسة والدولة والعمران . . فإن صورة خارطة الحياة الفكرية لا تكتمل إلا إذا نحن ألقينا الضوء على تيار رابع، انبهر بالمشروع الغربي، بسبب جاذبية هذا المشروع، وبسبب «سوء ظن» أو «قلة علم» بالبديل الإسلامي، لا «سوء نية وعداء» لهذا البديل؟! . . وهو تيار لعب دوراً مؤثراً في حياتنا الفكرية، سواء في مراحل انبهاره بالغرب وعلمانيته . . أو في مراحل نضجه، التي تجاوز فيها الانبهار، واكتشف خصوصية النموذج الإسلامي في إسلامية السياسة والعمران . .

ونقد مثل كتاب الشيخ عبدالرازق [١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م] - [الإسلام وأصول الحكم] - الذي صدر سنة ١٣٤٣ هـ ١٩٢٥ م - «النموذج» و «الحالة» لمؤلف هذا التيار الذي تبني العلمانية الغربية، لا عن «سوء نية وعداء» للإسلام، وإنما عن «سوء ظن» . . وقلة علم» بتميز الإسلام عن المسيحية، وتغير حضارتنا الإسلامية وتاريخنا الإسلامي عن حضارة الغرب وتاريخه في علاقة الدين بالدولة والعمران . .

على أن كتاب الشيخ علي عبدالرازق، قد ذهب أبعد مما ذهب إليه الذين بشروا بعلمانية الغرب سبيلاً للتقدم الذي يتجنب مخاطر الكهانة والدولة الدينية - بالمعنى الغربي - لقد ذهب فادعى دعوى غير مسبوقة من أحد من درس الإسلام وتاريخه الحضاري، مسلماً كان هذا الدارس أو غير مسلم . . لقد ادعى علمانية الإسلام، بمعنى انقطاع الصلة بين السياسة والدولة والعمران الاجتماعي . . لقد أنكر إقامة

الرسول ﷺ «دولة» - وتلك دعوى انفرد بها الرجل على مر تاريخ الدراسات التي كتبت عن الإسلام ١٩. . . وزعم أن الإسلام لا ينقص منه شيء إذا اختار أهله أى نظام من نظم الحكم، حتى ولو كان البلشفية ١٩. . . وأن الإسلام ليس إلا رسالة دينية خالصة كالديانات التي سبقتها. . . ونبيه ورسوله، محمد ﷺ كذلك، لم يكن إلا رسول دعوة دينية خالصة، كالحالين قبله من الرسل. . . فلا علاقة بين السياسة وبين الإسلام ١٩. . . وبعبارة، التي لا تحتمل لبساً ولا تأويلاً. . . إن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين. . . غير مشوبة بشيء من الحكم. . . وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتهما، ما كان إلا رسولاً لـ«إخوانه الخالين» من الرسل، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة، ولا داعياً إلى ملك.

هيئات هيئات، لم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء. . . لم يكن هناك ترتيب حكومى، ولم يكن ثمة ولاية ولا قضاة ولا ديوان. . . إلخ. . . كانت زعامة دينية. . . وبأبعد ما بين السياسة والدين. . . ١٩(١).

وحول هذه الدعوى غير المسبوقة دارت معركة فكرية، امتدت من مصر إلى كل بقاع ديار الإسلام. . . لتكشف عن موقف تيارات الفكر في بلادنا من الاختراق الغربى العلمانى لإسلامية السياسة والدولة والعمران فى النموذج الإسلامى. . .

وإذا كان المقام لا يحتمل الإفاضة فى الحديث عن هذه المعركة الفكرية الكبرى (٢). . . فإننا سنقف هنا عند نماذج من الفكر الذى جوبهت به دعوى الشيخ على عبدالرازق هذه. . . وستخير النماذج التى يعبر فكرها عن ثقل متميز فى موازين الفكر فى ذلك التاريخ :

* كان سعد باشا زغلول [١٢٧٣ - ١٣٤٦ هـ ١٨٥٧ - ١٩٢٧ م] يومئذ هو زعيم الأمة بمصر، وأبرز زعماء العالم العربى، وقائد أعظم الثورات الشعبية العربية فى العصر الحديث. . . وهى الثورة التى جمعت، فى وحدة رائعة، بين المسلمين والمسيحيين [سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م].

(١) الإسلام وأصول الحكم ص ٤٨ - ٨٠. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م.

(٢) انظر فى تفصيل وقائع ووثائق وتيارات هذه المعركة الفكرية كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠ هـ سنة ١٩٨٩ م.

وإذا كان البعض لا يعرف عن التكوين الفكري لسعد زغلول إلا فكر مهتته في المحاماة - الثقافة القانونية - . فإن سعد زغلول هو ابن الأزهر الشريف - الشيخ سعد - وتلميذ الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني . . . ولذلك ، فإنه عندما يعرض لموقف الإسلام من السياسة والدولة ، فإنما يتحدث كخبير . . . ﴿وَلَا يَنْبُتُ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر : ١٤] . . . لقد تحدث سعد زغلول عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] فقال كلاماً هو أشبه ما يكون بوثيقة حكم بالإدانة والإعدام على دعوى صاحب هذا الكتاب . . . قال :

لقد قرأت كتاب [الإسلام وأصول الحكم] بإمعان ، لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب . فعجبت : أولاً كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب ، في مثل هذا الموضوع ؟!

لقد قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حجة كهذه : حجة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبدالرازق . . .

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس ديناً مدنياً ؟! ولا هو بنظام يصلح للحكم ؟! فأية ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام ؟! هل البيع ؟! أو الإجارة ؟! أو الهبة ؟! أو أى نوع آخر من المعاملات ؟! ألم يدرس شيئاً من هذا في الأزهر ؟! أو لم يقرأ أن أمماً حُكِّمَتْ بقواعد الإسلام فقط عهداً طويلاً كانت أنصر العصور ؟! وأن أمماً لا تزال تحكم بهذه القواعد ، وهي آمنة مطمئنة ؟! . . .

فكيف لا يكون الإسلام مدنياً ودين حكم ؟! . . .

أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية ؟!

إن قرار «هيئة كبار العلماء» بإخراج الشيخ على من زمريتهم قرار صحيح لا عيب فيه ؛ لأن لهم حقاً صريحاً بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل ، أن يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم ، وذلك أمر لا علاقة له مطلقاً بحرية الرأي . . . لقد فعل العلماء ما هو واجب وحق ، وما لا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة فيه .

والذى يؤلنى حقاً أن كثيراً من الشباب الذين لم تقو مداركهم في العلم القومى ،

والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار، خطأ كانت أو صواباً، دون تمحيص ولا درس.

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي، وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها. ^(١)

فالإسلام: دين مدني.. ونظام حكم.. أثمرت دولته عصوراً من التمدن هي أنضر العصور.. ولا يزال كذلك.. والقول بأن الإسلام رسالة روحية فقط هو هدم لقواعد الإسلام.. والإعجاب بهذه الدعوى الشاذة لا يتأتى إلا من «الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد.. دون تمحيص ولا درس..»!؟

هكذا قال سعد زغلول!.. أعظم زعمائنا في ذلك التاريخ..



ومن عجب - بل ومن جهل - أن أحد العلمانيين - في أحد الحوارات - عندما واجهته بهذه الصفحة من فكر سعد زغلول.. لم يجد في جعبته إلا أن قال:

لكن سعد زغلول هو قائد الثورة - ثورة سنة ١٩١٩م - التي رفعت شعار: «الدين لله.. والوطن للجميع»!؟

وهذا الاعتراض العلماني، إنما يكشف عن خلل في مفاهيم كل العلمانيين - بل ومفاهيم بعض الإسلاميين - لشعار: «الدين لله.. والوطن للجميع».. خلل جعلهم يحسبون هذا الشعار علمانية، على ثورة علمانية؟!..

لقد نسى هؤلاء الحقائق الصلبة العنيدة، التي تقول:

* إن قائد الثورة - الشيخ سعد زغلول - هو ابن الأزهر.. وتلميذ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني - رواد اليقظة الإسلامية الحديثة.. والخيار الإسلامي في النهضة الحضارية - بل إنه هو الذي رفض أن تنسب إليه قيادة النهضة، فنبه على أن أصولها تعود إلى حركة جمال الدين الأفغاني!..

(١) محمد إبراهيم الجزيري [سعد زغلول: ذكريات تاريخية] ص ٩٢، ٩٣. طبعة «كتاب اليوم» القاهرة.

« وإن ثورة تنطلق جماهيرها من المساجد - ومن الكتائب، لا يمكن أن تكون علمانية لا دينية! » .

« وأن كلمتي : «الدين لله» ليست شعاراً علمانياً، يعنى عزل الدين عن السياسة والدولة والعمران . . وإنما هما بعض من آيات القرآن الكريم؟! » .

« وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » [البقرة : ١٩٣] .

« وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ » [الأنفال : ٣٩] .

« أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » [الزمر : ٣] .

فـ «الدين لله» يعنى : إخلاص الدين لله . . دون إكراه يفتن المؤمن عن دينه . . وليس معناه العلمانية التى تعطل إقامة الدين فى الاجتماع الإنسانى ! بل إن مصطلح «الدين» هنا معناه «الحاكمية الإلهية» . فـ «الدين لله» هو على النقيض من معناه الزائف لدى العلمانيين؟! .

وكذلك الحال مع كلمات : « . . والوطن للجميع » . . . فالإسلام لا يقف، فقط، عند جعل الوطن لجميع أبنائه . . بل يذهب إلى جعل الأرض كلها لجميع الأنام . . «وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (١٠)» [الرحمن : ١٠] .

فأين هي العلمانية . . وأين هو استبعاد الدين من السياسة والدولة والعمران . . فى هذا الشعار، الذى رفعته الثورة التى قادها سعد زغلول؟! . .

« وعلى ذات الدرب . . درب الرفض لدعوى علمنة الإسلام . . تقدم أعظم رجال القانون العرب فى عصرنا الحديث الدكتور عبدالرازق السنهورى باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ - ١٨٩٥ - ١٩٧١م] . . » .

كان السنهورى عندما صدر كتاب على عبدالرازق يعد - فى باريس - رسالة للدكتوراه فى القانون والاقتصاد . . فتنوع وتقدم بدراسة دكتوراه ثانية عن [فقه الخلافة وتطورها] . . ولذلك، كان طبيعياً أن يعرض لأفكار على عبدالرازق حول «الخلافة» وحول علاقة «الدين» بـ «الدولة» . . ولقد ضمن رسالته هذه للدكتوراه صفحات، وضعها تحت عنوان : «رأى شاذ» . . نثبها هنا؛ لأنها - هى الأخرى «وثيقة» صادرة من

أعظم عقل قانوني في تاريخنا الحديث حول الموضوع الخطير ، الذي أثار أكبر معركة فكرية في تاريخنا الحديث . . لقد كتب يقول :

«لاحظنا أن مؤلفاً معاصراً ، هو الشيخ علي عبدالرازق ، قد أخذ برأى الخوارج ، بعد أن أيده بحجج مستحدثة براقية ، ولكنها في نظرنا مشكوك في متانتها .
بنى هذا المؤلف نظريته على فكرتين أساسيتين :

• الفكرة الأولى : لا سند لوجوب الخلافة في العقل ولا في الشرع :

يدعى الشيخ علي عبدالرازق أن الإجماع الذي يستند إليه أهل السنة في قولهم بوجوب الخلافة لم يوجد .

وحجته في ذلك أنه إذا استثنينا الخلفاء الراشدين نجد أن الخلافة قامت دائماً بالقوة . فكل أسرة حاكمة ، سواء في ذلك الأمويون أو العباسيون أو من بعدهم قد استعملت لفرض سلطانها أشد أنواع القتل والعنف والاضطهاد . ولا يمكن في نظره أن يقال بأن الأمة رضيت بهذا النظام ، ولا أنها أجمعت على ذلك ؛ لأنه فرض عليها بالقوة .

كما يرى أيضاً أن العقل ، الذي يستند إليه المعتزلة في قولهم بوجوب الخلافة إنما يستلزم إقامة حكومة نظامية من أى نوع . . ولكنه لا يمكن الاستناد إليه في وجوب نوع معين من نظم الحكم ، وهو نظام الخلافة أى الحكومة الإسلامية .

• نقد هذه الفكرة :

وردنا على هذا القول : إن الشيخ يخلط فيه بين أمرين كان من الواجب أن يميز بينهما ، فهو يخلط بين وجوب نظام الخلافة ، وبين اختيار الخليفة . والمسلمون لم يخلطوا قط بين الأمرين كما فعل هو . فمن ناحية مبدأ وجوب نظام الخلافة ، فقد أجمعوا عليه ، منذ وقف أبو بكر فيهم خطيباً معلناً ضرورة إقامة الخلافة لضمان تنفيذ الشريعة الإسلامية . وأقره جميع الصحابة على ذلك ، وأجمع عليه المسلمون منذ ذلك الحين .

أما القوة والعنف ، الذين أشار إليهما ، فإنه كان يهدف إلى فرض خليفة معين ، واضطهاد منافسيه وأنصاره . والفتن بين المسلمين إنما كان سببها تنافس المرشحين على الوصول إلى منصب الخلافة . وهو أمر طبيعي في جميع الأمم . وقد كان هذا الخلاف

محصوراً في دائرة المناقشات السلمية في عهد الخلفاء الراشدين ، حينما كانت الحرية مكفولة .

لكن بعد ذلك لجأ البعض إلى حد السيف ليستولوا على المنصب بالقوة . وهي ظاهرة معروفة في تاريخ جميع الإمبراطوريات الكبرى ، ولم تكن خاصة بالتاريخ الإسلامي ، ولا مقصورة على نظام الخلافة .

فمن الخطأ - إذن - أن يقال بأن المسلمين لم يجمعوا قط على وجوب الخلافة ، لمجرد أنهم كانوا مختلفين على الأشخاص الذين يتولون هذا المنصب ، فالخلاف هنا كان منصباً على الأشخاص ، لا على المبدأ ذاته .

صحيح أن الخوارج أنكروا وجوب الخلافة^(١) وخرجوا على هذا الإجماع . وقد استعان المؤلف - [الشيخ على عبدالرازق] - بأقوالهم في مواضع كثيرة من كتابه ، ولكن هذا لا ينفي وجود الإجماع الذي تستند إليه . وبيان ذلك :

أولاً : إن بحثنا يقتصر على نطاق مذاهب السنة . ومذاهب الخوارج بعيدة عن هذا النطاق .

ثانياً : إنه لا يشترط لوجود الإجماع أن تتفق الأمة كلها - بل يرى بعض الفقهاء أن اتفاق الأغلبية كاف لوجود الإجماع . وأهل السنة هم الأغلبية بلا شك .

ثالثاً : إن طائفة الخوارج لم توجد إلا في أواخر عهد علي ، بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين . أي بعد أن وجد إجماع الصحابة في عهد أبي بكر وعمل به مدة طويلة . ومن المعروف أن الإجماع إذا وجد لا ينقض إلا بإجماع لاحق . ولكن لا يكفي لنقضه خروج طائفة قليلة على حكمه .

• أما الفكرة الثانية : التي استطرد إليها الشيخ في كتابه وجعلها أساس ادعاءاته ، فهي قوله : إن الإسلام نظام ديني بحث ، ولا شأن له بنظم الحكم .

(١) في كتابنا [الإسلام وفلسفة الحكم] أثبتنا أن كل فرق الإسلام - بمن فيهم الخوارج - لم يختلفوا في «وجوب» الإمامة . وإنما كان الخلاف في «طريق وجوبها» - وهي حقيقة تنقض رأى على عبدالرازق من الأساس ، عندما تحرمه - حتى من هذا «الدليل» الواهي . . انظر كتابنا هذا - [الإسلام وفلسفة الحكم] - ص ٢٣٥ - ٢٤٠ طبعة القاهرة سنة ١٤٠٩ هـ سنة ١٩٨٩ م .

يرى الشيخ أن النبي ﷺ جاء برسالة روحية دينية، وأنه لم يقصد قط إنشاء دولة إسلامية. وبالتالي فلا محل للقول بأن رسالته تضمنت وجوب إقامة تلك الدولة الإسلامية في صورة نظام الخلافة.

ويؤيد هذا الرأي بدراسة نظام الحكم في عهد الرسول ﷺ، وينتهي من تلك الدراسة إلى القول بأن ما وضعه الرسول ﷺ من أنظمة كانت مجرد أنظمة فطرية غير محكمة، سواء من ناحية القضاء أو الإدارة المالية أو الشرطة.

ويتساءل المؤلف، بعد ذلك، عما إذا كان النبي ﷺ قد قصد من هذه الأنظمة إنشاء حكومة أم أنه كان يعتبر الغاية الوحيدة هي نشر ديانته؟ ثم يناقش الرأي القائل بأن الرسالة النبوية تضمنت الأمرين، وهما تبليغ الرسالة الدينية وإقامة حكومة لتنفيذ الأحكام الشرعية. ويرد على هذا الرأي بأن ضعف النظم التي أقامها النبي للحكم ينقضه، إذ إنه في نظره لو كان إنشاء الدولة داخلاً في رسالة النبي ﷺ حقيقة لوضع لها أسساً وقواعد محددة واضحة.

يفترض الشيخ عبدالرازق وجود ثلاثة اعتراضات على رأيه، ولكنه يرفضها جميعاً؛ لأن حجة رأيه في نظره قاطعة في أن النبي ﷺ لم يقصد إقامة دولة إسلامية.

أول هذه الاعتراضات: أن حكومة النبي ﷺ كانت تتضمن كل النظم الموجودة في الحكومات الحديثة، كما تدل على ذلك الوقائع التاريخية [ص ٥٨].

والثاني: أن هناك نظاماً كانت موجودة في عهد النبي ﷺ، ولكن المؤرخين أهملوا دراستها. [ص ٥٨، ٥٩].

والثالث: أن البساطة التي اتصفت بها حياة النبي ﷺ وشئونه الخاصة كان من الطبيعي أن تسود أيضاً في نظام حكمته.

بماذا - إذن - يفسر الشيخ مظاهر السلطة الحكومية التي مارسها النبي في حياته؟.. هناك تفسير يرفضه وهو القائل بأن النبي ﷺ أقام هذه النظم باعتباره رئيس دولة أو حاكماً زمنياً؛ لأن ذلك في نظره خارج عن رسالة النبوة.

أما التفسير الذى يقول به فهو أن هذه النظم كانت من مقتضيات سلطته الروحية لتبليغ الرسالة، وهذه السلطة خاصة بشخصه، ولا تنتقل بعد وفاته لغيره، ويؤيد ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث التى تدل، فى نظره، على أن النبى ﷺ ما أرسل إلا ليلبغ الناس رسالة ربه دون أن يكون له سلطان عليهم.

• الحجج التاريخية لرأى الشيخ على عبدالرازق:

بعد أن انتهى الشيخ على إلى القول بأن الإسلام نظام دينى من الوجهة النظرية، حاول أن يؤيد هذا الرأى باستقراء الوقائع التاريخية.

فهو يقول أولاً إن الوحدة العربية التى حققها النبى ﷺ كانت وحدة دينية بحتة، وإن النظام الإدارى والقضائى السابق على الإسلام بقى على حاله فى جميع القبائل، وإن الرابطة الوحيدة التى جمعت هذه القبائل كانت رابطة الدين. ورغم أن هذه الوحدة الدينية قد غيرت فى بعض النظم الإدارية والسياسية، إلا أن هذا التغيير لم يوجد العناصر الضرورية لإقامة دولة بالمعنى الصحيح.

فالقبايل العربية قد احتفظت فى عهد النبى باستقلالها، وبعد وفاة النبى ثارت هذه القبائل ضد أبى بكر؛ لأنه حاول تحويل هذه الوحدة الدينية إلى وحدة سياسية تهدد هذا الاستقلال.

ويرى الشيخ أن النبى لم يشر قط إلى وجود دولة إسلامية، ولم يعين من يخلفه على حكم هذه الدولة كما زعم بعض الشيعة.

وبموت النبى انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة التى كانت تصله بالسماء عن طريق الوحي. ولا يستطيع أحد أن يدعى أنه يخلفه فى سلطته الروحية، وهى السلطة الوحيدة التى أقر بها العرب له، ولكن أبابكر قد أعلن أنه يخلفه. وهو لم يخلفه فى سلطته الروحية، ولا فى مظاهر السلطة الزمنية الضئيلة التى مارسها باعتبارها من مستلزمات سلطته الروحية. فلم يكن أبو بكر خليفة للرسول، وإنما كان منشى دولة جديدة.

والحقيقة فى نظره، أن الصحابة، وعلى رأسهم أبو بكر، قد رأوا أن العرب قد تجمعت لهم كل العناصر اللازمة لتكوين دولة حية فتيّة، فأنشؤوا تلك الدولة، وكان ذلك من جانبهم عملاً سياسياً لا عملاً دينياً، وهو عمل سياسى قامت به الأمة العربية،

بقيادة زعمائها، ولو أن النبي لم يأمر به، ولم يبدأ فيه، وقد اعتمدت الوحدة السياسية التي أنشأها على الوحدة الدينية التي حققها النبي، ولكننا بلا شك أمام دولة عربية أقامها العرب، وجعلوها في خدمة الدين الإسلامي، وهو دين عالمي وليس خاصاً بالعرب.

ويقول الشيخ: إن القبائل التي ثارت على أبي بكر، وحاربها في تلك الحروب التي نسمى (حرب الردة) كان منها قبائل لم تخرج على الدين الإسلامي، كما اتهمت بذلك، وإنما ثارت على سلطة أبي بكر وحكومته التي كانت شيئاً جديداً على الإسلام في نظرهم؛ لأن الدين لم يستلزم إقامتها، وإن كانت قد صبغت بصبغة دينية.

وربما كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على إعطاء حكومة أبي بكر مظهراً دينياً، منها جهوده السابقة في خدمة الدعوة الإسلامية، وصلته الوثيقة بالنبي، وما سار عليه في حكومته من اقتفاء أثر الرسول في تسيير دفة شئون الدولة التي أنشأها، مثل هذه العوامل جعلت المسلمين يعتقدون - خطأ في نظر الشيخ - بأن الخلافة نظام ديني، وأن على رأسها خليفة النبي.

ويقول الشيخ على: إن الخلفاء المستبدين قد ساعدوا على نشر هذه الفكرة الخاطئة القائلة بأن الخلافة يوجبها الدين، لتمكنهم من إحكام سيطرتهم على الأمة الإسلامية، فعلموا الناس أن طاعة الخلفاء يوجبها الدين، وأن الخليفة ظل الله في الأرض، وبذلك وصل المسلمون إلى هذه النتيجة الشاذة، وهي اعتبار الخلافة من مسائل علم الكلام، كأنها جزء من العقيدة الإسلامية، في حين أن الإسلام الصحيح - في نظره - لا يفرض نظاماً معيناً للحكم، فللمسلمين أن يختاروا لحكمهم النظام الذي يرضونه، ولهم أن يغيروا نظام الخلافة، وأن يلغوه نهائياً دون أن يكون في ذلك خروج على مبادئ الإسلام.

نقد آراء الشيخ على عبدالرازق:

ولنرد على أقوال الشيخ على يجب أن نحدد أولاً المقصود من «الدين» و«الدولة»، فقد استعمل هذين الاصطلاحين في عرض حجته، ويظهر لنا أنه يقصد بهما المعنى الأوروبي المعاصر، أي أن الدولة هي مجموع سلطات ثلاث: التشريعية، والقضائية،

والتنفيذية، والدين هو القواعد التي تتعلق بعقيدة الفرد وعلاقته بربه وعباداته، وعلى هذا الأساس يرى أن النبي لم ينشئ دولة بالمعنى المعروف في العصر الحاضر.

والحقيقة أن فكرتي الدين والدولة لم يكن التمييز بينهما بهذا الوضوح في عهد الرسول وما قبله؛ لأن النظم السياسية كانت تقوم غالباً على اعتبارات دينية، دون أن يغير ذلك من طبيعتها المدنية، وهذا هو الذي يفسر لنا الطابع الديني الذي اصطبغت به النظم السياسية في الإسلام.

أما أن نظم الدولة في عهد النبي كانت غير محكمة، وهي الحجة الأساسية التي يعتمد عليها في بناء نظريته، فإن ذلك لا يصلح سنداً له؛ لأن سببه هو الحالة الفطرية التي كانت تسيطر على المجتمع في جزيرة العرب في ذلك الوقت، والتي كانت لا تسمح بوجود نظم دقيقة معقدة.

إن النبي ﷺ قد وضع لحكومته أصلح النظم الممكنة في وقته، لأنها تتناسب مع حالة المجتمع، كما فعل «صولون»^(١) في أثينا. ولا يعاب عليه أن حكومته لم تشمل النظم الموجودة في الدول في العصر الحاضر؛ لأن هذه النظم ما كانت تناسب المجتمع الذي كان يعيش فيه، ومع ذلك فإن حكومة النبي أقامت دولة حقيقية لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها، فالنبي قد وضع بالفعل النظم الأساسية للدولة الإسلامية، فأوجد نظاماً للضرائب وللتنشريع، ونظماً إدارية وعسكرية... إلخ.

وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن، وقد تطورت فعلاً دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام.

فنحن نرى أن السلطات التي باشرها النبي إنما كانت أنظمة مدنية حقيقية، كأي حكومة أخرى، فقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من خالف أحكام التشريع الإسلامي، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية التي يفرضها الدين، وكان له عمال إداريون وماليون، وكان له جيش مسلح، إنه كان حاكماً دنيوياً إلى جانب صفته كنبي مرسل.

(١) أو «صولون» Solon [٦٤٠ - ٥٥٠ ق م] أحد حكماء اليونان السبعة، اشتهر بالقوانين التي سنّها لدولة أثينا، والتي خففت الأعباء عن الفقراء.

فالنبي حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضاً، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية، وأوجد إلى جانبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية بل يمكن القول بأنه أنشأ حكومة، مركزية في المدينة، وعين حكاماً للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم، والصحابة بعد وفاة النبي، لم ينشئوا دولة، وإنما وسعوا رقعة الدولة التي أنشأها، والتي كان يتوقع لها هذا الاتساع وتنبأ به قبل وفاته، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التي بدأها وتحقيق نبوءاته.

أما قوله - [الشيخ على عبدالرازق] - بأن خلفاء السيطرة والقوة قد استغلوا الصفة الدينية للخلافة، فإن هذا الاستغلال لا يعيب النظام في ذاته، وليس الإسلام مسئولاً عنه، وإنما تقع تبعته على الشعوب التي سكنت على هذه الحكومات الاستبدادية، التي أدخلت بالنظم الإسلامية، وخالف الشريعة مخالفة صريحة^(١) . . .

تلك هي «وثيقة» نقض السنهوري باشا - إمام القانون الحديث - للفكرتين المحورتين في كتاب على عبد الرزاق عن [الإسلام وأصول الحكم] . . . فالإسلام : دين ودولة . . لا في الفكر النظري فقط، بل لقد أقام دولته الإسلامية في الممارسة والتطبيق . . . وبعبارة السنهوري : «فإن النبي : حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضاً» . .



ولم يقف السنهوري باشا في نقضه لمحاولات علمنة الإسلام، وفي دفاعه عن كون الإسلام «ديناً» ودولة» عند هذا الذي كتبه سنة ١٩٢٦م في رسالته للدكتوراه عن [فقه الخلافة وتطورها] . . بل تابع القضية - في سنة ١٩٢٩م - في بحث بالغ الأهمية - نشره «مجلة المحاماة الشرعية» - جعل عنوانه [الدين والدولة في الإسلام] . . وهو بحث يكشف عن صفحة يجهلها أغلب المعاصرين الذين يجادلون حول علاقة الدين بالسياسة في نموذج الإسلام . . وفي هذا البحث يؤكد السنهوري على :

● أن الإسلام دين ودولة . . وأن الدولة جزء من رسالة الرسول ﷺ . .

(١) [فقه الخلافة وتطورها] ص ٩٦ - ١٠٨ ترجمة : د. نادية عبدالرازق السنهوري . مراجعة وتعليقات وتقديم : د. توفيق الشاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م .

• وأن الإسلام، الذى يجمع ما بين «الدين» و «الدولة» يميز بينهما فى ذات الوقت . فالدين ثابت ؛ لأنه وضع إلهى - والدولة متطورة ؛ لأن فيها اجتهاداً بشرياً محكوماً بشوايت الدين . . . وهى فكرة عبقرية تكشف عن خصوصية هذه العلاقة - بين الدين والدولة - فى نموذج الإسلام . .

• ثم تقدم السنهورى فى هذا البحث ليحدد الأسس والمصادر التراثية التى يستطيع الاجتهاد الإسلامى المعاصر أن يبنى منها قانوناً إسلامياً معاصراً ومتطوراً . . وهى مصادر : فقه المعاملات . . وعلم أصول الفقه . . ومباحث الإمامة فى علم الكلام . . فمنها يتبلور لعصرنا قانون خاص - بفروعه : المدنى . . والمرافعات . . والتجارى - وأيضاً قانون عام . . بفروعه : الدستورى . . والإدارى . . والجنائى . . . كما يمكننا، أيضاً أن نكشف أصولاً نبى عليها قانوناً إسلامياً دولياً عاماً، وقانوناً دولياً خاصاً . .

• ويبلور فى هذا البحث مذهب الشريعة الإسلامية فى التميز ما بين سلطات التشريع . . والقضاء . . والتنفيذ . . مع الإشارة إلى تاريخ هذه العلاقة فى الواقع المصرى . .

• خلوصاً إلى أن «الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها، تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير، بل وتتفوق عليه فى بعض المسائل» . . لأنها تجمع إلى اجتهاد المجتهدين - الممثلين لسلطة الأمة - كخليفة عن الله - كتاب الله، والسنة الميينة له - وفيهما يتمثل سلطان الله! . .

ولأهمية هذا البحث الفريد لهذا القانون الفذ - والذى لا يد وأن يتحول إلى وثيقة بدور حولها حوار أطراف النزاع حول إسلامية الدولة والقانون والعمران - فإننا نشبهه كاملاً فى هذا السياق :

[الدين والدولة فى الإسلام]

لحاضرة الأستاذ المحقق / عبدالرزاق بك السنهورى

مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

• الإسلام دين ودولة .

• السلطات العامة فى الدولة المصرية .

• ملخص تاريخ هذه السلطات بمصر .

١ - يمتاز الإسلام بأنه دين ودولة. وقد أرسل النبي ﷺ لا لتأسيس دين فحسب، بل لبناء قواعد دولة تتناول شئون الدنيا، فهو بهذا الاعتبار مؤسس: الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين، وهو بصفة كونه مؤسس حكومة، كانت له الولاية على كل من كان خاضعاً لهذه الحكومة، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، ويوصف كونه نبياً لم يكن يطلب من غير المسلمين، من الذين تركهم على دينهم، الاعتراف بنبوته، ولو أن دعوته عامة لجميع البشر.

من هنا وجب التمييز بين الدين الإسلامي، والدولة الإسلامية، وإن كان الإسلام يجمع الشئين. وفائدة هذا التمييز في أن مسائل الدين تدرس بروح غير الروح التي تدرس بها مسائل الدولة، فالدين ينظر إلى العلاقة بين العبد وخالقه، وهذه لا تتغير ولا يجب أن تتغير، فالخالق، سبحانه وتعالى، أبدي أزلي لا يجوز عليه التغيير ولا التبدل، فالعلاقة بينه وبين العبد ثابتة لا تتطور.

أما مسائل الدولة، فالنظر فيها يكون نظر مصلحة وتدبير، ولها - على ما أرى - خاصيتان:

(الأولى): أنها خاضعة لحكم عقولنا، وقد وهبنا الله تلك العقول، لتمييز بين الحسن والقبيح، فالأحكام الدنيوية تنزل على حكم العقل، وتبنى على المصلحة، والعقل هو الذي يهدينا إلى المصلحة، ونحن نبني عليه ما نسميه علماً، لأن العلم، اجتماعياً كان أو طبيعياً، لا يدرك إلا بالعقل، فهو الأساس.

ولقد كان النبي ﷺ يستشير في تدبير الشئون الدنيوية، وذلك لأن تدبير هذه الشئون مبني على العقل - كما تقدم - والنبي ﷺ كان بشراً مثلنا، فاحتاج إلى المشورة، فيما يكون أساسه العقل، ولذلك نزلت الآية الكريمة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والسيرة النبوية الشريفة تضمنت كثيراً من الأخبار التي تثبت أن النبي ﷺ كان يستشير كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر، وغيرهما. استشار ﷺ بعد غزوة بدر

فيما يفعل بالأسرى من قريش ، واستعان برأى زعيمى الأنصار فى غزوة الخندق ، لما أراد أن يفرق بين قريش والأعراب ، فعدل عن رأيه بعد الاستشارة ، وأخذ برأى الزعيمين ، ويوجد غير ذلك أمثلة كثيرة مذكورة فى الطبرى ، وابن الأثير ، وغيرهما من كتب التاريخ الإسلامى .

(الثانية) : أن الأحكام فى مسائل الدولة : تتطور مع الزمان والمكان ، فهى تابعة للتطور الاجتماعى الذى يهديننا إليه العلم ، وقد سبق أن هذه الأحكام خاضعة للعلم المبني على العقل ، فهى تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعى من قوانين التطور .

الأحكام الدينىة تتطور ، وقد تطورت بالفعل فى عهد النبى ﷺ ، وما نظرية النسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم ، والتحريم التدريجى لبعض الأشياء كالخمر ، واختلاف المذاهب الفقهية ، واختلاف أئمة كل مذهب ؛ إلا أثرًا من آثار هذا التطور ، الذى اقتضته المصلحة العامة ، والظروف .

وانى أذكر على سبيل المثال ، حادثة تشريعية واحدة ، يرى فيها كيف تطورت الأحكام تبعًا للمقتضيات الاجتماعية ، والاقتصادية ، وقد اخترتها من الحوادث التى وقعت فى عهد النبى ﷺ لتكون أبلغ فى التدليل .

نعرف أن النبى ﷺ لما هاجر إلى المدينة ، كان معه عدد من المهاجرين ، وجدوا أنفسهم فى مدينة غريبة دون مأوى ، ودون مرتزق ، فشرع النبى ﷺ نظرًا لهذه الظروف الاقتصادية الاستثنائية - سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، فكان لكل مهاجر أخ من الأنصار يشترك معه فى ماله ، وفى بيته ، وكان لهذه المؤاخاة من الأثر القانونى ، ما يجعل الأخوين يتوارثان - نظام الأخوة هذا يشبه من بعض الوجوه نظام التبني فى بعض الشرائع الأجنبية - واستمر العمل به مدة من الزمن حتى أسير المهاجرون بما غنموه فى غزوة بدر ، فتغيرت الظروف التى اقتضت التشريع الأول ، ولذلك تطور التشريع نفسه ، وأبطل النبى ﷺ سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار^(١) ، واستقل كل بماله .

(١) كانت المؤاخاة تعاقبًا على أمور ثلاثة : ١ - الحق ٢ - المؤاخاة - بمعنى الاشتراك والتكافل فى أمور المعاش ٣ - والتوارث والذى تطور وتغير هو البند الثالث وبقي التكافل فى الحق وفى أمور المعاش بين الأمة وليس فقط بين المهاجرين والأنصار

فانظر كيف يتطور التشريع من عمل إلى إبطال، ومن خلق نسب قانوني، إلى الرجوع إلى النسب الطبيعي، وذلك تمثيلاً مع التطور الاقتصادي، وتبعاً لما تقتضيه الظروف والمناسبات، وتلمساً للمصلحة في النظم التي تقرر.

٢- إذا تقرر أن الإسلام دين ودولة، فالقول مع بعض الكتاب^(١) بأن رسالة النبي ﷺ قاصرة على أمور الدين فقط، وأن شئون الدنيا ليست مندرجة في تلك الرسالة، وأن محمداً كان نبياً لا ملكاً. القول بهذا تأويل غير صحيح للرسالة المحمدية، وإنكار دون دليل للحقائق التاريخية الثابتة. ولئن صح أن النبي ﷺ كان في مكة نبياً فحسب، فلقد كان في المدينة زعيم أمة، ومنشئ دولة، ولا ضير أن نقول: إنه كان ملكاً إذا أريد بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية، وولياً على المسلمين في أمور دنياهم، كما كان الهادي لهم في شئون دينهم. ولقد كان، عليه الصلاة والسلام، يجعل لأوامره ونواهيه - وهي لا شك من عند الله - جزاء يصيب الناس في أنفسهم وأموالهم في هذه الدنيا، ولم يقتصر على مجرد الوعد والوعيد بالثواب والعقاب في الحياة الآخرة.

٣- تبين - إذاً - أن الدين والدولة في الإسلام شيان مجتمعان، وأن التمييز بينهما مع ذلك له أهمية كبرى.

وإذا اقتصرنا - نحن المشتغلين بالقانون - على علم الفقه، وجدنا أن الفقهاء أدركوا ضرورة هذا التمييز، فوضعوا أبواباً للعبادات، وأبواباً للمعاملات، وبذلك فرقوا بين المسائل الدينية، وبين القانون بمعناه الحديث. لذلك يجب أن تقتصر من الفقه في أبحاثنا على أبواب المعاملات، فهذه هي الدائرة القانونية.

وإذا أردنا ألا أن نبقى الشريعة على معناها المصطلح عليه من قديم، من أنها تشمل العبادات والمعاملات، فلنخلق اصطلاحاً آخر يدل على ما أردناه، ولنسم أبواب الفقه الخاصة بالمعاملات «**بالقانون الإسلامي**»، ولندخل ضمن هذا القانون، إلى جنب هذا الجزء من علم الفقه: علم أصول الفقه، وهو يبين لنا مصادر القانون، وكيفية استنباط الأحكام من تلك المصادر، ولندخل أيضاً في القانون الإسلامي جزءاً من علم الكلام وهو المتعلق بمباحث الإمامة، فإن هذا أساس القانون العام، ولنقسم القانون الإسلامي

(١) الإشارة إلى دعوى الشيخ علي عبدالرازق، في كتابه [الإسلام وأصول الحكم].

بهذا التحديد تقسيماً حديثاً إلى : قانون خاص ، وقانون عام ، فالقانون الخاص يشمل القواعد التي تضبط علاقات الأفراد بعضها ببعض الآخر ، فأبواب المعاملات ، والأحوال الشخصية : تدخل في القانون الخاص ، والقانون العام يشمل القواعد التي تسرى على السلطات العامة ، وعلاقة هذه السلطات بالأفراد .

وإذا أردنا أن نحدد في كل قسم فروعها ، سهل علينا دون كبير مشقة أن نجد في القانون الإسلامي الخاص : قانوناً مدنياً ، وقانون مرافعات ، وأساساً لقانون تجاري . وأن نجد في القانون الإسلامي العام : قانوناً دستورياً ، وقانوناً إدارياً ، وقانوناً جنائياً . ولأمكن أن تكشف أصولاً نبني عليها : قانوناً دولياً عاماً وقانوناً دولياً خاصاً .

وأهمية تقسيم القانون الإسلامي هذا التقسيم الحديث : أن ذلك يرتب أبواب هذا القانون ترتيباً أقرب إلى نظام المدنية الحديثة ، وأكثر انطباقاً على طرق البحث القانونية ، بعد أن تخطى علم القانون أدواراً غير قليلة في سبيل الرقي .

ولا يراد بهذا التقسيم أن تندمج الشريعة الإسلامية في القانون الحديث ، وأن تفقد استقلالها ، وإنما يراد بهذا تسهيل المقارنة بين الشيتين ، وفتح باب لترقية طرق البحث في الشريعة الإسلامية بحيث تتمشى مع القانون الحديث في تقدمه .

٤ - قلنا إن أساس تقسيم القانون الحديث ، هو التفريق بين القانون الخاص ، والقانون العام ، فهل نجد في القانون الإسلامي محوراً تركز عليه هذه التفرقة ؟ .

لعلنا نجد في تقسيم الأصوليين الحقوق إلى : حق للعبد ، وحق لله ، وحق مشترك ، ولكن حق العبد غالب ، وحق مشترك ، ولكن حق الله غالب . فحقوق العبد ، والحقوق المشتركة التي فيها حق العبد غالب ، تصلح - كما أرى - أن تكون موضوعات للقانون الخاص ، وبعض حقوق الله ، وكذلك الحقوق المشتركة التي فيها حق الله غالب ، تصلح أن تكون موضوعات للقانون العام .

ثانياً : السلطات العامة في الإسلام :

نريد من هذه المقدمة أن نقول : إنه مادام لدى المسلمين (قانون إسلامي) ، فلديهم حكومة إسلامية . والحكومة الإسلامية - ككل حكومة - تشمل على ثلاث سلطات : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية .

١ - السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية في الدول الإسلامية، لا يمكن تحديدها إلا بعد بحث واستقصاء .
السلطان عندنا نحن المسلمين : هو الله تعالى ، لا أحد لسلطانه ، ولا راد لإرادته ،
فهو الشارع لأمر الدين والدنيا ، مشيئته نافذة ، وأمره قانون ، فهو السلطة الكبرى .
ولكن أوامر الله ونواهيه لا تعرف إلا بالوحي ، ولما كان الوحي قاصراً على الأنبياء ،
كان علينا أن نبين إرادة الله ، عز وجل ، بواسطة نبيه ، عليه الصلاة والسلام ، ولقد بلغنا
النبي ﷺ كتاب الله الكريم : يتضمن إرادة الله ورسالته إلى عباده ، فكان : أول مصادر
التشريع وكانت سته ، عليه الصلاة والسلام ، مفسرة له ، فهي : المصدر الثاني .

ولما كانت الأحكام الدنيوية - كما سبق أن قررنا - تتطور تبعاً لتطور المدنية ، وكان
لا بد من انقطاع الوحي بقبض الرسول ﷺ أصبح محتماً أن يكون لدى المسلمين
مصدر ثالث للتشريع ، هو الذي يضمن للأحكام الدنيوية جديتها وتمشيها مع روح
الزمن ، كان هذا المصدر هو : إجماع الأمة . قال عليه الصلاة والسلام : لا تجتمع أمتي
على ضلالة^(١) .

نقف هنا قليلاً ، وننظر كيف يكون إجماع المسلمين قانوناً ؟

الإجماع هو اتفاق المجتهدين في عصر من العصور على حكم شرعي ، وليس
المجتهدون طبقة من الطبقات كما كان معهوداً في طبقة النبلاء ، أو في طبقة الكهنة ، بل
لكل مسلم أن يكون مجتهداً إذا وصل في العلم إلى درجة الاجتهاد ، فمعنى أن
الإجماع قانون : أن طائفة من المسلمين ينوبون عن الأمة الإسلامية ، ونيابتهم آتية لا
بطريق التصويت العام ، كالاعتاد في المجالس النيابية الحديثة ، بل الطريق : العلم ، وهذه
الطائفة تملك قوة التشريع في حدود الكتاب والسنة ، فحكومة المسلمين حكومة علماء ،
والعلماء في الأمة الإسلامية كما يقول ، عليه الصلاة والسلام : هم ورثة الأنبياء .

أما أن العلماء يملكون قوة التشريع في الدولة الإسلامية ، فهذا أصل من أصول الفقه
معروف ، بقي أن نحلله ونعرف مداه .

(١) رواه ابن ماجه .

أراد الشارع الحكيم ألا يترك الأمة دون هاد، بعد أن مضى عنها هاديها، فلم يجعل
لقرد مهما عظمت سلطته، أن يحل من الأمة محل المشرع، والسيد المطلق: حكومة
ليست من تعاليم الإسلام. فالخليفة، وهو رأس الحكومة الإسلامية، لا يملك من سلطة
التشريع شيئاً، ولا يشترك فيها باعتبار أنه خليفة، بل يوصف أنه مجتهد. إذا كان
مجتهداً - شأنه في ذلك شأن سائر المجتهدين -

جعل سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية صاحبة السلطان في شئونها مادامت تستعمل
ذلك في حدود الكتاب والسنة.

ولما كان غير متيسر أن يشترك كل فرد من أفراد الأمة في ذلك السلطان، كان لابد
من أن يكون للأمة ممثلون يتوفرون على ما يجب من كفاءة خاصة، وهم المجتهدون.
يستعملون ذلك السلطان باسمها، لا باعتبار أنهم سادة عليها، بل وكلاء عنها، فالأمة
هي صاحبة السلطان، وهي خليفة الله في أرضه، وتستعمل سلطانها بواسطة وكلاء
عنها، فإذا أردنا أن نبحث عن السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية، وجدناها بعد
الله، سبحانه وتعالى، في الأمة نفسها، لا في فرد من الأفراد، ولا في طبقة من
الطبقات.

هل يمكن أن نبني على أصل الإجماع في الإسلام مشروعية المجالس النيابية
الحديثة؟ هذا بحث آخر نرجو أن نوفق إلى بحثه في مقال آخر.

٢ - السلطة التنفيذية :

أما السلطة في الإسلام فهي : الحكومة : حكومة الخلافة، والخلافة حكومة خاصة،
تتنازع عن سائر الحكومات بالمزايا الآتية :

(أولاً) أن الخليفة ليس حاكماً مدنياً فحسب، بل هو أيضاً الرئيس الديني
للمسلمين، ولا يتوهم أن للخليفة سلطة روحية شبيهة بما تنسبه النصارى للبابا في
روما، فالخليفة لا يملك شيئاً من دون الله، ولا يحرم من الجنة، وليس له شفاعة يستغفر
بها للمذنبين، هو عبد من عباد الله لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، ولئى أمور المسلمين في
حدود معينة، ومعنى أنه الرئيس الديني للمسلمين أن هناك مشاعر عامة يقوم بها

المسلمون جماعة، كصلاة الجماعة، والحج، وهذه لا تتم إلا بإمام: هو الخليفة؛ لذلك نطلق كلمة الإمام، خاصة، على الخليفة إذا ولى اختصاصاته الدينية، ونطلق عليه لقب أمير المؤمنين، إذا ولى اختصاصاته المدنية.

(ثانياً) أن الخليفة في استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الفراء، وليس معنى هذا أنه ملزم بالسير على مذهب خاص من المذاهب المعروفة، فله، بل عليه - وهو مجتهد - أن يراعى ظروف الزمان والمكان، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه المصلحة لهذه الأمة، ولو خالف ذلك كل المذاهب المدونة في الكتب، ومعلوم أن إجماع المجتهدين مصدر من مصادر التشريع.

(ثالثاً) أن سلطان الخليفة يجب أن ينسبط على جميع العالم الإسلامي، فوحدة الإسلام حجر أساس في الدولة الإسلامية، ووحدة الإسلام تستيع وحدة الخليفة.

يجب أن يكون على رأس الإسلام خليفة واحد، وهذه هي الخلافة الكاملة، ولكن الظروف قد تلجئ المسلمين - وقد تمزقت وحدتهم - أن ينقسموا أمماً، لكل أمة حكومتها، فيجوز تعدد الخليفة للضرورة، لكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة.

على أن الخلافة الكاملة يمكن تحقيقها إذا اجتمعت كلمة المسلمين، لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة، فذلك قد يصبح مستحيلاً، بل يكفي - على ما أرى - أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة، وأن تتفاهم، بحيث يتكون منها هيئة واحدة، شبيهة (بعضبة أم إسلامية) تكون على رأس الحكومات، وتكون هي هيئة الخلافة، ولا سيما إذا ألحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها، يكون قاصراً على النظر في الشؤون الدينية للمسلمين.

٣ - السلطة القضائية :

أما السلطة القضائية في الإسلام فهي ليست مستقلة عن السلطة التنفيذية؛ إذ إن الخليفة يجمع بين السلطتين، وهو الذي يولى القضاة ويعزلهم، ويجوز أن يلى القضاء بنفسه، وكان النبي ﷺ ومن بعده من الخلفاء الأربعة يقضون بين الناس، فلما اتسعت شئون الملك وكثر عمال الخليفة، صار الخلفاء يولون القضاة في الأمصار

والأقاليم، وصار القضاء مستقل شيئاً فشيئاً، حتى كسب له وجوداً متميزاً عن دائرة عمال السلطة التنفيذية^(١).

ثالثاً: ملخص تاريخ هذه السلطات الثلاث بمصر:-

١ - اندمجت بلادنا المصرية في الدولة الإسلامية بالفتح العربي، وصارت مصر قطراً إسلامياً حتى يومنا هذا، وحلت الشريعة الإسلامية محل الشريعة الرومانية، وكان من شأن ذلك أن كثر الفقهاء والمجتهدون في مصر، ومن أعلامهم الإمام الشافعي رحمته الله صاحب المذهب المعروف، قرب مذهبه بين المذهبين الكبيرين اللذين سبقاه: مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وهو مذهب أهل الرأي. ومذهب الإمام مالك رحمته الله وهو مذهب أهل الحديث. ومازال المجتهدون يتوالون على مصر، حتى أنشئ الجامع الأزهر، في عهد الدولة الفاطمية، فضمن للعلوم الإسلامية مركزاً ثابتاً دائماً، وجعل لمصر مكانة ممتازة بين الأقطار العربية، ولا شك أن المصريين وضعوا حجراً كبيراً في بناء الشريعة الإسلامية، وساعدوا كثيراً على إعلانها، على أن ما يتظر منهم، في المستقبل، أكبر خطراً مما فعلوه في الماضي، فهم أكبر أمة إسلامية تحمل في عنقها أمانة النهضة بهذه الشريعة الغراء، فتخطى بها أعناق القرون، حتى يتسلمها الجيل المقبل مجددة حية، فيها قوة تميت جرائم الجُمود، وتعيد إليها الجدة والشباب^(٢).

٢ - وكان من شأن السلطة التنفيذية في مصر أن تبعت دهرًا طويلًا حكومة الخلافة في المدينة، وفي دمشق، وفي بغداد، حتى استقل بمصر ولاية معروفون في التاريخ، ونشأت فيها دولة للخلافة، ثم رجعت تابعة بعد أن كانت متبوعة، وانتهى بها الأمر أن كانت فتحاً للعثمانيين من الأتراك، حكموها حتى جاء محمد علي الكبير، فأخذ بيده مقاليد الأمور، وأسس الدولة المصرية، التي نعيش في ظلالها اليوم.

٣ - أما القضاء في مصر، فكان يليه قضاة ترسلهم حكومة الخلافة، وكلما استقلت

(١) عند هذا المكان - نص - علق «مجلة المحاماة الشرعية» - في الهامش - تعليقاً نصه: «نظرية الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لا يزال فيها الخلاف إلى الآن. فبعضهم يرى الفصل بينهما، وبعضهم لا يراه، وحجت أن القضاة تعينهم السلطة التنفيذية، وأن تطبيق القانون لا يخرج عن كونه تنفيذاً له. ولكل رأي أنصاره».

(٢) التأكيد على هذه العبارات للسنيهوري باشا - ولذلك دلالاته - أما التأكيد فيما سبق من النص فهو لنا.

مصر بثئونها استقلت بقضائها، حتى جاء محمد علي باشا^(١)، فأنشأ مجالس شرعية للمسائل الشرعية، ومجالس أقاليم للتشئون الإدارية والمالية، وجعل على رأس هذه المجالس مجالس الأحكام، ومقره العاصمة.

ولما ولي سعيد باشا^(٢) أنشأ مجالس محلية للقضاء، نظمت في عهد إسماعيل باشا، على أن الاضطرابات والفوضى كانت من مميزات القضاء في مصر، وزاد الأمر تعقيداً وجود الامتيازات الأجنبية، فسعى نوبار باشا^(٣) سعيه المعروف، حتى أنشئت المحاكم المختلطة، في دائرة اختصاص معين، فلما استقام شأن القضاء في هذه الدائرة، كان مشجعاً للحكومة المصرية على إنشاء المحاكم الأهلية.

أما القضاء الشرعي فقد كان على رأسه قاض مصري، يعينه السلطان العثماني (حتى سنة ١٩١٤م لما انقطعت التبعية بين مصر وتركيا)، وقد سعى سعيد باشا لئلا يلبس الباب العالي حتى جعل تعيين باقي القضاة من حقوق الحكومة المصرية، ولكن من جهة أخرى أصبح القضاء الشرعي، بعد أن كان شاملاً لاختصاص عام، قاصراً على الأحوال الشخصية للمسلمين، بعد أن انتقصه القضاء المختلط، والقضاء الأهلي من أطرافه. ولعل تضيق دائرة القضاء الشرعي جعل من السهل نوعاً بذل العناية في إصلاحه، فصدرت عدة لوائح لترتيب المحاكم الشرعية، وأهمها لائحة سنة ١٨٨٠م، ولائحة سنة ١٨٩٧م، ولائحة سنة ١٩٠٩م، ولائحة سنة ١٩١٠م، وكل لائحة تلت سابقتها تعدل وتنقح فيما يستحق التعديل والتنقيح، وقد امتزجت في هذه اللوائح الشريعة الإسلامية بالقانون الحديث، امتزاجاً دلت التجربة على أنه موفق، وهو يثبت من ناحية أخرى:

«أن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعني بأمرها، تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير، بل وتفوق عليه في بعض المسائل»^(٤) [انتهى].



(١) حكم مصر ما بين [١٢٢٠هـ - ١٨٠٥م و ١٢٦٤هـ - ١٨٤٨م]

(٢) حكم مصر ما بين [١٢٧٠هـ - ١٨٥٤م و ١٢٧٩هـ - ١٨٦٣م]

(٣) نوبار باشا [١٨٢٥ - ١٨٩٩م] مسيحي أرمني. كان عملاً للنفوذ الأجنبي في الإدارة المصرية.

(٤) التأكيد على هذه العبارة للسنهوري باشا. انظر هذه الدراسة عدد «مجلة هيئة قضايا الدولة» المخصص

لدراسات عن «الفقيه الإمام عبدالرازق السنهوري» ص ١٠٦ - ١١٠ - يونيو سنة ١٩٨٩م.

تلك هي دراسة السنهوري باشا . . التي عرض فيها مشروعه لتطوير وتأسيس القانون الإسلامي الحديث ، بغية إسلامية الدولة بسلطاتها الثلاث . . إيماناً منه بأن الإسلام دين ودولة ، بما للدولة الحديثة من شمولية في مختلف ميادين العمران . .

ولقد جاءت هذه الدراسة في سياق النقض لدعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام . . وامتداداً لما سبق ونقد به السنهوري هذه الدعوى في كتابه [فقه الخلافة وتطورها] - بل إن هذا الجهد الذي قدمه السنهوري باشا في إطار التأكيد على إسلامية الدولة والقانون والسياسة في النموذج الإسلامي ، لهو استمرار لانحيازه المبكر للشيعة الإسلامية ، ودعوته إلى إسلامية مشروع النهضة الحضارية الذي تنشده الأمة . .

فهو رافض لاستعارة النموذج الغربي في التمدن ليكون خيارنا الحضاري في النهضة . . ونافذ لأصحاب هذا الاتجاه . . يكتب عن ذلك - في أوراقه الخاصة - بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م - فيقول : « . . وهناك رأي يقول : إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كل أحسنه .

وأرى أن أكبر ضعف في هذا الرأي أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة ، وحاجتها الآن هي جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر ، وليست مصر هي الدولة الطفيلية الحديثة ، التي ترقع لها ثوباً من فضلات الأقمشة التي يلقيها الحياطون . . » (١) ! ! . .

وهذه المدنية الأصيلة ، هي - برأى السنهوري - المدنية الإسلامية ، الجامعة لشعوب الشرق ودياناته . . في سبيل وحدة الشرق . . وليست سبيل شقاق طائفي - كما يحب الذين في قلوبهم مرض . . » . . إن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود من المقيمين في الشرق ، فتاريخ الجميع مشترك ، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية (٢) . . » . .

بل لقد أدرك الرجل تميز الإسلام على المسيحية ، لا بالشريعة التي تقتضي إسلامية الدولة والسياسات والعمران فحسب ، بل وبإسلامية الحضارة . . فإسلامية العمرانثمر حضارة إسلامية ، بينما استحال على المسيحية إقامة حضارة نصرانية . . فكان حكم لاهوتها انحطاطاً للحضارة ، كما كان تحضر أهلها ثمرة لاستبعاد الدين عن شؤون العمران ؟ ! . .

(١) [عبدالرازق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية] ص ١٠٠ - إعداد : د . نادية السهوري ، د . نوبل الشاوي طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م .

(٢) المصدر السابق . ص ١١٨ - وهي مذكرة كتبها في أوراقه الخاصة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ م .

أدرك السنهوى، تميز الإسلام وامتيازَه في هذا الميدان، فكتب يقول: «... ويمتاز الإسلام على المسيحية، في أن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدينة زاهرة، مع محافظتهم على عقائد الإسلام، أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتحدثوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل...» (١) ١٩٢٤



وإذ كنا وقفنا في نماذج الرفض والنقض والمقاومة لدعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام عند نموذج سعد زغلول: أعظم قائد، لأعظم ثوراتنا في ذلك التاريخ... ونموذج السنهوى باشا: أعظم عقل قانوني في عصرنا الحديث... فغنى عن البيان ما قام به الأزهر الشريف - وخاصة هيئة كبار العلماء - وما قام به العلماء والمفكرون الذين ألفوا الكتب، وكتبوا الدراسات والمقالات في نقد ونقض [كتاب الإسلام وأصول الحكم] وتفنيد ما جاء به عن نظام الحكم الإسلامي، وعن علاقة الإسلام بالسياسة في المجتمعات (٢)...



على أن هناك مفارقات قد شهدتها حياتنا الفكرية في الصراع الذي دار حول هذا الموضوع... موضوع إسلامية الدولة والقانون والعمران...

● فالذين في قلوبهم مرض إزاء الإسلام، قد استمروا في السير على طريق الرفض لإسلامية الدولة والسياسة، مرحبين بالاختراق العلماني الغربي، ومستفيدين من دعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام...

فسلامة موسى يكتب قائلاً: «إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة... فإن الرابطة الدينية وقاحة، فلإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا... ونحن في حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان... إنني كلما ازددت خبرة ونجربة وثقافة توضحت أمامي أغراض: يجب علينا أن نخرج من آسيا - [آسيا: تعبير يطلقه بعض المستشرقين على الإسلام] ١٩٢٤ وأن نلتحق بأوروبا، فلإنني كلما زادت

(١) المصدر السابق، ص ١٤٢ - وهي مذكورة كتبها في أوراقه الخاصة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ م.

(٢) للإلمام بطرف من ذلك انظر كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم]...

معرفتى بالشرق زادت كراهيتى له، وشعورى بأنه غريب عنى، وكلما زادت معرفتى بأوروبا زاد حبى لها، وتعلقى بها، وزاد شعورى أنها منى وأنا منها. وهذا هو مذهبى الذى أعمل له طول حياتى، سرّاً وجهراً، فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب...»^(١).

فالرجل يعلن - فيما هو أكثر من الصراحة! - عن أنه سائر على درب العلمانية. .
درب نوبار باشا - والمحاكم المختلطة - . . درب كرومر [١٨٤١ - ١٩١٧ م] - ومدرسة [المقطم] . .

ويلتقط لويس عوض الخيط من سلامة موسى فيزعم «أن الإسلام، كالمسيحية، قد عرفا دوراتهما الثيوقراطية والهيومانية...»^(٢). . وأن «معركة الديمقراطية المصرية كانت دائماً معركة بين الحق الطبيعى، ومن يدعون بالحق الإلهى...»^(٣).

أما الدكتور محمد أحمد خلف الله . . فإنه يظل على تبنيه لأراء على عبدالرازق . .
فيردد فى سنة ١٩٨٤ م ما قاله على عبدالرازق فى سنة ١٩٢٥ م . . ويقول: «لم يكن نبي الإسلام فى أى وقت من الأوقات ملكاً أو رئيس دولة، وإنما ظل دائماً النبي الرسول...»^(٤).

يظل هذا نفر على درب العلمانية، مناصبين إسلامية الدولة والسياسة والعمران
العداء . . ومقتفين أثر كرومر - حتى بعد رحيل استعمارهم الإنجليزي - . . ومرددين
حجج على عبدالرازق - حتى بعد أن هدى الله على عبدالرازق . . فنقض هو نفسه ما
بناه فى كتابه سنة ١٩٢٥ م! - . .

وتلك صفحة من صفحات فكرنا الحديث والمعاصر تستحق التأمل والتنويه . .



(١) كتاب [اليوم والغد] طبعة سنة ١٩٢٧ م . . والنقل عن كتاب د. محمد محمد حسين [الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر]، ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
(٢) مجلة [المصور] - القاهرة - العدد ٣٠٧٧ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ م.
(٣) المرجع السابق - العدد ٣١٠٦ - بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٨٤ م.
(٤) من مقال حول «النص والاجتهاد والحكم فى الإسلام» - مجلة [العربى] - الكويت - عدد ٣٠٧ - رمضان سنة ١٤٠٤ هـ.

العودة عن علمنة الإسلام إلى إسلامية السياسة

لم يكن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] للشيخ علي عبدالرازق، حالة فريدة للتحديات التي واجهت الإسلام والمسلمين، في التاريخ الذي صدر فيه . .

● ففي [٢٢ رجب سنة ١٣٤٢ هـ ٣ مارس سنة ١٩٢٤ م] ألغيت الخلافة العثمانية، ونفي آخر خلفائها السلطان عبدالمجيد الثاني [١٢٨٦ - ١٣٦٤ هـ ١٨٦٩ - ١٩٤٤ م] . .
فزال «الرمز» - ولو الشكلي - الذي حافظ على وحدة الأمة، والذي أبقت عليه الأمة منذ ظهر الإسلام!

● وفي [رمضان سنة ١٣٤٣ هـ إبريل سنة ١٩٢٥ م] أصدر الشيخ علي عبدالرازق كتابه . . فجاء وكأنه «فتوى» من شيخ أزهري، وقاض شرعي «تحلل» إلغاء الخلافة الإسلامية . . التي أجمع المسلمون، عبر تاريخهم الطويل، على أنها واجب «إسلامي - مدني»، يتوقف على إقامته إقامة «الواجبات» الدينية - وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب - فهي خلافة عن الأمة - التي هي الخليفة عن صاحب الشرع - لحراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين! . .

● وفي العام التالي [١٣٤٤ هـ سنة ١٩٢٦ م] نشر الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ - ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م] كتابه [في الشعر الجاهلي]، الذي استخدم فيه «الشك الديكارتى» للتشكيك في «الشعر الجاهلي» . . ثم تجاوز نطاق «الشعر» فشكك في بعض قصص القرآن الكريم: . .

وهزت هذه الأحداث - العملية - والفكرية التى بدت تنظيراً لها - ضمير الأمة من الأعماق . . فشبت معارك فكرية، من أعنف وأخصب ما شهد تاريخنا الفكرى الحديث، بل وتألقت جمعيات وجماعات لمواجهة هذا الزلزال، إن بالرفض أو بالتأييد . . وتميزت المنابر الفكرية والصحفية بالمواقف التى اتخذها أصحابها من هذه الاتجاهات . .

● وكانت صحيفة [السياسة] - اليومية - التى رأس تحريرها يومئذ المفكر والسياسى والأديب الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ ١٨٨٨ - ١٩٥٦ م] أبرز المنابر الصحفية التى دافعت عن على عبدالرازق . . وعن طه حسين . . وعن علمنة الإسلام . . ومن هنا تأتى أهمية الوقوف عند ظاهرة تراجع هؤلاء الفرسان الثلاثة - على عبدالرازق . . وطه حسين . . وهيكل - عن هذا الاتجاه . . وعودتهم إلى إسلامية السياسة والدولة . . على النحو الذى يقرره ويتميز به الإسلام . .

فالرجل الذى ابتدع القول بعلمانية الإسلام . . يتراجع . . ويعلن أن الإسلام دين تشريعى . . وليس مجرد «رسالة روحية» . . بل ويقول: إن عبارة الإسلام رسالة روحية فقط هى «عبارة ألقاها الشيطان على لساني»! . . وطه حسين . . الذى أقام قواعد علمنة الإسلام - وخاصة فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] . . يتراجع هو الآخر، والدكتور هيكل باشا - أبرز المدافعين عن هذه الأفكار - يتراجع - فى شجاعة هى مضرب الأمثال!؟ . . الأمر الذى يجعلنا بإزاء «ظاهرة - فكرية» تستحق التأمل . . والتنويه! . .



لقد صدرت إدانة هيئة كبار العلماء لآراء الشيخ على عبدالرازق فى «الخلافة الإسلامية» وفى «روحانية الإسلام»، وانفصام علاقته بالحكم والدولة والسياسة» . . صدرت هذه الإدانة - التى رقت الهيئة عليها حكماً تأديبياً بإخراجه من زمرة العلماء - بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ هـ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م - . . أى بعد أربعة أشهر من صدور الكتاب - فى إبريل سنة ١٩٢٥ م - . .

وفى اليوم التالى نشرت جريدة «البورص أجيبشن» حديثاً مع الشيخ على . . يتحدث فيه هيئة كبار العلماء وحكمها . . ويعلن فيه أنه سيمضى فى آرائه . . ناشراً لها

«بكل الوسائل الممكنة، كتأليف كتب جديدة، ومقالات في الصحف ومحاضرات وأحاديث»^(١).

لكن الأيام والشهور والسنين مضت دون أن ينجز الرجل شيئاً من ذلك . . بل لقد حرص طوال حياته على البعد عن أفكار كتابه . . وعن إعادة نشره . . بل وعن الحديث عنه، وكأنه عار أو عورة من العورات؟! بل لقد حرص على ذلك أبناؤه من بعده، حتى أنهم أقاموا دعوى قضائية على من أعاد نشر الكتاب في بداية سبعينيات القرن العشرين، واستمرت منظورة أمام القضاء المصري لأكثر من خمسة عشر عاماً^(٢).

وفي الحقيقة، فإن الذي مارسه الشيخ على عبدالرازق - بعد إدانة أفكاره - إلى جانب الصمت عن إثارة القضية - هو التراجع الضمني والعملى، وغير المعلن أو الصريح! . .

فبعد شهر من إدانة الرجل . . نشرت صحيفة [السياسة] - اليومية - ١ سبتمبر سنة ١٩٢٥م تحت عنوان «حديث جديد مع الشيخ على عبدالرازق» . . قال فيه:

«إن الإسلام دين تشريعى، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعاً بذلك، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك، ولكن الله لم يقيدهم بشكل مخصوص من أشكال الحكومات، بل ترك لهم الاختيار في ذلك، وفق مقتضيات الزمن، وحيث تكون المصلحة» . .

وفي هذا الحديث - برأينا - تراجع أكيد عن القول بانفصام العلاقة بين الإسلام والحكم والدولة والسياسة . . فبعد أن كان يرى جواز حكم المسلمين بأى نظام: ديمقراطى . . أو بولشفى . . عاد وقال إن الإسلام دين تشريعى . . أى أن فيه شريعة وقانوناً للمجتمع والدولة . . وواجب على المسلمين إقامة الحكومة التى تقيم شرائع الإسلام وحدوده . . وليس أى حكومة لأية أيديولوجية - والحرية والتطور هما فى «شكل الحكومة» - وفق الزمان والمصلحة، وليس فى مرجعية الحكومة . . فالمرجعية للشريعة التى أوجب الله إقامتها، وخاطب المسلمين جميعاً بهذا التكليف الواجب . .

فنحن أمام تراجع أكيد . . وإن لم يكن هناك استخدام لمصطلحات التراجع، أو الأوبة، أو النقد الذاتى! . .

(١) انظر كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم] ص ١٣١.

وتمضى السنون . . حتى يأتي عام ١٩٥١م . . وفي لقاء بين علي عبدالرازق والدكتور أحمد أمين يتبادلان الحديث حول مشكلات المسلمين ، وعلاج هذه المشكلات . . فيذكر علي عبدالرازق : «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديماً من أن رسالة الإسلام روحانية فقط ، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . . ؟!»

وفي هذه العبارة - «رسالة الإسلام روحانية فقط» اعتراف بما أدانته لأجله هيئة كبار العلماء قبل سبعة وعشرين عاماً؟ . . وهي «التهمة» التي كان يراوغ الرجل - أثناء محاكمته - في الاعتراف بها!! . . لكنه نطق بها في حوار مع أحمد أمين في سنة ١٩٥١م!؟ . .

فلما نشر أحمد أمين هذا الحوار في مجلة [رسالة الإسلام] - إبريل سنة ١٩٥١م - تحت عنوان [الاجتهاد في نظر الإسلام] . . كتب علي عبدالرازق تعليقاً نشرته المجلة في عددها التالي - مايو سنة ١٩٥١م - تحت عنوان :

تعليق على مقال: الاجتهاد في نظر الإسلام

لحضرة صاحب السعادة «علي عبدالرازق باشا»

وهو تعليق نثبته هنا كاملاً ، لأهميته البالغة ، كראى نهائى لعلى عبدالرازق في الموضوع :-

«قرأت في العدد الأخير من مجلة [رسالة الإسلام] المؤرخ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ إبريل سنة ١٩٥١م بحثاً قيماً لحضرة صاحب العزة الكاتب الكبير أحمد أمين بك تحت عنوان «الاجتهاد في نظر الإسلام» ، وقد جاء في صدر هذا البحث أنه كان يتجادل معي ، وكنا نستعرض حال المسلمين وما صاروا إليه من جمود ، فقلت فيما قلت : «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديماً من أن رسالة الإسلام روحانية فقط ، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . . إلخ» .

وَقَفْتُ أمام ناظرى كلمة «رسالة الإسلام روحانية فقط» ولم تشأ أن تمر من غير أن تثير ذكرى قصة قديمة لهذه الكلمة معي ، وتبعث من جديد في خاطري صوراً من هذا

الصراع الذي احتدم يوم نشرت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» . فقد زعم الطاعنون الذين جعلوا في قلوبهم الحمية يومئذ: أنني في ذلك البحث قد جعلت الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة ، ورتبوا على ذلك ما طوعت لهم أنفسهم أن يفعلوا . أما أنا فقد رددت ذلك عليهم ، وقلت لهم يومئذ ، صادقاً ومخالصاً : «إنني لم أقل ذلك مطلقاً ، لا في هذا الكتاب ولا في غيره ، ولا قلت شيئاً يشبه ذلك الرأي أو يدانيه» .

ثم كان ما كان من لُدد في الخصومة ، وتمادى في الحق وفي الباطل ، ومصابرة في الهجوم وفي الدفاع ، إلى أن قامت هدنة طال أمدها ، والله وحده يعلم هل تمت الرواية أم لم تتم فصولاً ! .

أسوق هذا الحديث ليذكر الأستاذ الكاتب الكبير ، أن فكرة روحانية الإسلام لم تكن رأياً لي يوم نشرت البحث المشار إليه ، وأنني رفضت يومئذ رفضاً باتاً أن يكون ذلك رأياً ، فما ينبغي - وذلك موقفي - أن أعود اليوم فأقول إنني أدعو إلى أن نرجع إلى ما نشرته قديماً من «أن رسالة الإسلام روحانية فقط» ؛ لأن ذلك لم يكن رأياً في تلك الرسالة ولا في غيرها .

أرجو ألا يظن صديقي أحمد أمين بك ، أو من يقرأ كلمتي هذه ، أنني أمارى من قريب أو من بعيد في صحة الحديث الذي رواه عنى ، فإنني لأذكر هذا الحديث نفسه ، وأذكر أين ومتى كان ؟ وما ينبغي لشيء يرويه أحمد بك أمين أن يكون موضعاً للمراء .

وما أرى في الأمر إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به لسانى في المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين ، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى يومئذ ، ولم أرد معناها ، ولم يكن يخطر لى ببال ؟ بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة ليعبدها جذعة تلك الملحمة التى كانت حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ، والتى أشرت إليها آنفاً ، وللشيطان أحياناً كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس .

هذه كلمة غير ذات بال ، لا تمس موضوع المقال ، ولكنها تصحح وضعاً شخصياً أرى من الإنصاف أن يصحح .

أما الموضوع فى ذاته ، فقد رأى الأستاذ الكاتب الكبير : «أن نظريته تؤدى إلى نفس

النتيجة التي أراها». وإنه ليشرح صدرى أن يرى الأستاذ الكبير أن غايته تتفق وغايتى، وذلك فضل من الله كبير، وما يسرنى أن لى به حمر النعم، ومن يدري؟ فلعلنا لو حققنا النظر فيما يظنه الأستاذ الكبير خلافًا بيننا فى المقدمات لا فى النتائج، لوجدنا أكثره يرجع إلى اختلاف فى الأسماء، وفى تحديد ما تحمل من معان، ولعلنا لو استطعنا أن نحدد الكلمات التى يقوم الخلاف حول معانيها ومدلولاتها، مثل كلمات روحانية الإسلام، والاجتهاد المطلق... إلخ، لوجدنا - بعون الله - الاتفاق تمامًا بيننا فى المقدمات والنتائج، وفى المبادئ والغايات - [انتهى].



ذلك هو نص المقال الذى كتبه، على عبدالرازق، تعليقًا على ما كتبه أحمد أمين، عن الحوار الذى دار بينهما... ونحن هنا:

١ - لن نقف طويلاً أمام نفى على عبدالرازق تضمن كتابه [الإسلام وأصول الحكم] لفكرة أن رسالة الإسلام روحانية فقط... يكفى أن نذكر أن فى كتابه هذه العبارات:

«إن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وإنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة، ولا داعياً إلى ملك... إن ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى ﷺ لم يكن له شأن فى الملك السياسى، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان... ولاية الرسول على قومه ولاية روحية... وولاية الحاكم ولاية مادية... تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس. تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بعد ما بين السياسة والدين... ١٤٠»

يكفى أن نذكر أن هذه هى عباراته فى كتابه... وأنه قد ساقها تحت عنوان: [رسالة لا حكم ودين لا دولة^(١)]!

(١) انظر كتاب [الإسلام وأصول الحكم] ص ٤٨ - ٨٠.

ب- المهم أن الرجل قد اعترف بأنه قال - في حوار مع أحمد أمين «رسالة الإسلام روحانية فقط» . . وأن هذا ليس بالرأى الجديد له - في سنة ١٩٥١ م . . وإنما هذا هو الرأى الذى «نشره قديماً في كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة ١٩٢٥ م ١١٩٩؟ . .

اعترف الرجل بذلك . . ودعا أحمد أمين ، ودعا القراء إلى «عدم الظن بأنه يمارى من قريب أو من بعيد في صحة الحديث الذى رواه عنه أحمد أمين» . .

ج- لكن الرجل قال : « . . وما أرى إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به لسانى في المجلس الذى كنا نتجادل فيه ، ونستعرض حال المسلمين ، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى . . يومئذ ، ولم أرد معناها ، ولم يكن يخطر لى ببال ، بل لعلة الشيطان ألقى في حديثى بتلك الكلمة . . وللشيطان أحياناً كلمات يلقيها على السنة بعض الناس » ١٩؟ . .

ونحن ، انطلاقاً من كلمات على عبدالرازق هذه - فى مقاله - «الوثيقة» هذا . . نقول للعلمانيين العرب ، الذين يقفون عند على عبدالرازق سنة ١٩٢٥ م ، مستشهدين به على علمانية الإسلام ، وروحانيته المجردة من السياسة . . والذين يرددون كلمته القديمة : «ويا بعد ما بين السياسة والدين» ، نقول لهؤلاء العلمانيين : إننا نحن الذين نحترم على عبدالرازق عندما نصدق قوله : «إن الشيطان هو الذى ألقى هذه الكلمات على لسانه» . . وليست له رأياً . . بل هى - كما قال - رأى الشيطان ١٩؟ . . فتبينوا من هو إمامكم ورائد «تنويركم» . إنه ليس على عبدالرازق . . بل هو الشيطان ١٩؟ . .

هذا عن الشيخ على عبدالرازق . .

لقد عاد فأعلن حاكمية الشريعة الإسلامية . . ووجوب قيام الحكومة المنتزعة بتطبيقها . . مع تطور «شكل» هذه الحكومة وفق المصلحة والزمان :

وقطع بأن القول بروحانية الإسلام فقط هو من نزغات الشياطين ا . . (١)

(١) هناك حقائق مثيرة حول الصاحب الحقيقى لفكرة «روحانية الإسلام» أنظرها فى كتابنا : [الإسلام بين التنوير والتنوير] ص ٣٨ - ٩٦ . طبعة دار الشروق - القاهرة ١٩٩٥ م .

● أما الفارس الثاني - إن لم يكن الأول - لعلمنة الإسلام، فهو الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م]. . تخرج من الأزهر - كعلی عبدالرازق - ثم نهل من علوم الغرب وآدابه . الأمر الذي يجعله - أمام الرأي العام - خبيراً بالحديث عن الإسلام . .

وجهود الرجل في علمنة الإسلام لا تقف فقط عند إسهاماته - بالمقالات - في الدفاع عن علی عبدالرازق إبان المعركة الفكرية التي أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] . . ولا عند إخضاعه القرآن الكريم . . وحی الله . . الممثل لعلمه المطلق والمحيط، المناهج الوضعية الغربية، التي تجعل من الواقع المحسوس المصدر الوحيد للحقيقة العلمية، ومن العقل والخواس النسل الوحيدة المعتمدة لتحصيل حقائق العلم والمعرفة - وما عدا ذلك فميتافيزيقا وخيالات فنية، وإيمان ديني؟! يمثل طوراً من أطوار طفولة العقل الإنساني؟! . .

لقد تعامل طه حسين مع القرآن - وهو الوحي - مصدر المعرفة الغيبية - التي لا يستقل العقل الإنساني بإدراك كنهها - تعامل معه - بالشك الديكارتی - علی أنه «نص» من «النصوص»؟! . .

ومن هنا كان تشكيكه - عندما كتب كتابه [فى الشعر الجاهلى] سنة ١٩٢٦م - فى العام التالى لصدور [الإسلام وأصول الحكم]؟! - كان تشكيكه فى صدق حديث القرآن الكريم عن خليل الله إبراهيم، ونبیه إسماعیل علیهما السلام . . الخاص:

أ - بعلاقة الإسلام بملة إبراهيم . . والحنيفية والحنفاء . .

ب - وقصة بناء الكعبة، ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعیل . .

ج - وأخبار الرحلة الحجازية لإبراهيم عليه السلام (١) . .

ومع خطر هذا المنهج الوضعى، الذى يريد إقامة المعرفة على ساق واحدة . . هى «الكون المنظور»، ملغياً استقلال وتميز مصدرها الآخر: «الوحي المقروء» . . فإن قمة جهود الدكتور طه حسين، فى علمنة الإسلام، قد جاءت فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] - الصادر سنة ١٩٣٨م - والخطر العلمانى فى كتاب [مستقبل الثقافة فى مصر] لا

(١) [فى الشعر الجاهلى] ص ٨٠، ٨١. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م.

يقف فقط عند عباراته التي تعلن «ثمرات ونتائج» الموقف العلماني : - أي استبعاد الدين من السياسة والدولة - والتي يقول فيها :

« . . ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ، ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول . . . ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو : أن السياسة شيء ، والدين شيء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية ، قبل أن يقوموا على أي شيء آخر . . »^(١)

لا يقف الخطر العلماني في هذا الكتاب عند هذه المقالات ، التي تمثل «الثمرات والنتائج» . . وإنما يتمثل هذا الخطر فيما ساقه ، عبر العديد من الصحف ، من «فلسفة لعلمنة الإسلام» . .

فإذا كان على عبدالرازق قد «أشار» إلى ماثلة رسالة محمد ﷺ لرسالات الخالين من الرسل ، في كونها «دينًا» لا «دولة» . . واستدح عبارة المسيح : «اعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله» ، فقال : إنها «الكلمة البالغة»^(٢) !

- فإن طه حسين قد جاء - في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] - ليفلسف هذه الماثلة بين الإسلام والمسيحية . . بل وبين العقل المصري والشرقي المسلم ، وبين العقل الغربي اليوناني المسيحي . . جاء ليقول : إن عقلنا يوناني التكوين . . لأنه - كالعقل الأوروبي - مرده إلى عناصر ثلاثة :

- «حضارة اليونان ، وما فيها من : أدب وفلسفة وفن .

- وحضارة الرومان ، وما فيها من : سياسة وفقه .

- والمسيحية ، وما فيها من : دعوة إلى الخير وحث على الإحسان»^(٣) .

وكما لم يغير الإنجيل - عندما تنصرت أوروبا - من الطابع اليوناني للعقل الأوروبي . . فكذلك القرآن ، لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي ؛ لأن القرآن «إنما جاء متممًا ومصدقًا لما في الإنجيل»^(٤) !

(١) [مستقبل الثقافة في مصر] ص ١٦ ، ١٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

(٢) [الإسلام وأصول الحكم] ص ٤٩ .

(٣) [مستقبل الثقافة في مصر] ص ٢٩ .

(٤) [المصدر السابق] ص ٢١ ، ٢٢ .

وإذا صحت هذه المماثلة - بل هذه الوحدة - بين مكونات العقل الشرقي ، والعقل الغربي - فكلاهما يوناني المكونات والتكوين - وصحت المماثلة بين القرآن والإنجيل ، والإسلام والمسيحية ، في الموقف من السياسة والدولة . . فإن العلمانية ، التي هي طبيعية تماماً في ظل مسيحية تدع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله . . تكون طبيعية تماماً في ظل قرآن لا فارق بينه ، في هذه القضية ، وبين الإنجيل ؟! . .

كان هذا هو مدخل طه حسين لتأسيس القواعد ، التي لا بد وأن تشر وتفرز ، تلقائياً ، مقولات العلمانية ، كثمرات طبيعية ومنطقية ، مع هذه الأسس والقواعد ؟! . .
ولذلك رأيناه يلح على هذه «القضية» ، التي إذا «كسبها» تم إلحاق الشرق بالغرب ، بدعوى وحدة مكونات العقل فيهما ، على النحو الذي لم يحدث فيه القرآن أي تغيير . . فهو يقول :

«كان العقل المصري - إذن - إلى أيام الإسكندر مؤثراً في العقل اليوناني متأثرًا به ، مشاركاً في كثير من خصاله ، إن لم يشاركه في خصاله كلها وجاء الإسلام ، وانتشر في أقطار الأرض ، ونشئت مصر لقاء حسناً ، وأسرعت إليه إسرَاعاً شديداً ، فاتخذته لها ديناً ، واتخذت لغته العربية لها لغة ، فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى - [العقلية اليونانية] - وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذي يفهم من هذه الكلمة الآن ؟!

كلا ! لأن المسيحية التي ظهرت في الشرق قد غمرت أوروبا ، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات ، فلم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبي .

وإذا كان فلاسفة أوروبا ، وقادة الرأي الحديث فيها ، يعدون المسيحية عنصراً من عناصر العقل الأوروبي ، فلست أدري ما الذي يفرق بين المسيحية والإسلام ، وكلاهما قد ظهر في الشرق الجغرافي ، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد ، وهبط به الوحي من لدن إله واحد ، يؤمن به الشرقيون والغربيون على السواء ؟ .

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأي المنصف ، أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل فلا يرون به أساساً على العقل الأوروبي ، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل من الغرب إلى الشرق ، فإذا قرءوا القرآن رأوه شرقياً خالصاً ، مع أن القرآن . كما يقول في غير عوج ولا التواء ، إنما جاء متمماً ومصدقاً لما في الإنجيل ؟ .

إذا صح أن المسيحية لم تُمسخ العقل الأوروبي؛ ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة، ولم تجرده عن خصائصه التي جاءت من إقليم البحر الأبيض المتوسط، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصري، أو لم يغير عقل الشعوب التي اعتنقته، والتي كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط...»^(١).

إن طه حسين، هنا - في هذه القضية التي هي أخطر ما في كتابه هذا - يقيم قواعد العلمانية على «أعمدة المماثلة - بل الوحدة» بين العقل الشرقي والعقل الغربي.. فهما برأيه عقل واحد في مكوناته اليونانية - وتلك خرافة تراجع عنها مبتدعوها!..

وعلى المماثلة التامة بين الإسلام والمسيحية، وبين القرآن والإنجيل - وتلك خرافة ابتدعها على عبدالرازق، وطه حسين - فالقرآن مصدق لما بين يديه من التوراة والإنجيل - وكل الكتب السماوية السابقة - حقاً - في «الدين».. أي عقيدة التوحيد.. والبحث والجزاء.. والعمل الصالح، وهي أصول الإيمان.. وشروط النجاة.. لكنه متميز في «الشرعة».

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمَنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

فالإسلام ليس المسيحية.. لأن كتابه ليس مجرد «متمم ومصدق» للإنجيل - كما زعم طه حسين -.. وإنما هو «مصدق ومهيمن». وفيه «شرعة» متميزة بإقامة العلاقة بين «الدين» و«الدولة»، بين «السياسة الشرعية» وسائر ميادين «ال عمران» - على النحو الذي سبق وفصلناه في هذا الكتاب^(٢)..

ولقد كان طبيعياً أن يرتب طه حسين، على هذه المقدمات الخاطئة، تلك الثمرات الخاطئة، أيضاً؛ منطقية العلمانية عندنا، على نحو ما هي في أوروبا.. «فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على

(١) المصدر السابق. ص ١٩، ٢١، ٢٢.

(٢) انظر كذلك كتابنا [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م.

الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس^(١) . . .! . . . ولذلك فإن سبيلنا إلى النهضة، هي ذات السبيل، التي سلكها الأوروبيون - طالما أن عقلنا جميعاً يوناني التكوين . . . وإسلامنا كالمسيحية . . . وقرأنا كالأبجيل . . . وتطورنا هو تطورهم ذاته - فإن السبيل واضحة بينه مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي: أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يُحب منها وما يكره، وما يُحمد منها وما يعاب^(٢) . . .!؟

هكذا وضع طه حسين القواعد، وأقام الأسس لما سبق و«أشار» إليه على عبد الرازق.

وهنا نذكر أن المقام ليس مقام الإفاضة في نقض هذا «البناء» . . . فقد تهاوى من الأساس، وإنما المقام مقام الحديث عن عودة طه حسين عن هذا المذهب، وتراجعه - غير المعلن ولا الصريح - بسبب من «كبريائه - المتضخم»! - عن هذه الآراء . . . فالرجل قد عاد في العقود الأخيرة من حياته الفكرية، إلى الحديث عن تميز الأمة العربية، قومياً وسياسياً، على النحو الذي يجعل لهذا التميز مدخلاً في وحدتها القومية . . . «فراجع - بهذا التطور - عن [هماله - السابق -] اللغات والأجناس» كمقوم من مقومات السياسة والوحدة السياسية . . .

ثم إن الرجل قد كان - في حياته - يعيد طبع ما ينفد من كتبه . . . حتى كتابه [الجاهلي] الجاهلي] - بعد أن حذف منه السطور الثمانية والعشرين التي تشكك في قصة إبراهيم وإسماعيل . . . وغير عنوانه إلى: [في الأدب الجاهلي] . . . ووثقه . . . وأضاف إليه عدداً من الفصول . . . كان الرجل يعيد طبع ما ينفد من كتبه إلا كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] ١٩٢٩ . . . بل لقد سئل في سنة ١٩٧١ م عن رأيه فيما تضمنه من آراء أثارت الجدل عند صدوره في سنة ١٩٣٨ م . . . فقال عنه: «دُهْ كُتِبَ سنة ١٩٣٦ م . . . قُدُم قوى، عاوز يتجدد . . . ويجب أن أعود إليه، وأصلح فيه بعض حاجات، وأضيف»^(٣) . . .

(١) [مستقبل الثقافة في مصر] ص ١٨.

(٢) المصدر السابق . ص ٤٥.

(٣) صحيفة «الأهرام» عدد أول مارس سنة ١٩٧١ م.

فكأنه يعلن تراجعاً عما في هذا الكتاب من آراء مثيرة للجدل . . وأولها هذا التأسيس لعلمنة الإسلام! . .

بل إننا لنجد للرجل تراجعاً صريحاً في قضيتنا هذه - قضية مكانة «الدين» في مقومات «الدولة» ، وحاكميته في موثيقها الدستورية . فبعد أن كان رأيُه هذا الذي سطره في [مستقبل الثقافة في مصر] عندما قطع بأن «من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية ، قد قضى منذ عهد بعيد ، بأن وحدة الدين ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول . . ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد ، إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو أن السياسة شيء ، والدين شيء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية ، قبل أن يقوموا على أي شيء آخر . . ولقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس . .»^(١) .

بعد هذه العلمانية الصريحة ، التي تستبعد الدين - ومعها اللغة - من مقومات الوحدة السياسية ، ومقومات تكوين الدولة . . والتي لا تكتفى - وهذا هام - بعدم «اشتراط» وحدة الدين لإقامة الدولة . . وإنما تنفى «صلاح الدين وصلاحيته» لإقامة الدولة . . والتي تنفى علاقة السياسة بالدين - «فالسياسة شيء والدين شيء آخر» . . بل ويذهب فيها طه حسين إلى مماثلة تاريخنا - الذي رآه علمانياً - بتاريخ أوروبا العثمانى . . ومماثلة قرآننا للإنجيل الذى يدع ما لقيصر لقيصر!

بعد هذه العلمانية الصريحة ، التي تبناها طه حسين فى سنة ١٩٣٦م عام كتابته لكتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] - يتراجع الرجل ، فى هذه القضية ، تراجعاً صريحاً وأكدداً ، وفى مناسبة ذات دلالة كبرى ، على صدق تراجعهِ ، عن هذه العلمانية . .

فبعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م . . وإلغاء الثورة لدستور سنة ١٩٢٣م . . دعت الثورة لجنة لوضع مشروع لدستور جديد ، وانبثق منها لجنة للحريات والحقوق والواجبات العامة . ولقد رأس هذه اللجنة محمد على علوبة ، وضمت عضويتها كوكبة من قادة الفكر والرأى والقانون ، الممثلين لمختلف التخصصات والأديان والاتجاهات ، كان فيها حبيب المصرى ، والدكتور طه حسين ، والدكتور عثمان خليل

(١) المصدر السابق . ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

عثمان، والدكتور عبدالرحمن بدوي، وعبدالقادر عودة، وفريد أنطون، وفكري أباطة، والأنبا يؤنس، وعلى الشمسي، ومحمد عبدالله ملموم، ومصطفى مرعي، ومحمد السيد ياسين، والدكتور محمود عزمي . . .

وبالطبع . . . كانت مداوالات واجتماعات هذه اللجنة سرية . . الأمر الذي يجعل الآراء المطروحة فيها صريحة، ومعبرة عن قناعات أصحابها، التي لا تتأثر بمراعاة عواطف الجمهور! . .

وفي الاجتماع الذي عقدته هذه اللجنة في يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٧٢ هـ - ٤ يونية سنة ١٩٥٣ م - دار النقاش حول: «حقوق المرأة السياسية» . . وعرض النقاش للموقف من الإسلام ومكانته في تحديد هذه الحقوق، ومكان ضوابطه وشريعته وحدوده من دستور البلاد . . وفي هذا النقاش أدلى الدكتور طه حسين بالآراء التي تقطع بتراجعها عن عزل الدين عن الدولة، واستبعاد الإسلام عن مقومات إقامة الدولة . .

● ففي نص بالغ الأهمية من النصوص التي أدلى بها في حوار اجتماع هذه اللجنة، لم يقف من قضيتنا هذه - علاقة «الدين» بدستور «الدولة» - عند ضرورة مراعاة حدود الدين في تقرير نطاق حقوق المرأة السياسية . . وإنما ذهب إلى المطالبة بالنص في الدستور على عدم السماح لقوانين البلاد - المفصلة والمطبقة للدستور - «بأن تعدل عن نص القرآن» . . فإذا كانت مراعاة الدستور هي التي تضمن دستورية القوانين ومشروعيتها، فلقد طلب طه حسين النص على عدم خروج القوانين على نص القرآن الكريم، فجعل للقرآن حاكمية سائدة على قوانين البلاد؟! .

أما نص عبارته فيقول: « . . إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج، عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام، فلا أظن مثلاً، أننا سنتص على أن تأخذ المرأة في الميراث نصيباً كنصيب الرجل، فلن يحدث هذا بالطبع» .

ولا يكفي طه حسين بموقف الأغلبية المسلمة، كضمان لعدم سن قانون مخالف لعقيدها . . وإنما يدعو إلى النص الصريح في الدستور على حاكمية النص القرآني على كل القوانين . . فيستطرد قائلاً: «ولكن لا بد لنا من أن نحتاط فنقول: إنه ليس هناك

أى مقتضى يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن». . فهو يريد تأييد حاكمية النص
القرآنى على كل القوانين، ولا يكتفى بالاعتماد على موقف الأغلبية! .

ثم يضى، عبر الحوار، فيضيف منطلقاً آخر، يزكى وجوب حاكمية الدين على
القوانين، وهو منطلق الحكمة الواجبة، فى مراعاة عقائد جمهور المحكومين . . .
أريد أن أقول: إنه إذا وجد نص دينى صريح، إسلامياً كان أو مسيحياً فالحكمة
والواجب يقتضيان ألا نعارض النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط، بحيث لا
نضر الناس فى شعورهم، ولا فى ضمائرهم، ولا فى دينهم^(١). . . فالخروج - فى
القوانين - عن حاكمية الدين - ليس فقط إثماً فى حق الله، سبحانه وتعالى، وإنما هو -
بالإضافة إلى ذلك - إضرار بحقوق الإنسان، فى مراعاة شعوره وضميره المتدينين
بالدين الذى يؤمن به! . .

وفى مكان آخر من مداولات هذه اللجنة، وعند المداولة فى مبدأ حرية العقيدة الذى
أقرت اللجنة فيها نصاً يقول: «حرية العقيدة مطلقة» . .

وعندما أراد الدكتور عبدالرحمن بدوى - ومعه الأئبا يؤنس - أن يقرر «مفهوماً»
يجعل من إسلام الرجل المسيحى «إضراراً» بزوجه المسيحية، يجعل «لها الحق فى أن
ترفع دعوى التفرقة للضرر، وعلى الشارع أن يضع نصاً فى القانون يجيز التفريق
للضرر فى مثل هذه الحالة»!؟

عند ذلك . . كان طه حسين هو المتصدى لمعارضة هذا رأى، الذى رآه خروجاً
بحرية الاعتقاد عن الضوابط الإسلامية، التى تبيح للمسلم الزواج بالمسيحية - لأنه
مؤمن على عقيدتها - التى لا يكتمل إيمانه، كمسلم، دون الإيمان بشريعتها النصرانية -
بيتما يمنع الإسلام زواج المسلمة من المسيحى - لأنه غير مؤمن على عقيدتها . . لعدم
إيمانه بشريعتها وبرسولها . .

يعارض طه حسين هذا المفهوم لحرية العقيدة، الذى يتحلل من بعض الضوابط
الإسلامية . . ويطلب أن يكون الالتزام بالإسلام - من منطلق احترام الدين - التزاماً
بكامل الإسلام . . وليس التزاماً ببعض الكتاب، وتحللاً من بعضه الآخر؟! . .

(١) [لجنة مشروع الدستور] معاصر لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة - الجلسة السابعة - ص ٨١ .
طبعة مطابع وزارة الإرشاد القومى - القاهرة - بدون تاريخ .

فيقول - رداً على الدكتور عبدالرحمن بدوي . . . والأثبا يؤنس :

« ما دمنا قد قلنا إن حرية الأديان والعقائد مطلقة ، فلا بد أن نحترم الأديان جملة ، ولا يكون الإيمان إيماناً ببعض الكتاب ، وكفراً ببعضه الآخر .

فإذا احترمت الدولة الإسلام ، فلا بد أن تحترمه جملة وتفصيلاً ، وإن الإسلام لا يسمح للمسلمة بأن تتزوج مسيحياً ، ويسمح للمسلم أن يتزوج غير مسلمة . . . »^(١) .
هكذا كان طه حسين واضحاً ومحددًا وحاسماً . . .

فبعد العلمانية التي جعلته يقول - سنة ١٩٣٦ م - : « إن السياسة شيء والدين شيء آخر . . . وإن نظام الحكم وتكوين الدولة إنما يقومان على المنافع الزمانية والعملية . . . وليس على الدين . . . » .

بعد هذه العلمانية التي رأت القرآن مجرد « متمم ومصدق للإنجيل » . . . وجدنا طه حسين - في سنة ١٩٥٣ م - وأثناء مداوالات غير علنية - لا سلطان على المشاركين فيها لغير فكرهم الذي به يؤمنون - وجدناه يطلب النص في الدستور على حاكمية النص القرآني على سائر القوانين . . . ويقول إن احترام الإسلام ، يقتضى احترامه جملة وتفصيلاً ، وذلك حتى « لا يكون الإيمان إيماناً ببعض الكتاب ، وكفراً ببعضه الآخر » ؟ ! .
وهكذا فقدت العلمانية - بعد هجمتها في سنة ١٩٢٥ م - واحداً من أبرز فرسانها !^(٢) .



● والذين يتتبعون وقائع المعركة الفكرية التي أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] يعرفون أن المنبر الذي دافع عن فكر على عبدالرازق ، كان صحيفة « السياسة » - اليومية - ورئيس تحريرها كان الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ - ١٨٨٨ - ١٩٥٦ م] . . .

لقد قاد هيكل باشا معركة الدفاع عن علمنة الإسلام . . . الذي قال على عبدالرازق عن رسوله ﷺ « إنه ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل » لم يقم دولة ، ولم يطبق شريعة - بل كان فقط مبلغاً ! - ولم يرأس حكومة . . .

(١) المصدر السابق . ص ١٢١ . محضر اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٣٧٢ هـ - ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م .

(٢) لمزيد من التفصيل حول التطور الفكري لطه حسين أنظر كتابنا [الإسلام في مواجهة التحديات] ص ٣٨٩ -

٣٩٩ - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م .

لكن الدكتور هيكل يكتب كتابه [حياة محمد] - وينشره في سنة ١٩٣٥ م - فإذا به يتراجع فيه عن دعوى علمانية الإسلام . . وعن رؤية التطور الحضارى للإسلام بعيون غربية ، ترى خلافته استبداداً دينياً ، ورسائله روحانية فقط . . يتراجع هيكل في سنة ١٩٣٥ م عن الفكر الذى كان هو محاميه الأول فى سنة ١٩٢٥ م . . ويكتب فى [حياة محمد] عن التطور والجديد الذى مثله الإسلام بعد الهجرة من مكة إلى المدينة . . فيقول : «هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد ، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل ، هنا يبدأ التطور السياسى ، وهذا التطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبي ولا رسول ، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة ، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوى السلطان أن ينشروا هذه الدعوة . فأما محمد ، فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه ، وأن يكون الرسول السياسى ، والمجاهد والفتاح . لقد أقام محمد دين الحق ، ووضع أساس حضارة ، هى وحدها الكفيلة بسعادة العالم . والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحى من ربه يتزاوجان ، حتى لا انفصال بينهما . . وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية ، والسلطة الزمنية : أى بين الكنيسة والدولة ، فأجابه ذلك مما ترك هذا النزاع فى تفكير الغرب ، وفى اتجاه تاريخه»^(١).

فلم يعد محمد ﷺ كالحالين من الرسل «مبلغاً لدعوة دينية خالصة للدين . . ويا بعد ما بين السياسة والدين» . . وإنما أصبح - فى رأى هيكل باشا - : «الرسول السياسى ، والمجاهد والفتاح ، الذى يتزاوج فى رسالته الدين والحضارة . . حتى لا انفصال بينهما . . ؟!»

فإذا ما نشر كتابه [فى منزل الوحى] - سنة ١٩٣٧ م - وجدناه يكتب فى مقدمته نقداً ذاتياً شجاعاً لمواقفه الفكرية السابقة . . التى كان يبشر فيها بالنموذج الغربى سبيلاً لنهضة أمتنا . . أو بالنموذج الفرعونى . . معلناً أن تطوره الفكرى إنما يرجع إلى نضجه الفكرى ، الذى جعله يدرك أن تاريخنا ليس كتاريخ الغرب . . وأن إسلامنا ليس كمسيحية الغرب . . ومن ثم فإن «البذور الغربية» فى النهضة غير صالحة لتربة الشرق ،

(١) [حياة محمد] ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٥١٦ ، ٥١٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .

والحضارة الإسلامية . . «كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب لننهض بهذا الشرق، وبيننا وبين الغرب فى التاريخ، والثقافة الروحية، هذا التفاوت العظيم؟ . . إن التوحيد الذى أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة فى الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليقة أن تفضل السبيل، وإلى أن الأمة التى لا ماضى لها لا مستقبل لها، ومن ثم كانت الهوة التى ازدادت عمقاً بين سواد الأمم فى الشرق، والدعوة إلى إغفال ماضينا، والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته، والحياة المعنوية هى قوام الوجود الإنسانى للأفراد والشعوب، ولذلك لم يكن مفر من العودة إلى تاريخنا نلتهمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقى الخطر . . خطر الحياة المادية التى جعلها الغرب إلهه . .

لم ألبث حين تبينت هذا الأمر، أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية»^(١).

إنها عودة المفكر الشجاع . . وأوبة الابن البار . . العودة عن التغريب، وتبنى النموذج الغربى فى النهضة . . والأوبة إلى إدراك «الخصوصية الإسلامية» لمشروع نهضتنا المنشودة . .

إنها ظاهرة فكرية تؤكد على ضرورة التمييز بين الذين ناصروا «العلمانية» لمرض فى قلوبهم و«سوء نية» تجاه الإسلام . . وبين الذين انبهروا بالنموذج الغربى - العلمانى - ل«سوء فهم» أو «سوء ظن» بترائنا، وبإسلامية الدولة والسياسة والعمران فى نموذج الإسلام . .

ويزيد من أهمية هذه «التحولات الفكرية» أنها لم تأت ثمرة «للتأمل المجرد» . . وإنما جاءت كثمرة للدراسة . . والتأمل، اللذين استدعاهما التدافع الفكرى، الذى دار حول هذا الموضوع .



(١) [فى منزل الوحي] ص ٢٢ - ٢٦ ، ١٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م . ولزيد من التفصيل عن التطور الفكرى للدكتور هيكىل ، أنظر كتابنا [فى فقه المواجهة بين الغرب والإسلام] ص ٢٢٥ - ٢٣٥ - طبعة مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٣ م .

شبهات.. وعلامات استفهام

هكذا وضحت صورة القضية . قضية علاقة «الإسلام» بـ «السياسة» . والدولة . . والعمران» . . وضحت على هذا النحو المحدد والحاسم ، سواء في منطلقاتها الفكرية . . أو تطبيقاتها الحضارية . . أو مسيرتها التاريخية . . وتحددت ثغرات الاختراق ، التي وفدت على النسق الإسلامي ، «إسلامية السياسة» . . وارتباطها بالاختراق الأجنبي لسياج وحدة الأمة ، واستقلالها الحضارى والسياسى . . ووضحت موازين ومقادير وآفاق هذا الاختراق وحدوده . . وكذلك حجم المقاومة التى جوبه بها من «الأمة» ! . .

● فإسلامية السياسة والدولة والعمران : مبدأ إسلامى يرتبط أوثق الارتباط بصورة الإنسان فى الفطرة الإسلامية . . الإنسان الخليفة عن الله ، سبحانه وتعالى ، ومن ثم المحكومة تدابيرہ للعمران بنود عقد وعهد الاستخلاف - أى «الإسلامية» . .

● وهذه الإسلامية للسياسة والدولة - ولعموم العمران - فكراً ومعرفه وعلومًا وتطبيقات - ليست مجرد «خيار . . واختيار» إنسانى . . وإنما هى فريضة إلهية ، وتكليف سماوى ، وواجب دينى . . لا يصح الإيمان الدينى بإنكارها وجحودها . . ولا يكتمل هذا الإيمان مع تعطيلها . . لأن سياسة العمران الدينوى هى المعبر للجزاء الأخرى ، فى الدار التى هى خير وأبقى . . فإسلامية العمران ليست مجرد «منفعة . ومصالحة دنيوية» ، وإنما هى «الصلاح الدينى» لـ «العمران الدينوى» المؤهل لتعيم اللجنة يوم الدين ! . .

● وهذا النسق الإسلامى فى إسلامية العمران - ومنه السياسة والدولة - لم يقف فى

النموذج الإسلامى عند حدود الفكر الواضح ، الذى استخلصه المسلمون من الآيات القرآنية المحكمة . . بل لقد أقاموه بناء حضارياً متجسداً على امتداد تاريخهم ، مع النهوض والازدهار الحضارى . .

وحتى عندما حدثت بواكير الاختراق لحاكمية الشريعة فى «القانون» وفى «القضاء» . . كان الاختراق محدوداً بحدود نطاق «الدولة» فى ذلك التاريخ . . وظلت «الأمة» و «الحضارة» تحتكم إلى الإسلام فى تدبير سياستها لمختلف شئون العمران . .

فلما اتسع الخرق ومدى الاختراق ، بالعلمانية الغربية ، الوافدة فى ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة ، كانت مقاومة الأمة برهاناً على رفض عقلها وكيانها الاجتماعى والحضارى لهذا «الجسم الغريب» المقحم قسراً . . ولهذه «البذرة الخبيثة» التى لا علاقة لها بأرض الإسلام! . .

بل إن النفر - من مثقفى الأمة - الذين انبهروا بعلمانية الغرب ، تبعاً لانبهارهم بنموذجه الحضارى ، عندما قارنوه بـ «تخلفنا الموروث» ، الذى حسبوه الإسلام ، أو حملوه على الإسلام - إن هذا النفر الذى تبنى علمانية الغرب ، فى مرحلة الانبهار والاندھاش ، سرعان ما راجع موقفه فى مرحلة النضج الفكرى ، التى أدرك فيها ثميز إسلامنا عن المسيحية . . وتميز واقعنا التاريخى وتطورنا الحضارى عن مثيلهما فى النموذج الغربى . . فعادوا إلى التبشير بإسلامية السياسة والدولة والعمران . . ولم يبق على ولائه للعلمانية سوى الذين فى قلوبهم مرض من الإسلام! . .

هكذا وضحت القضية ، عبر هذه الصفحات . . .



ومع ذلك كله . . فما زالت فى «جعبة العلمانيين» بعض الشبهات . . وعلامات الاستفهام التى يثيرونها فى الحوار مع الإسلاميين . . لا طلباً للحق ، كى يسلكوا صراطه المستقيم - فهو واضح وضح الآيات المحكمات - . . وإنما بلبلة لأفهام الذين «لم تقو مداركهم فى العلم القومى» - وفق تعبير سعد زغلول . . الأمر الذى يدعونا - زيادة على ما سقناه فى القضية - إلى تناول هذه الشبهات وعلامات الاستفهام ، بالإيضاح وبالأجوبة . . «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ» [الأنفال : ٤٢] .

١- شبهة الخشية من «التطبيق البشرى» للشرعية الإسلامية

من شبهات العلمانيين ، الذين تخونهم شجاعتهم فيناقضون الأمة المسلمة ، قولهم :

إننا لا نخشى من الإسلام ، فهو عزيز علينا؟! . وإنما خشيتنا من «التطبيق البشرى» للإسلام . . والبشر يخطئون ويصيبون ، ونحن نريد تنزيه الإسلام عن أخطاء التطبيق البشرى . . فدعوتنا للحكم بالقانون الوضعى ليست عداءً للإسلام ، وإنما هى صيانة للإسلام؟! . .

تلك هى أولى شبهات العلمانيين . .

ونحن سنفترض - ولو جدلاً - حسن نيتهم وصدق طويتهم فى هذا الذى يقولون . . ثم نقول لهم :

● إن كل التطبيقات لجميع النظريات والأنساق الفكرية هى تطبيقات بشرية . . فالعمران الذى يدور الخلاف حول مرجعيته وفكرته - أيديولوجيته - هو العمران البشرى . . الذى يبينه البشر . . فهل تعنى الخشية على الأنساق الفكرية ، والنظريات السياسية والاجتماعية ، من أخطاء التطبيقات البشرية لها ، أن نعدل عنها كمرجعيات لتدابير السياسة ، والدولة والعمران ، ونحتفظ بها فى المتاحف أو بطون الكتب ، كيلا تشوه بأخطاء التطبيق؟! . . إن الجاهلية يطبقها البشر الجاهليون . . والماركسية يطبقها الماركسيون . . والليبرالية . . يطبقها البشر الليبراليون! . .

● وإذا قلتم : إن هذا وضع خاص بـ «الدين» ؛ لأنه تنزيل إلهى ، تعلو مكانته عن مكانة الأنساق الفكرية والنظريات البشرية . . ونحن - العلمانيين - لا نضيرنا تشويه النظريات الوضعية بأخطاء التطبيق البشرى لها . . وإنما الذى نخشاه هو حدوث ذلك للدين الإلهى! . .

إذا قلتم ذلك . . فنحن نقول لكم :

إن الله ، سبحانه وتعالى ، هو الذى وضع الدين . . لكن البشر هم الذين يقيمون الدين . . كل فرائض ومبادئ وأركان وأصول وفروع الدين . . فالله ، سبحانه ، قد وضع الدين . . ثم قال لنا - نحن البشر - : «أقيموا الدين» [الشورى : ١٣] . . فلو كانت الخشية من لحاق أخطاء التطبيق البشرى ، والإقامة البشرية للدين الإلهى مبرراً

للعُدُول عنه إلى غيره . . فلم لا تدعون الناس إلى التدين بالديانات الوضعية - كالبودية - والزرادشتية - والكنفشيوسية - بدلاً من الدين الإلهي ، حفاظاً عليه من أخطاء الممارسة والتطبيق البشري ۱۱۴۹ لأن الخطأ في إقامة البشر للدين غير الإلهي أهون - بمنطقكم - من الخطأ في إقامة الدين الإلهي !!

هل نعدل عن الصلاة ، كيلا تتشوه صورتها بالسهر والنسيان ؟ . .

هل نعدل عن الحج كيلا تتشوه صورته بالرفث والجدال ؟ . .

إن دعوتكم إلى مرجعية القانون الوضعي ، بدلاً من مرجعية الشريعة الإلهية ، بحجة صيانة الدين الإلهي عن أخطاء التطبيق البشري . . لابد وأن يقودكم «منطقها» إلى الدعوة للتدين بديانات وضعية ، بدلاً من التدين بالدين الإلهي . . لأن الخطأ في حق بوذا ، أو زرادشت ، أو كنفشيوس أخف من الخطأ في حق الله ، سبحانه وتعالى ؟ . .

● ثم إن هذه الخشية من التطبيق البشري على الدين الإلهي . . ودعوى عدم مناسبة «التطبيق البشري» لـ «الوضع الإلهي» هي دعوى سبقكم إليها أهل الجاهلية الأولى . . ولقد عرضها القرآن ، وفندھا ودحضها . . لقد زعموا أن «الدين الإلهي» إنما يناسبه أن يأتي به «ملك» لا «بشر» ؟؟ . . كما تقولون أنتم اليوم ! إن «الحاكمية الإلهية» لا «يطبقها» ملائكة» حتى يصورونها عن «أخطاء البشر» ! . .

ولقد سخر القرآن من هذا «المنطق» الجاهلي ، الذي منع أصحابه من إقامة الدين الإلهي ، على النحو الذي يمنعكم اليوم من إقامة الشريعة والحاكمية الإلهية ، في السياسة والدولة وال عمران ! . .

﴿وَقَالُوا مَا لِهَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان : ۷] .

﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ (٩٤)
﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء : ٩٤ ، ٩٥] .

فهل ترضون لأنفسكم بـ «المنطق» الذي يضعكم مع أهل الجاهلية الأولى ؟ . .

● إننا نسألكم : هل قال عاقل بضرورة رفض «الديمقراطية - الليبرالية» - في الغرب - لأن تطبيقاتها قد أثمرت الحروب الكونية ، التي لم تعرفها الإنسانية في طفولتها؟ . . . وأثمرت الإمبريالية التي شقيت بها معظم الأمم والحضارات؟ . . . وأثمرت التمييز العنصري؟ . . . والفاشية؟ . . . والنازية؟ . . . وتدمير مقومات التوازن في البيئة والطبيعة؟ . . . والانحلال - وأمراضه - على النحو الذي يسمح إنسانية الإنسان؟!؟!

هل قال عاقل - في الغرب - الذي أنتم به معجبون - برفض الديمقراطية الليبرالية ؛ لأن هذه بعض من ثمرات التطبيقات البشرية لها؟!؟!

● ثم نقول : إن الإسلام - كدين إلهي - ووضع إلهي - هو «مثال» . . . وإن «إقامة البشر» و «تطبيقاتهم» للدين هي «واقع» . . . وسنظل مسافة ما ، دائماً وأبداً ، بين «الواقع» وبين «المثال» . . . وفي وجود هذه المسافة يكمن ويتجسد «الحافز» الذي يستحث الإنسان دائماً وأبداً على محاولة مجاوزة «الواقع» ليقترّب ، أكثر فأكثر ، من «المثال» . . . ولولا هذا الفراغ جدول أعمال الحياة ، وأصيب الأحياء بالقنوط والإحباط؟! . . .

فوجود المسافة بين «التطبيق البشري» للدين وبين «المثال الديني» ضرورة حيائية طبيعية ، اقتضتها وتقتضيها الفوارق بين «الإلهي» و «البشري» . . . واقتضتها وتقتضيها حكمة الله في استمرار وتجدد الآمال في التقدم دائماً وأبداً . . . فهي ليست مبرراً للعدول عن تطبيق «البشر» لـ «الدين» وإنما هي حكمة من حكم الله ، في تكليف «البشر» إقامة هذا «الدين»! . . .

هذا عن «الشبهة» الأولى : . . . الخشية من خاق سلبيات «التطبيق البشري» لـ «الدين الإلهي»! . . .



٢ - شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين

والشبهة الثانية للعلمانيين - في حواراتهم مع الإسلاميين - هي قولهم :

إننا نخشى من أن يتكرر في واقعنا الإسلامي ما حدث في الواقع المسيحي الغربي

من استبداد باسم الدين . . نخشى الاستبداد باسم الدين ، أكثر مما نخشى الاستبداد باسم القانون الوضعي . . لأن الأول يحيط استبداده بقداسة دينية ، تجعل مقاومته أكثر صعوبة من مقاومة الاستبداد باسم النظم والقوانين الوضعية !

ونحن سنفترض أيضاً حسن النية ، وصدق الطوية ، في الذين يسوقون هذه الشبهة ، في مواجهة الدعوة إلى إسلامية السياسة والقانون والدولة والعمران . . . ومن ثم ندعوهم إلى «منطق العقل» على يقودنا جميعاً إلى كلمة سواء . .

● وفي البداية نسألهم : هل كانت معاناة الغرب من «الاستبداد - الوضعي» حقاً أخف من معاناته من «الاستبداد - باسم الدين» ؟؟ . .

اسألوا الإحصاءات عن ضحايا المعاناة البشرية من النازية والفاشية والديكتاتورية وحدها . . وعن ضحايا المعاناة من استبداد الكنيسة عندما حكمت بالحق الإلهي ؟؟ . .

● ثم . . إذا كانت «الكهانة» - وهي من لوازم المسيحية الكاثوليكية - التي حكمت في التاريخ الأوروبي - قد أفرزت نظام الحكم بالحق الإلهي . . لأنها جعلت وتجعل من الكهنة والبابوية نيابة عن الله ، لا يسأل صاحبها عما يفعل ؛ لأنه فعّال لما يريد . . دون رقيب بشرى ولا حسيب شعبي ، لأن الرأد عليه كافر بالله . . إذا كانت هذه «الكهانة» ، التي أفرزت «الاستبداد - باسم الدين» ، هي - باعترافكم . . وباعتراف كل الدنيا . . خاصة مسيحية . . يرفضها الإسلام ، ويعنى على أهلها أنهم «اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله» [التوبة : ٣١] . . فلم التنكب لكل منطق بالإصرار على تصوير الإسلام ديناً كهنوياً ، نخشى كهنته إن نحن طبقنا شريعته ، في سياسة الدولة والعمران ؟؟ . .

● ثم . . إن تاريخ أمتنا مع حاكمية القانون الوضعي ، لا تتعدى قرناً وبعض القرن . . أي أن هذه الأمة قد حكمت بالشرعية الإلهية نحواً من ثلاثة عشر قرناً . . فأين هي الكهانة التي قامت في تاريخ دولتنا الإسلامية ، حتى تخشوها على حاضرها ومستقبلها ؟؟ . .

أين هي «حكومة الفقهاء» في تاريخنا الطويل والعريض ؟؟ . .

إن أئمة ديننا والفقهاء فيه كانوا في صفوف المعارضة - غالباً - ولم يقيسوا ، في يوم

من الأيام، «حكومة فقهاء»؟ . . ألم تقرأوا تاريخ بناء مذاهب الفقه في حضارتنا . .
مالك بن أنس [٩٣-١٧٩ هـ ٧١٢-٧٩٥ م] وأبو حنيفة النعمان [٨٠-١٥٠ هـ ٦٩٩-
٧٦٧ م] وأحمد بن حنبل [١٦٤-٢٤١ هـ ٧٨٠-٨٥٥ م] وابن تيمية [٦٦١-٧٢٨ هـ
١٢٦٣-١٣٢٨ م] الذي مات في السجن؟ . . ومن قبلهم الحسن البصري [٢١-
١١٠ هـ ٦٤٢-٧٢٨ م] وغيرهم من جمهور الأئمة والفقهاء، الذين صنعوا الحضارة،
وقادوا الأمة، دون أن يقيموا - أو حتى يطلبوا - «حكومة فقهاء» . . أليست لهذه الحقيقة
التي يطرد صدقها في طول تاريخنا وعرضه، دلالة على تميز الإسلام عن المسيحية . .
تطمئن الذين يخشون استبداد الكهانة إذا نحن عدنا إلى حاكمية الشريعة الإلهية؟ . .

يا قوم! . . إننا لا ندعوا إلى شيء «جديد» حتى نخشوا من عواقبه . . وإنما نحن
ندعوا إلى «العودة» لما عاشته الأمة وطبقته نحواً من ثلاثة عشر قرناً . . ومن هنا فإن
لشهادة التاريخ وزنها الحاسم في هذا الموضوع! . .

● إن الكهانة التي تتوهمون . . إنما تعنى أول ما تعنى نيابة الحاكم عن الله . . وحكمه
بهذا الحق الإلهي .

ومن ثم، فإن الخروج عليه لا يمكن إلا أن يكون كفرًا بالله ومحادة له . . وهذا هو
الذي عرفته أوروبا . . فهل لمحتمم شيئاً من ذلك في تاريخنا الذي سادت فيه حاكمية
الشريعة الإسلامية؟! .

لقد استشهد عمر بن الخطاب . . فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم قاتله بالكفر؟! . .
وعمر هو من تعرفون في الإسلام؟! . .

وثار الناس على عثمان بن عفان . . وسفكوا دمه، وهو يتلو كتاب الله! . . فهل
قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم هذه الثورة وهؤلاء الثوار بالكفر؟! . .


وثار الخوارج على علي بن أبي طالب . . فهل كثُرهم أحد؟! . . لقد طلب علي من
أصحابه أن يصلوا خلف الخوارج النافرين عليه . . لأنهم مؤمنون . . وقال: «ليس من
طلب الحق فأخطأ كمن طلب الباطل فأدركه»^(١) .

ويشق معاوية بن أبي سفيان عصا الطاعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب،
(١) [نهج البلاغة] ص ٧٤. طبعة دار الشعب. القاهرة .

ورجيش الجيوش لقتاله . . ومع ذلك . . فعندما يُسأل على عن طبيعة هذا الصراع . . وعن القتلى فيه . . يقول : «إنى أرجو ألا يقتل أحد نقى قلبه منا ومنهم ، إلا أدخله الله الجنة»^(١) . . لقد التقينا وربنا واحد ، ونبينا واحد ، ودعوتنا فى الإسلام واحدة ، ولا تستزيدهم فى الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا^(٢) . . إنهم إخواننا فى الدين ، قبلتنا واحدة . . إنا ، والله ، ما قاتلناهم على التكفير والفراق فى الدين ، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى الجماعة!»^(٣) .

نعم . . هو صراع يبلغ حد الحرب الضروس . . لكنه لا يعنى أى لون من ألوان الكفر ، ولا أى نقص أو زيادة فى إيمان أى من فرقاء هذا الصراع . . !

● بل إن حضارتنا الإسلامية ، التى جسدت حاكمية الشريعة الإسلامية ، وإسلامية السياسة والعمران . . لم تعرف وظيفة «رجل الدين» . . وإنما عرفت «عالم الدين» الذى «لم يجعل الإسلام له أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام . . ولا حق السيطرة على إيمان أحد ، أو عبادته لربه ، أو ينازعه فى طريقة نظره . .»^(٤) - كما يقول الإمام محمد عبده . . !

والإمام مالك . . إمام دار الهجرة . . الذى لا يُفتى وهو بالمدينة؟ . . هو الذى رفض ما طلبه منه الخليفة أبو جعفر المنصور [٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م] من جعل [الموطأ] قانون الدولة . . وقال : الموطأ اجتهاد مالك . . وفى الأمة مجتهدون آخرون؟ . . ! وهو ، أيضاً ، القاتل : كل واحد يؤخذ من قوله ويرد ، إلا صاحب هذا القبر . . 

وكل مذاهب هذه الأمة ، التى جسدت حرية الاجتهاد فى إطار مبادئ الشريعة ، قد كان شعار كل إمام من أئمتها : «رأى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب» . . !

(١) الباقلانى [التمهيد] ص ٢٣٧ . تحقيق : محمود محمد الحضرى ، د . محمد عبدالهادى أبو ريدة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

(٢) ابن أبي الحديد [شرح نهج البلاغة] ج ١٧ ص ١٤١ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

(٣) [التمهيد] ص ٢٣٨ .

(٤) [الأعمال الكاملة] ج ٣ ص ٢٨٩ .

فأين هي - يا قوم - «الكهانة» و «الاستبداد» باسم الدين «الذى تخشون» . إن كنتم حقاً - صادقين فى طرح هذه «الشبهات» ؟؟ .

● هذا هو تاريخ أمتنا وحضارتنا، مع حاكمية الشريعة الإلهية . تجاوزت فيه حاكمية الشريعة - التى هى وضع إلهى - مع التطبيق البشرى لها - بواسطة «سلطة الأمة» . فالسيادة لشرع الله . والسلطة للأمة، فى إطار هذه السيادة - وفق مفهوم وحدود الخلافة الإنسانية عن الله فى إقامة الدين وسياسة الدنيا به . . . وهو التاريخ الذى استمر - دون كهانة - من ظهور الإسلام . . . وحتى عمر مكرم [١١٦٨ - ١٢٣٧ هـ - ١٧٥٥ - ١٨٢٢ م] الذى يقنن سلطة الأمة على الولاة - الذين هم - شرعاً - نواب عن الأمة، وليسوا نواباً عن الله - فيقول: «إن أولى الأمر هم: العلماء، وحملة الشريعة، والسلطان العادل . . . ولقد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا ساروا فيها بالجور، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونهم» .^(١)

أفلا ترون - معنا - أن الإسلام ذاته هو أول ضمان ضد الكهانة . . . ومن ثم ضد الاستبداد باسم الدين؟! وألا ترون - معنا أيضاً - أنه لا ضمان ضد الاستبداد - باسم الدين، أو باسم المرجعيات الوضعية - إلا برقابة الأمة وهيمنتها على سلطات التنفيذ؟؟ .

وألا ترون فى قداسة المرجعية الدينية قيلاً على انحراف الحاكم . . . وحافزاً أكبر يحفز المحكوم إلى مقاومة الانحراف . . . لأن الأمر، مع المرجعية الدينية، أمر دنيا يتوقف على صلاحها صلاح الآخرة، التى هى خير وأبقى . . . وليس فقط أمر دنيا يعيشها الحيوان والإنسان؟؟ .

● وإذا كانت الثقافات الغربية، قد جعلت البعض منكم ينظر إلى ديننا الإسلامى، فيراه كهانة المسيحية الغربية . . . وإلى شريعتنا الإسلامية، فيراها اللاهوت الذى جمده دنيا الغرب عندما تحكم فيها . . . فإننا ندعوكم إلى الاحتكام إلى دراسات غربية، سبرت غور حضارتنا وشريعتنا . . . فقالت بتميز شريعتنا الإسلامية عن القانون الرومانى . . .

(١) الجبرتي [عجائب الآثار] ج ٦ ص ٢١٩ - ٢٢٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م. والرافعى [تاريخ الحركة القومية] ج ٢ ص ٣٣٦، ٣٣٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م.

لأنها إلهية ودينية، ترسم الأخلاق والآداب حدود قانونها... ومع ذلك فإنها - الشريعة - قد أقامت «دولة» تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وفق رابطة تعاوانية، لا أثر فيها لشئ من الكهانة، والاستبداد باسم الدين...

إن المستشرق الإيطالي دافيد دي سانتيلانا David de Sutilana [١٨٤٥ - ١٩٣١ م]... هو الذى يقول عن تميز شريعتنا بـ «الإلهية»: «عبثاً نحاول أن نجد أصولاً واحدة تلتقى فيها الشريعتان، الشرقية والغربية (الإسلامية والرومانية) كما استقر الرأى على ذلك.

إن الشريعة الإسلامية، ذات الحدود المرسومة والمبادئ الثابتة، لا يمكن إرجاعها أو نسبتها إلى مشرائعنا وقوانيننا؛ لأنها شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلاً... وفيها ترسم الأخلاق والآداب، فى كل مسألة، حدود القانون».

ثم ينبه على أن «إلهية» الشريعة، والوضع الإلهى لها، لا يعنى جمود البناء القانونى الذى يتأسس على مبادئها... فهذا البناء متطور دائماً... فيقول: «ولما كان الشرع الإسلامى يستهدف منفعة المجموع، فهو بجوهره شريعة تطورية غير جامدة... ومدارسها الفقهية العظيمة تتفق كلها على هذا الرأى...»^(١).

ثم هي - سانتيلانا - الذى يقول عن «دولة» هذه «الشريعة الدينية»! إنها رابطة تعاوانية لا تعرف الكهانة والاستبداد... «إن الرابطة التعاوانية الموجودة بين الخليفة والشعب، تبقى متينة وثيقة العرى، مادام الخليفة صالحاً للقيام بواجبه فى حماية المجتمع الإسلامى، فإذا لم يعد أهلاً لنخ شعبه ما يريد منه، بطل سلطانه، وفسخ العقد شرعاً بين المتعاقدين...»^(٢).

أرأيتم، يا قوم، كيف أدرك هذا المستشرق ما لا تريدون أن تروه... لقد أدرك أن «دولة» الإسلام - الخلافة - وهى «دولة الشريعة الدينية» - إنما جسدت، فى علاقة الحاكم بالمحكومين كلمة الصديق أبى بكر: «أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم»...

(١) [القانون والمجتمع] بحث منشور ضمن كتاب [تراث الإسلام] ص ٤٣١، ٤٣٨، ٤٣٣. ترجمة:

حرجيس فتح الله. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.

(٢) المصدر السابق. ص ٤٢٧.

فأين هو «الاستبداد باسم الإسلام» - الذى تخشون . . أو توهمون . فتشيرون
الشبهات حول حاكمية شريعة الإسلام؟! . .

ألا يكفى «الفكر» المعادى للاستبداد . . والذى يقطع عليه كل طريق . . والتطبيق
الذى لم يعرف الكهانة . . ولا حكومة الفقهاء . . بل ولا «رجل الدين» منذ عهد
الصديق ، إلى عهد عمر مكرم . . شاهداً على أن إسلامنا ليس كهانة المسيحية
الغربية . . وأن خلافتنا الإسلامية ليست بابوية الحكم بالحق الإلهي . . وأن شريعتنا هي
سيادة الحاكمية الإلهية وسلطان الأمة - الخليفة عن الله - معا؟! . .

إذا لم يكف ذلك فى تبديد «شبهتكم» . . فهلا يذدتها كلمات المستشرق
«سائيلانا»؟! . .

وهلا آتتم معنا بأن «النصوص» - أية نصوص - لا تحمل ضماناً - مائعاً وجامعاً -
ضد الاستبداد وإنما هي - فى حالة الإسلام - عون على العدل ومساعد ضد
الاستبداد . . أما الضمان الحقيقى فهو سلطان الأمة ، ورقابتها ، ومحاسبتها لولاة
الأمر . . وهو ما يجعله الإسلام فريضة دينية ، وتكليفاً إلهياً ، وواجباً شرعياً . . وليس
مجرد «حق» من «حقوق» الإنسان ، له أن يتنازل عنه ، طوعية ، إن هو أراد؟! . .

هذا عن شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين! . .



٣ - شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامى

والشبهة الثالثة ، التى يثيرها العلمانيون فى وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة
والدولة والعمران هي الزعم :

بأن جعل الحاكمية فى المجتمع للدين الإسلامى سيشق الصف الوطنى ، فى مجتمع
به أقليات دينية غير إسلامية - من النصارى على وجه الخصوص - لأن تحكيم دين فى
أبناء دين آخر هو امتياز لأبناء الدين الحاكم على الآخرين! . .

وفى البداية نود أن نقول : إن العلمانيين منافقون فى الاحتجاج بقضية الأقليات
لمواجهة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . . ومثلهم فى ذلك مثل قوى الاستعمار ،

والهيمنة الخارجية، «التي تستخدم - أو هي تريد - استخدام الأقليات - عمومًا - ثغرات وأوراق ضغط وعوامل «نقض» - «قبتو» - ضد مشروع النهضة الذى يمثل هوية الأمة، وعقيدتها، وشريعتها. . والدليل على ذلك هو أن غلواء المعارضة العلمانية لحاكمية الشريعة الإسلامية لا تخف قيد أنملة فى المجتمعات التى ليست بها أقليات دينية غير إسلامية. . مثل الجزائر. . وليبيا. . وتونس. . والمغرب. . وباكستان. . وعشرات من البلاد الإسلامية التى تكاد نسبة المسلمين بين سكانها أن تكون مائة فى المائة؟ . .

والدليل الثانى على النفاق العلمانى، فى استخدام «ورقة الأقليات الدينية» . . هو أن العلمانيين جميعاً يزعمون أنهم من أنصار المواثيق، والاتفاقات، والمعاهدات، التى تقن مبادئ حقوق الإنسان. .

وإذا كان من حق الإنسان المسيحى أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته - وهذا ما يصونه له النظام الإسلامى. . كفريضة على الأمة الإسلامية - أفلا يكون من حق الإنسان المسلم أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ومنها فريضة : إسلامية السياسة والدولة والعمران؟ . . أليس من حقوق الإنسان أن يحكم بالقانون الذى يريد؟ . . وأن يؤدى ما فرضه الله عليه من إقامة شريعته؟ . .

والدليل الثالث على النفاق العلمانى، فى هذه القضية، هو أن تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. . هو - أيضاً - تطبيق وإعمال لمبدأ يزعم العلمانيون أنهم من أشد أنصاره حماساً. . وهو «الديمقراطية الليبرالية» . . وإذا كانت «الديمقراطية» هى حكم الشعب للشعب بالشعب. . فإن إرادة الأغلبية أن تحكم بلادها بشريعته الإسلامية معناها الإعمال لمبدأ تنفيذ إرادة الأغلبية فى النظام الديمقراطى. . فهل يرى العلمانيون أن الديمقراطية تعنى حق الأقلية فى تعطيل وإلغاء إرادة الأغلبية؟ . . وهل هذه «ديمقراطية» . . جديدة؟ ابتدعوها لمواجهة الإسلام والمسلمين؟ . . أم أن القضية، برمتها، لا تعدو نفاق العلمانيين. . الذين مردوا على النفاق؟ . .

والدليل الرابع على تهافت «منطق» العلمانيين، وتهاوى «حججهم» فى هذه القضية. . هو أن احتكام المجتمع ذى الأغلبية الإسلامية إلى المنهاج الإسلامى فى شئونه الحياتية فضلاً عن أنه إعمال «لحقوق الإنسان» و «لمبادئ الديمقراطية» - فإنه ليس

على حساب الأقليات غير المسلمة ، وليس فيه استبعاد ولا انتقاص لعقائدها وشرائعها الدينية . . إن الذى يوجد فى المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة ، هى أقليات نصرانية-والنصرانية ليس فيها شريعة للدولة ، ولا قانون مدنى ، . . لأنها رسالة روحية . . لخلاص الروح . . وهمها هو ملكة السماء . . ودعوتها . . أن دع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله . . وكل العلمانيين- فى الشرق والغرب . . وفى الشمال والجنوب- يدينون الكنيسة الغربية ، ويلعنونها عندما خرجت عن هذه القاعدة ، وهذا المنهاج ، فحكمت الدولة ، وتدخلت فى شئون الاجتماع . . بل إنهم يريدون أن يجعلوا الإسلام مسيحية ، ليدع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، فإذا ثبت لهم أن الإسلام دين ودولة . . عقيدة وشريعة . . وأن إسلامية السياسة والعمران فريضة من فرائضه الإلهية . . ذهب بهم النفاق إلى تصوير حاكمية الشريعة الإسلامية وكأنها عدوان على النصرانية- التى يعلمون ويعلنون . . بل ويفاخرون بأنها دين لا دولة- ويريدون من الإسلام الاقتداء بها فى هذا ، حتى ولو على حساب طبيعته!! . .

إن «دولة» الإسلام ليست بديلًا لـ «دولة» النصرانية . . والقانون الإسلامى ليس بديلًا لـ «قانون» نصرانى . . . وإنما هما البديل للعلمانية . . والعلمانية التى نريد اقتلاعها من بلادنا ، ليست عقيدة نصرانية ، من عقائد كنائسنا الشرقية ، حتى يكون فى هذا الاقتلاع عدوان على الأقليات غير المسلمة فى بلادنا ، وانتقاص من حقوقها فى الاحتكام إلى عقيدتها وشريعتها . . فالعلمانية وافد غريبى ، فى ركاب الغزوة الاستعمارية- التى جاءت لفهرنا جميعًا . . أقلية وأغلبية- فهى أثر من آثار الاستعمار- واقتلاعها ، وتحرير مؤسساتنا الحقوقية ، والقانونية ، والتشريعية ، والقضائية منها ، هو مهمة من مهام ثورتنا الوطنية ، وواجب من واجبات حركة تحررنا الوطنى . . أى أنه واجب وطنى على الجميع ، الأقلية والأغلبية على حد سواء!! . .

بل إن هذه العلمانية- التى هى الخصم لإسلامية القانون- ليست فقط عدوانًا استعماريًا على وطنية الأقليات المسيحية فى بلادنا . . وإنما هى ، أيضًا ، خصم تاريخى للمسيحية الغربية؟! . . فهل فى اقتلاعها ، وإحلال شريعة الشرق . . الممثلة لعقيدة الأغلبية . . والممثلة لعادات وأعراف وتقاليد ومثل وقيم الأمة كلها- أقليتها وأغلبيتها- هل فى ذلك أى انتقاص من حقوق الأقلية؟! . . وهل يمثل «التحرر- الفكرى» عدوانًا

على «الوطن المسيحي»؟! . . أم أنه نفاق العلمانيين . . الذين مردوا على النفاق؟! . .

أنا أسأل الإنسان المسيحي المصري:

أى القوانين أليق بأن تحكم بها وتحتكم إليها - وليست فى مسيحيتك قوانين للدولة - ولا بد لك من أن تختار للاجتماع قانونًا - أى القوانين أليق بك وبوطنك:

قانون الأغلبية من مواطنيك؟ . . أم قانون نابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١م) المستعمر الذى جاء ليقهر ويذل الأغلبية والأقلية جميعاً؟! . .

فقه الإمام الشافعى [١٥٠ - ٢٠٤هـ ٧٦٧ - ٨٢٠م] - المصرى مثلك -؟! . . وفقه الليث بن سعد [٩٤ - ١٧٥هـ ٧١٣ - ٧٩١م] - إمام الوحدة الوطنية - الذى أفتى بأن «بناء الكنائس هو آية من آيات عمران البلاد»؟! . . أم فقه الرومان الذين أذلوا أجدادنا الأقباط . . فاستعمروا مصر وأجبروا أهلها على الفرار بدينهم إلى الصحراء . . حتى لنؤرخ بعصر شهدائنا الذين ذهبوا ضحايا قهرهم ، وإذلالهم لبلادنا؟! . .

فقه الإمام الشافعى . . والليث بن سعد؟! . . أم فقه الرومان . . قتلة الشهداء الأقباط؟! . .

كما أسأل العلمانيين:

إذا كان فرض الأقلية رأياً على الأغلبية، هو - بمنطق الديمقراطية التى ترفعون رايته - قمة العدوان على الديمقراطية . . بل هو - فى الأخلاق - لون من «الوقاحة»؟! . . فماذا تسمون فرض الأقلية لرأى غيرها - كالعلمانية - التى هى غريبة - وليست من عقائد المسيحية - . . فرض الأقلية لرأى غيرها على أغلبية وطنها ومواطنيها . . بماذا تسمون هذا؟! . .

أجيبوا . . إن لم تكونوا من الذين مردوا على النفاق! . .

ثم . . تعالوا نحتكم إلى التاريخ . .

عندما جاء الفتح الإسلامى إلى المجتمعات المسيحية الشرقية، لم تكن جيوشه محاربة للمسيحيين الشرقيين . . وإنما كانت محاربة للروم البيزنطيين . . لقد كانت حرب تحرير للشرق من السيطرة الغربية التى بدأها الإسكندر الأكبر [٣٥٦ -

٣٢٣ ق.م] قبل الميلاد. . . ولذلك وقفت الشعوب المسيحية مع الفتح الإسلامى ضد الرومان البيزنطيين. . . فـ «الدولة»، فى هذه المجتمعات التى فتحها الإسلام، لم تكن مسيحية شرقية وطنية. . . ومصر، على سبيل المثال، لم يحكمها قبطى فى يوم من الأيام! . . . فمنذ أن تدين أهلها بالنصرانية، والنصرانية فيها ديانة مضطهدة، حتى جاء الإسلام فأمن أقباطها، وأعاد لهم كنائسهم التى كان قد اغتصبها منهم البيزنطيون. . . «الدولة الإسلامية» لم تقم، بعد الفتح، كبديل للدولة القبطية، أو الدولة المسيحية الوطنية. . . وإنما قامت الدولة الإسلامية بديلاً للدولة البيزنطية، الاستعمارية. والشرعية الإسلامية لم تقم فى مصر بديلاً لشرعية مسيحية، وإنما قامت - منذ الفتح الإسلامى - بديلاً عن القانون الرومانى. . . فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية - التى يتعمى عنها الكثيرون! - أن المسيحية لا تجعل الدولة شأنًا من شئونها الاعتقادية، ومن ثم فلم تجعلها بنداً فى جدول أعمال كنيستها على مر تاريخها الشرقى. . . فأين هو التناقض - الذى تزعمون وتوهمون - بين «دولة» الإسلام وبين «المسيحية الشرقية»؟ . . .

لقد كانت «إسلامية الدولة» قديماً معركة بين الفتح الإسلامى - ومعه المسيحيون الشرقيون - وبين «الدولة الغربية - البيزنطية - الغازية». . . كما أن معركة «الدولة الإسلامية» اليوم هى ضد «العلمانية - الغربية - الوافدة». . . فهل يقف المسيحيون الوطنيون اليوم مع الإسلام فى صراعه مع الغرب، كما وقف أسلافهم القلماء!؟ . . أم يضللهم العلمانيون - وهم امتداد سرطانى غربى - فيخونون أسلافهم وشهداءهم، بسماعهم للغرب - وامتداداته العلمانية - أن يجعل منهم ورقة ضغط واعتراض - فيترو - على توجه الأغلبية ومشروعها، الذى هو فى الحقيقة «هوية» الأمة - بأقلياتها وأغليبتها -!؟ . . .

هنا نتذكر - ونذكر - بكلمات عبدالرحمن الكواكبي [١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ - ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م] التى وجهها إلى الموارنة - وكان الغرب يغازلهم ويعددهم بالحماية! -: «يا قوم: وأعنى بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين. . . أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربى أخف استحقاقاً لأخيه من الغربى؟ هذا الغربى قد صار مادياً، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الدينى إلا مخادعة وكذباً. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون

على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق، إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك؟^(١) . . .

ثم نقول: ترى لو عقل المواطنة نصيحة الكواكبي، فالتمسوا حقوقهم المشروعة - بل والمقدسة - في كامل المساواة في المواطنة لدى مشروع الأغلبية، بدلاً من الرهان على التماسها في حماية الأجنبي، بتحويلهم أنفسهم إلى ورقة يضغط بها الغرب ضد مشروع النهضة المتميز عن المشروع الغربي. . . ترى لو عقلوا ذلك، ألم يكن قد تغير المسار. . . واجتنب الجميع المأساة؟! . . .

إن الإسلام ليست له أية مشكلة مع الشرائع السماوية التي سبقت شريعة محمد ﷺ. . . فهو الدين الذي لا يكتمل الإيمان به إلا بالإيمان بهذه الشرائع «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله» [البقرة: ٢٨٥] «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» [البقرة: ١٣٦] . . .

وموقف الإسلام هذا من الشرائع السابقة تجسد في موقف المسلمين من اتباع تلك الشرائع [أهل الكتاب] . . . وهو موقف جاوز الإيمان «النظري» بالتعددية الدينية في المجتمع الإسلامي، إلى حيث قننت هذه «التعددية» منذ أول دستور لأول دولة إسلامية - «الصحيفة» - الكتاب - دستور دولة المدينة» - الذي نص على أن «اليهود» - [من عرب المدينة] - أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم. . . وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم»^(٢) . . . ثم تجسد هذا المبدأ القرآني، والفكر الدستوري في «التعددية الدينية» التي رعاها المجتمع المسلم، المتحاكم إلى الشريعة الإسلامية، على امتداد تاريخه الطويل. . . على حين كانت الحروب الدينية في الغرب، قائمة على قدم وساق، ليس فقط ضد «التعددية في الدين»، بل وضد «التعددية في المذهب» داخل الدين المسيحي الواحد؟! . . .

(١) [الأعمال الكاملة] ص ٢٠٧، ٢٠٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٥ م.

(٢) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص ١٩، ٢٠.

فليست للإسلام مشكلة مع الشرائع التي سبقت شريعته . . وليست للمسلمين مشكلة مع أهل الكتاب . . وإنما المشكلة هي بين المشروع الإسلامي - الذي هو مشروع الأمة - وبين الغرب الذي يريد أن يُحلَّ نموذج الحضارى محل حضارة الإسلام . . إن الصراع القائم هو بين «المدنية الإسلامية» وبين «المدنية الغربية» . . و«المدنية الإسلامية» هي مدنية الشرق، بكل ملله الدينية . . بينما «المدنية الغربية» علمانية . . أى أنها ليست مسيحية . . فهل يترك نصارى الشرق مدنيتهم الشرقية، التي هي ميراثهم الحلال، ليحلوا محلها «المدنية الغربية»، غير المسيحية، والمرفوضة عقدياً وحضارياً من الأغلبية الساحقة لأمّتهم؟ . . هل يتركون ميراثهم الحلال، فى سبيل ميراث مفروض من الأعداء؟ . .

إننا هنا، نتذكر - ونُذكر - بكلمات القانونى الفذ الدكتور عبدالرزاق السنهورى باشا، التى يقول فيها: إن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود، من المقيمين فى الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية . . أما المسيحيون الغربيون فإنهم لم يستطيعوا أن يتمدّدوا إلا عندما تركوا الدين المسيحى بالفعل! ^(١) . .

فهل يترك المسيحى الشرقى «ميراثه الحلال» فى سبيل ميراث غيره، المفروض على الجميع؟ . . وإذا افترضنا، جداراً، أن المغايرة قائمة بين المسيحى الشرقى، وبين كتلا المدينتين - وهذا فرض جدلى . . غير صادق - فأيهما أولى باختياره وتبنيه: مدنية مؤمنة تدعو إليها أغلبية أمّته ومواطنيه؟ . . أم مدنية علمانية جاءت بهلادته فى ركاب الغزاة . . وهى مرفوضة من أغلبية أمّته ومواطنيه؟ . .

ثم . . تعالوا نفكر بالمنطق الذى يثمر أكثر الحلول جدوى لمشاكل الأقليات . .

إن تعداد الأقليات القومية - المسلمة . . غير العربية - فى وطننا العربى أكثر من تعداد الأقليات الدينية - غير المسلمة . . فالأولى - وفق إحصاءات منتصف الثمانينيات - من القرن العشرين - ٢١,٠٠٠,٠٠٠ - واحد وعشرون مليوناً - بينما الثانية ١٢,٥٠٠,٠٠٠ ^(٢) . . أى أن المسلمين غير العرب يقترّبون من ضعف العرب غير

(١) [عبدالرزاق السنهورى من خلال أوراقه الخاصة] ص ١١٨، ١٤٢ .

(٢) محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص ٢٥ طبعة بيروت سنة ١٩٩٠ م - وهو يتقل الأرقام عن الدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه [المجتمع والدولة فى الوطن العربى] طبعة بيروت سنة ١٩٨٨ م .

المسلمين . . . وبالإسلام يكون حل مشكلة الأقليات القومية المسلمة . . . في الوقت الذي لا توجد فيه - كما ثبت لنا - مشكلة بين الإسلام وبين الأقليات غير المسلمة . . . فلم العدول عن إسلامية السياسة والدولة والعمران إلى علمتها؟! . . . طالما أن في الإسلامية الحل لمشكلة الأقليات! . . .

وإذا تميز المشروع الإسلامي - الذي هو ميراث حلال لكل الشرقيين - بأنه «مشروع مؤمن» . . . ألا يزكّيه إيمانه لدى كل أهل الديانات السماوية، على النحو الذي يرجح كفته لدى أقلياتهم وأغليتهم على حد سواء؟! . . . ألا يمثل، من هذه الزاوية، المشروع الذي يحقق صلاح الدنيا والآخرة معاً؟! وبذلك يمتاز على المشروع العلماني الذي يجرد السياسة والدولة والعمران من ضوابط الإيمان وأخلاقيات الأديان؟! . . .

أيهما أليق بالمسيحي المؤمن، أن ينشأ أبنائه على معارف وتطبيقات تعلمهم أن لعالمهم خالقاً، ولعمرانهم معايير إيمانية؟! . . . أم أن تكون نشأتهم في ظل معارف وتطبيقات، إن لم تعلمهم الإلحاد، فهي لا تذكرهم بالإيمان، ولا تضبط سلوكهم الحياتي بأخلاقياته؟! . . .

أليس في هذا البعد - المشترك بين كل المؤمنين بكل الديانات - عامل آخر يرجح الاختيار لإسلامية السياسة والدولة والمدنية والعمران؟! . . .

وإذا كانت «الدولة الإسلامية» لم تقم على حساب «دولة مسيحية شرقية» وإنما قامت بديلاً «للدولة الاستعمارية الغازية» . . . وإسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بديلاً لعقيدة مسيحية . . . وإنما هي بديل للعلمانية الغربية اللادينية . . . والمدنية الإسلامية هي الميراث الحلال لكل الشرقيين، على اختلاف دياناتهم . . . إذا كان الأمر كذلك . . . فإننا نفهم في ضوء هذه الحقيقة حكمة وصواب وعمق الكلمات التي عبرت، وتعبير عن الموقف المسيحي، الذي لم تتخذه العلمانية . . . من مثل كلمات:

• ولیم مکرم عبید باشا [۱۳۰۷ - ۱۳۸۰ هـ ۱۸۸۹ - ۱۹۶۱ م]: «نحن مسیحیون فی الدین مسلمون فی الوطن».

• ومیشیل عفلق [۱۳۲۸ - ۱۴۰۹ هـ ۱۹۱۰ - ۱۹۸۹ م]: «لا یوجد عربی غیر مسلم! فالإسلام تاریخنا، وهو بطولاتنا، وهو لغتنا، وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون» . . .

إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . . وبهذا المعنى لا يوجد عربى غير مسلم ، إذا كان هذا العربى صادق العروبة ، وإذا كان متجرداً من الأهواء ، ومتجرداً من المصالح الذاتية . .

وإن المسيحيين العرب ، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم ، سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية ، يجب أن يتشبعوا بها ، ويحبوها ، ويحرصوا عليها حرصهم على أثنى شيء فى عروبتهم . . ولئن كان عجيباً شديداً للمسلم الذى لا يحب العرب ، فعجيب أشد للعربى الذى لا يحب الإسلام^(١) . . ؟!

• البابا شنودة - البابا الحالى للكنيسة القبطية - فى موقفه المعلن : «إن الأقباط ، فى ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً ، ولقد كانوا كذلك فى الماضى ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد . . نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» .

إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن ، وتطبقها علينا . ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!»^(٢) .

لقد عبر البابا شنودة - فى موقفه المعلن هذا - عن كل الذى نريد أن نقوله :

«إن الشريعة الإسلامية هى قانون المساواة بين الجميع : «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . . وهى ليست بديلاً لقانون مسيحى «فليس لدى المسيحيين ما فى الإسلام من قوانين مفصلة» .

«وكيف يرضى المسيحيون بالقوانين المجلوبة من الخارج . . ولا يرضون بقوانين الإسلام؟!» . .

نعم . . لقد عبر البابا شنودة - فى هذا الموقف المعلن - عن كل ما نريد أن نقوله ، نقضاً لكل شبهات العلمانيين فى قضية الأقليات ! . .

(١) فى سبيل البحث [الكتابات السياسية الكاملة] ج ٣ ص ٣٣ ، ٢٩٩ ، ج ٥ ص ٦٨ . طبعة بغداد سنة ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ م .

(٢) صحيفة [الأهرام] فى ٦ مارس سنة ١٩٨٥ م .

● والأنبا يوحنا قلته - وهو كاثوليكي - مصري -: «أوافق تمامًا على أن أكون مصريًا . . . ومسيحيًا، تحت حضارة إسلامية . . . بل أنا مسلم ثقافة مائة في المائة . . . أنا عضو في الحضارة الإسلامية كما تعلمتها في الجامعة المصرية . . . تعلمت أن النبي، عليه الصلاة والسلام، سمح لمسيحي اليمن أن يصلوا صلاة الفصح في مسجد المدينة . . . فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة . . . التي تجعل الدولة الإسلامية تحارب لتحرير الأسير المسيحي . . . والتي تعلو من قيمة الإنسان كخليفة عن الله في الأرض . . . فكلنا مسلمون حضارة وثقافة . . . وإنه ليشرفتني، وأفخر أنني مسيحي عربي، أعيش في حضارة إسلامية . . . وفي بلد إسلامي . . . وأساهم وأبنى، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة! . . .»^(١).

في ضوء الحقائق التي قدمناها . . . نفهم معنى ومغزى هذه الكلمات، المعبرة عن «عقل - العقلاء» من إخواننا المسيحيين . . . وهي حقائق . . . وكلمات لا قيام معها ولا بعدها لشبهات العلمانيين! . . .

٤ - شبهة غموض المشروع الإسلامي وغيبية برنامجه

والشبهة الرابعة، من شبهات العلمانيين، هي :

أن الإسلام «الدين» - إسلام العقائد، والشعائر، وعلاقات المسلم بخالقه - واضح كل الوضوح . . . لا غموض فيه ولا إبهام . . .

وليس كذلك إسلام «الدولة» - إسلام السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ومختلف شئون العمران - . . .

وفي عالم العلم والمعلومات، فإن الناس لا يقبلون أن يقادوا إلى المجهول الغامض، أو الغموض المجهول . . . فأين هي «البرامج» التي يقدمها الإسلاميون للناس، ليستجيب من يستجيب عن بيئة، ويرفض من يرفض عن بيئة؟! .

(١) من حوار دار عقب محاضرة لى - في جمهور من النخبة المسيحية . . . الممثلة لمختلف الطوائف - دعت إليها «اللجنة المصرية للعدالة والسلام» - عنوانها «آثر البعد الدينى فى الاشتراك فى العمل العام» بفندق الحرية - عصر الجديدة - بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٩١ م.

ومنذ البداية . . بداية رد هذه الشبهة من شبهات العلمانيين - وهى من أشهر
الشبهات لديهم ، وأكثرها ذبوعاً - نقول : إن الإسلاميين ، عندما يدعون الناس إلى
إسلامية السياسة والدولة وال عمران ، بتحكيم شريعة الله فى شئون الإنسان ، الخليفة عن
الله ، فإنهم لا يدعون الناس إلى أمر «مجهول» . بل إنهم لا يدعون الناس إلى أمر
«جديد» ، حتى يصح أن يكون «مجهولاً»؟! . .

إننا ، بالدعوة إلى إسلامية حياتنا الدنيا كلها ، لتكون فى ميزاننا بالدار الآخرة . .
التي هى خير وأبقى . . بل والتي هى الجديرة بالوصف الحق للحياة - ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ
الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت :
٦٤]! إنما ندعو الناس إلى «العودة إلى المؤلف» الذى ألفتة الأمة ، الذى حقق لها
وحدثها كأمة ، وأثمر لها دولتها المتميزة ، التى فتحت فى ثمانين عاماً أكثر مما فتح
الرومان - سادة الفتح الغربى - فى ثمانية قرون - وشتان بين فتح «الإحياء» وفتح «المسخ
والنسخ والتشويه»؟! . .

ندعو الناس إلى «العودة إلى المؤلف» الذى أثمرت حاكميته - عندما احتكمت إليها
الأمة - حضارة غيّرت بالتوازن ، الذى تحقق للإنسان فى ظلها دون سواها ، فى كل
أطوار تاريخه المعروف . .

ندعو الناس إلى «العودة إلى المؤلف» الذى عاشوه ومارسوه وتفسوه ثلاثة عشر
قرناً . . كانوا فى عشرة منها - قبل تراجعهم الحضارى العارض - العالم الأول . .
والمنارة الوحيدة المضيئة على هذا الكوكب الذى عليه نعيش . .

فالعودة إلى إسلامية السياسة والدولة وال عمران ليست بالأمر الجديد على أمتنا ،
حتى تكون أمراً «مجهولاً»! . .

ونحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين :

أ - منهاج الإسلام وشريعته ، وأحكام الله وسنة رسوله ﷺ فى شئون الاجتماع
الإنسانى ، وسياسة العمران البشرى . . . وهو واضح لكل عاقل . . . ومتميز عن نظائره
فى الحضارات الأخرى . . وهو ثابت - لأنه وضع إلهى - لثوابت الحياة - وإليه احتكمت
الأمة ، قبل الاختراق العلمانى ، الذى لم يتعد تاريخه القرن إلا بقليل . .

ب- والمعالم الرئيسية في تراثنا الفكري والحضارى . . . وهى التى قعدت هذا المنهاج الإسلامى فى مختلف علوم حضارتنا، الشرعية منها والمدنية - مثل: فلسفة عقيدة الأمة فى علم التوحيد . . . وفلسفة قانونها فى علم أصول الفقه . . . وثوابت وكليات فقه معاملاتها . . . والصبغة الإسلامية فى علومها الإنسانية . . . والفلسفة الإسلامية لعلومها الطبيعية - سن الله فى الأنفس والآفاق . . .

فهذه المعالم، هى الأخرى واضحة لكل الذين يشملهم مصطلح «أهل الذكر» . . . والعلم «بهذه العلوم والفنون» . . . وهذه الثوابت التراثية، التى جسدت منهاج الإسلام . . . لا جديد فى دعوتنا إليها حتى يتوهم فيها غموض! . . . ولذلك، فنحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين هذه المعالم الواضحة، فى مشروع ودعوة الإسلاميين الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران . . . وبين مستجدات واقعنا المعاصر، ومعالم المستقبل الذى نبشّره . . . ففى هذه المستجدات . . . وفى معالم المستقبل، مناطق كثيرة، وحقول عدة ما زالت تحتاج من العقل المسلم - المؤمن بالمنهاج الإسلامى، فى إسلامية الحياة الدنيا . . . والمنحاز إلى تطبيق وإعمال هذا المنهاج - إلى مزيد ومزيد من الاجتهاد والتجديد، والخلق والإضافة والإبداع! . . .

ج- لقد قطع الفكر الإسلامى المعاصر شوطاً ملحوظاً فى بلورة «المعالم العامة» لـ «المشروع الحضارى الإسلامى»، المرشح ليكون «دليل عمل» للمد الإسلامى المعاصر، يلتقى الضوء على «الصورة الإسلامية» للنهضة المنشودة . . . ففى عشرات الكتب التى أبدعها أهل الاجتهاد والتجديد، فى العقود الأخيرة - بل ومنذ تبلور تيار اليقظة الإسلامى الحديث، بربادة جمال الدين الأفغانى - تحدد الكثير من معالم هذا المشروع . . .

وبقى أن ينهض «أهل الفكر» بصياغة هذه المعالم لهذا المشروع الحضارى - المبتوثة فى عديد من الكتب - فى أعمال فكرية محددة، تيسر للناس التماسها كفن متميز، من فنون الإبداع والتأليف . . .

د- كذلك قطع الإسلاميون - من «أهل الفكر» و «أهل الحركة» خطوات ملحوظة فى «تحديد السياسات»، التى تمثل، فى الوضوح الفكرى، والتفصيل العملى، بالنسبة لجمهور الأمة، مرحلة جديدة تقترب بمعالم المشروع الحضارى - العامة - من ميدان

الممارسة والتطبيق . . بل لقد تقدمت العديد من الحركات ، والتيارات الإسلامية ، إلى الأمة بوثائق هذه «السياسات» ، فلقيت القبول ، ونالت بها هذه الحركات والتيارات ثقة جماهير عريضة ، في العديد من عمليات الاقتراع الجماهيري . . سواء على مستوى الأمة ، لاختيار المؤسسات النيابية . . أو على مستوى النخبة ، لاختيار مجالس النقابات المهنية ، والاتحادات الطلابية . .

فيقدر ما يتاح للمنهاج الإسلامي من فرص الذبوع . . ويقدر ما يتاح للإسلاميين من حرية العمل . . بقدر ما يتجسد «المنهاج» في «سياسات» تزيد مساحة الوضوح للمشروع الإسلامي ، إزاء مستجدات الواقع المعاصر ، ومعالج المستقبل المنشود . .

إن علاقة الدين بالدولة . . والصورة المقترحة للشورى المعاصرة . . وفلسفة الإسلام في الاقتصاد والثروات والأموال . . وعلاقة الرجل بالمرأة . . ومكانة المرأة في الدولة الإسلامية العصرية . . والمعالم المتميزة لحقوق الإنسان في الإسلام . . وأسلوب المنهج الإسلامي في التغيير . . وتكوين تراثنا الإسلامي في فقه المعاملات وتحديد المساحات التي لا تزال بحاجة إلى اجتهاد جديد . . وصورة العلاقة بين أقطار دار الإسلام . . والعلاقة بين عالم الإسلام وبقية العالم . . إلخ . . إلخ .

وكذلك علاقة الإسلام بالمعارف والعلوم الإنسانية . . وضوابطه الأخلاقية لتطبيقات وفلسفات العلوم الطبيعية . . إلخ . . إلخ .

كل هذه المشكلات والقضايا ، قد وضحت الكثير من معالمها لدى التيار الغالب - تيار الوسطية الإسلامية - بين الإسلاميين المعاصرين . . وإذا كانت الحياة الفكرية الإسلامية قد عرفت في العقود الأخيرة ، عدداً من موانيق «الدساتير الإسلامية» و «حقوق الإنسان» . . فإن مزيداً من هذه الجهود ، وأمثالها ، كفيل بتحقيق المزيد من تجسيد «المنهج الإسلامي الواضح» و «ثابت الفكر والحضارة» في «سياسات» أكثر تحديداً . . وأكثر قدرة على الاقتراب من حقول الممارسة والتطبيق . .

هـ - أما «البرامج التفصيلية» ، التي تفصل «السياسات» إلى «خطط تنفيذية» . . فإننا نقول للعلمانيين الذين يصيرون باحثين عنها ومفتقدين إياها في أدبيات الإسلاميين . . نقول لهم : إن «البرامج التفصيلية» يستحيل أن تأتي في الصورة الطبيعية والحقيقية

لمهمتها - برنامج تغيير الواقع - إلا إذا قبض واضعوها على زمام الواقع ؟! . . ولم يحدث في تاريخ الدعوات ولا الثورات - سماوية كانت أو وضعية - أن وضعت دعوة إصلاح أو ثورة انقلا بية ، « البرامج التفصيلية » لـ « تغيير الواقع » قبل أن تقبض على هذا الواقع ، لتحيط بتفاصيله خيراً ؟! . . فالصياح العلماني : أين « البرامج التفصيلية للإسلاميين » التي تبدد « الغموض » في الطرح الإسلامي . . هو صياح أناس يهرفون بما لا يعرفون ! . .

إننا لا ندعو الأمة إلى « اختراع جديد » ، حتى يكون « غامضاً » أو « مجهولاً » . . وإنما نحن ندعوها إلى « العودة إلى ذاتها » وإلى « هويتها » وإلى « مآلوفها » الذي آمنت به ، ولا تزال ، والذي احتكمت إليه . . وتسعى الآن للعودة إلى تحكميه . . والذي أثمر دولتها . . ووجدتها كأمة - وصيغ حضارتها بصيغة الله « صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ » [البقرة : ١٣٨] ندعوها إلى « العودة للمنهاج » الذي جعل منها العالم الأول ، في هذا الكوكب ، لأكثر من عشرة قرون . . والذي اقترن تطبيقه بتقدمها ، في علوم الدين والدنيا . . فهي تعرفه جيداً . . بالعقل ، وبالنقل ، وبالوجدان ! . . كما تعرف أن تخلفها الذاتي ، واستضعاف الأجنبي لها قد ارتبطا بتراجعها عن تحكيم هذا المنهاج . .

فالفريب هو العلمانية ؟! . . وليس طريق الإصلاح لدنيا نا بدين الإسلام ؟! . .

ومرة أخرى نذكر العلمانيين بكلمات الإمام محمد عبده :

« إن سبيل الدين ، لمريد الإصلاح في المسلمين ، سبيل لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين ، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً . .

وإذا كان الدين كافلاً بهتذيب الأخلاق وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟! » (١)

(١) [الأعمال الكاملة] ج ٣ ص ٢٣١ .

فالفريب والمجهول والغامض، ليس السبيل الإسلامى فى النهضة، والتغيير والإصلاح!

وإذا كان محمد عبده قد كتب هذا فى بداية تلمس أمتنا لمعالم الطريق بنهضتها الحديثة، وعندما كانت «الخيارات غير الإسلامية» للنهضة مدهشة تخطف أبصار الكثيرين.. ألا يليق بغير الإسلاميين أن يزداد تأملهم لهذه الكلمات، بعد أن سقطت تلك «الخيارات» على النحو الذى أصاب حتى أعداءها بالذهول؟!..



وحتى هذه المساحات من الاجتهادات لفقهاء المستجدات والمستحدثات المعاصرة.. والثنى لم تتضح معالمها فى الفكر الإسلامى المعاصر.. فإنها لا تبرر اتهام التوجه الإسلامى والطريق الإسلامى بالغموض.. فليس بين عقلاء الإسلاميين.. ونيارهم الوسطى العريض.. من يتصور تطبيق إسلامية السياسة والدولة والعمران بين عشية وضحاها.. فالتغيير الإسلامى هو نهضة إصلاحية عظمى، تقويم جدلاً وحواراً بين «الفكر» وبين «الواقع».. ومن خلال هذا الحوار والجدل، يقترب «الفكر» من الواقع فيكشف له «الحكم» الإسلامى الأنسب لحكم حركته.. ويقترب «الواقع» من حركة الفكر، فيشرح لها الاجتهاد المعاصر والملائم..

فهى عملية كبرى.. ومتدرجة.. ومتنامية.. إلى أن تكتمل إسلامية العمران الإنسانى فى مجتمعات الإسلام..

وإذا كانت تطبيقات عصر البعثة النبوية قد تدرجت حتى اكتملت - عبر ثلاثة وعشرين عاماً - هى عمر توالى الوحي على رسول الله ﷺ - فإن هذا التدرج لم يكن، فقط، بسبب تدرج التشريع.. وإنما اقتضاه، أيضاً، التدرج فى «تهيئة الواقع» لتطبيق «الأحكام».. فتزِيل «الحكم» على «الواقع»، وعقد القران بينهما، لا يتوقف، فقط، على وجود «الحكم - الحق».. وإنما يتوقف، أيضاً، على «تهيئة الواقع» لأن تُحكم حركته بهذا «الحكم - الحق»..

ويصدد نهضتنا الإسلامية المنشودة.. فالشريعة كاملة.. لكن الاجتهاد لمستحدثات العصر أمامه مساحات هى مهام فى جدول أعمال المجتهدين والمجددين.. وأيضاً

فهذا الواقع الذي شوه التغريب إسلاميته، ومسخت العلمانية هويته، في حاجة إلى التغيير الذي يهيئه لتقبل الإسلامية. . . فالترج، في العودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران حتمية يدركها أهل الذكر من الإسلاميين. . . ولعل في كلمات الإمام أبي الأعلى المودودي [١٣٢١ - ١٣٩٩ هـ ١٩٠٣ - ١٩٧٩ م] في هذه القضية القسول الفصل في هذا الموضوع. . .

لقد تحدث الرجل عن «الترج» الذي اقتضاه «تغريب» فكرنا وواقعنا. . . وعن «الترج» الذي تقتضيه «إسلامية» هذا الفكر وهذا الواقع من جديد! . . .

«فالإنكليز - [في الهند] - صرفوا مدة قرن كامل تقريباً في تبديل نظام البلاد القانوني وبدلوا نظام حياتها أولاً شيئاً فشيئاً، وأعدوا رجالاً لا يتفكرون، ولا يعملون، إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم، وعملوا عملاً متواصلًا على تغيير أذهان الناس، وأخلاقهم، ونظامهم الاقتصادي، بنشر الأفكار، وتأثير السلطة والاستيلاء، أى ظلوا يلغون القوانين القديمة وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة، على قدر ما ظلت تأثيراتهم المختلفة تغير من نظام هذه البلاد الاجتماعي. . .»

ثم تحدث عن ضرورة سلوك طريق «الترج» لأسلمة «الفكر» و«الواقع» اللذين تغربا. . . فقال:

«... ونحن، إن كنا نريد الآن إحياء القانون الإسلامي وتنفيذه من جديد في دولتنا الفتية - [باكستان] - فإنه من المستحيل قطعاً أن نمحو آثار الحكم الإنكليزي، ونثبت مكانها آثارنا الجديدة من عندنا بهزة واحدة من القلم. . . إن تغيير نظام البلاد القانوني دفعة واحدة - إن أمكن، على فرض المحال - لا يكاد يجدي بشيء؛ لأن نظام الحياة ونظام القانون لا بد أن يكونا فيها على غير ما علاقة، بل متضاربين بينهما، ولا بد أن ييؤ هذا التغيير بمثل الفشل الذي ييؤ به غرس شجرة في أرض وطقس لا يلائمان طبيعتهما. فمن المحتوم - إذن - ألا يتم هذا الإصلاح والتغيير المنشود إلا على مبدأ التدرج، وأن لا يتغير نظامنا القانوني إلا بطريق متزن يساير التغيرات الخلقية والثقافية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية في البلاد. . .»

فالمطلوب: تهيئة «الواقع» ليكون «إسلامياً»، وفي ذات الوقت: صياغة «الحكم»

الإسلامي، الذي يحكم حياة وحركة هذا الواقع الإسلامي... وفي خلال هذه العملية من التفاعل والحوار والجدل بين «الفكر» وبين «الواقع» يكتمل الفكر... وتكتمل مساحات الفراغ فيه!..

ثم تحدث المودودي عن أن سنة التدرج في التغيير هي سنة الإسلام ومنهاج رسول الله ﷺ. «فنحن إذا درسنا القرآن والسنة دراسة عميقة، علمنا، بدون التباس ولا ارتياب، كيف وبأي تدرج وانسجام تم الانقلاب الإسلامي في بلاد العرب على يد النبي ﷺ، فقد نفذ قانون الوراثة في سنة ثلاث من الهجرة، وتمت قوانين النكاح والطلاق - شيئاً فشيئاً - إلى سنة سبع، وما زالت القوانين الجنائية تنفذ مادة مادة إلى أن اكتملت في سنة ثمان، وما زال يعمل بصفة غير منقطعة إلى عدة سنوات لتمهيد الأرض وتوطيد الجو لتحريم الخمر، إلى أن أعلن تحريمها النهائي بصفة قطعية في سنة ثمان، والربا، وإن كان قد نعى على المتعاملين به بكل صراحة، لم يُلغ على الفور مع قيام الدولة الإسلامية في المدينة، ولكن لما تم العمل لإفراغ نظام الاقتصاد كله في القوالب الجديدة، أعلن تحريمه وإلغاؤه بصفة نهائية قطعية في سنة تسع.

فكانه ﷺ كان في كل ذلك كمهندس جمع حوله البنائين والفاعلين، لرفع بناء كان قد خطّ له رسماً في ذهنه، واستجمع له الوسائل والأسباب، ومهد له الأرض، وحفر له الأساس، ثم ما زال يرفعه من كل جهة، واضعاً لبنة فوق لبنة، حتى أكمله أخيراً، بعد بذل الجهود لعدة سنوات متواصلة...»^(١).

فنحن لا ندعوا الناس إلى «غامض» أو «مجهول»... ولا نقفز على ما لا يزال في «واقعنا» أو «فكرنا» غامضاً! أو مجهولاً، فالخيار الحضاري واضح... والجدل مستمر مع «العقبات»!..



(١) في تفصيل رأي المودودي حول هذه القضية، انظر كتابه [القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان] ص ١٨٩ - ١٩٧ ترجمة محمد عاصم الحداد. طبعة بيروت - ضمن مجموعة عناونها «نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون» - سنة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م. وانظر كذلك كتابنا [أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية] ص ٢١٠ - ٢١٨. طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

٥- شبهة اقتران المشروع الإسلامى بالعنف

والشبهة الخامسة - والأخيرة - من شبهات العلمانيين ، هى قولهم :

إن التوجه الإسلامى مقترون بالعنف والدموية والإرهاب . . وإذا كان هذا هو حاله ، وهو بعيد عن السلطة والسلطان ، فأى عنف وأية دموية سيشتيعهما فى المجتمع إن هو قبض على السلطان ؟! . .

ونحن فى ردنا هذه الشبهة من شبهات العلمانيين ، لا ننكر أن فى تيار اليقظة الإسلامية المعاصر فصيلاً غاضباً محتجاً يسلك إلى مقاصده سبيل العنف والجهاد - بمعنى القتال - ويسىء الظن بسبيل التغيير السلمية . . بل ويهاجم أصحابها هجوماً عنيفاً! . .

لا ننكر وجود هذا الفصيل بين فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر . . لكننا ننكر ، ونستنكر ذلك المكر العلمانى - الغربى والمحلى - الذى لا يرى فى تيار اليقظة الإسلامية إلا فصيل العنف والغضب . . حتى لكأنه لا يرى فى «الإنسان» إلا «أنياه وأظافره»! . . والذى يتجاهل أن عنفه العلمانى - عنف الدول العلمانية - التى أدخلت التيار الإسلامى إلى أتون المحنة ، عقوداً متتالية - هو الأب الشرعى لعنف هذا الفصيل . . المحدود العدد . . والتأثير . . والعالى الصوت ، ككل أصوات الغضب والاحتجاج! . .

نحن نعتز بوجود هذا الفصيل الغاضب والعنيف . . ولكننا نستنكر المكر العلمانى الذى يحتزل كل التيار الإسلامى فيه - وندعو إلى رؤية موضوعية لنشأة وتطور تيار اليقظة الإسلامية ، الحديث المعاصر ، حتى يكون التعامل معه - كأعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه - على بينة . . وبموضوعية . . لا بد منهما لكل الأطراف . . المناصرين له . . والذين يرتابون فيه . . والذين يناصبونه العداء! .

إننا بإزاء «ظاهرة - فكرية» ذات علاقة وثيقة بملازمات وعوامل - داخلية وخارجية - أفرزتها ، وعملت على تشكيلها على هذا النحو الذى هى عليه الآن . . وفى مقدمة «التحديات» التى تبلور تيار اليقظة الإسلامية لمواجهةها يبرز تحديان :

● التخلّف الموروث عن عصور تراجعنا الحضارى . . منذ الاختراق الجزئى لحاكمية الشريعة، فى العصر المملوكى . .

● والتغريب الذى اخترق بالعلمانية فكرنا وواقعنا، مع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة . .

فقبل عصرنا الحديث - والاختراق العلمانى الغربى - كانت دعوات التجديد والاجتهاد - الفردية - دائمة ودائمة، فى محاولاتها لإيقاظ الأمة، وتجديد حضارتها، وإخراجها من حقبة التراجع، ومعالجة هذا «التخلّف الذاتى» الذى لحق بفكرها وواقعها . فلما جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التى بدأت - بعد سقوط الأندلس - بالانتفاف حول عالم الإسلام، واقتطاع الأقاليم من أطرافه . . ثم بدأت الغزو لقلبه بحملة بونابرت، على مصر [١٢١٣هـ - ١٧٩٨م] . . حدث وأضافت هذه الغزوة - المسلحة «بفكر» عصر النهضة الأوروبية - مع «قوة» الثورة الصناعية الغربية - أضافت إلى تحدى : «التخلّف الموروث» تحدى : «هيمنة التغريب العلمانى» . . فكانت بداية اليقظة الإسلامية الحديثة، على يد جمال الدين الأفغانى [١٢٥٤ - ١٣١٤هـ - ١٨٣٨ - ١٨٩٧م] - منذ العقد السابع للقرن الميلادى التاسع عشر - بداية حقبة متميزة على طريق التجديد الإسلامى، يواجه به الاجتهاد الإسلامى الحديث جناحى التحدى الحضارى : «التخلّف الموروث» و «هيمنة التغريب العلمانى» . .

ولقد كان طبيعياً، وفقاً لسنة النشأة والمسيرة والتطور - للظواهر الفكرية - أن تبدأ هذه المرحلة المتميزة فى جهاد أمتنا للنهوض الحضارى، بتبلور «العقل» لهذا التيار . .

ونحن عندما نتأمل تيار «الجامعة الإسلامية»، الذى تبلور من حول جمال الدين الأفغانى - على امتداد أقطار ديار الإسلام - فإننا نجد حركه «صفوة» و «نخبة» و «علماء» و «قادة» . . .

وحتى عندما تجسد هذا التيار فى «تنظيمات» - علنية . . أو سرية - نجده قد وقف عند هذه الأطر وتلك الحدود . . أطر وحدود «الصفوة» و «النخبة» و «العلماء» و «القادة» ولم يتجاوزها إلى تنظيمات «العامة» و «الجماهير» . .

في «الحزب الوطني الحر» - الذي كونه الأفغانى بمصر - فى سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادى . . . ومن بعده التنظيم الأسمى الإسلامى . . تنظيم : «جمعية العروة الوثقى» - التى تكونت فى ثمانينيات ذلك القرن - «بعقودها» المنتشرة فى عدد من البلاد الإسلامية و «جمعية أم القرى» - التى كونها الكواكبي - إلخ . . كلها كانت «تنظيمات» «نخبة» . . وقادة . . وعلماء» . .

فلما آتت حركة «العقل» - عقل اليقظة الإسلامية - أكلها - وخاصة من خلال فكر الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] ومدرسة «المنازل» التى حمل لواءها الشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م] قرابة الأربعين عاماً . .

ولما حدث وعمت بلوى احتلال الغرب للأرض الإسلامية - خلال الحرب الاستعمارية العالمية الأولى ، وفى أعقابها - . . وتخلقت للتغريب والغزو الفكرى «نخبة» و «صفوة» من أبناء الأمة ، بل وقامت أحزاب منها ترى فى تقليد الغرب ، واستلهاهم كامل نموذج الحضارى ، السبيل إلى التحرر السياسى من استعمارهم العسكرى . . عندما عمت هذه البلوى الغربية كل أوطان عالم الإسلام ، وتهددت «هوية الأمة» ، استدعى تعاضم التحديات إشراك «الأمة» فى المواجهة - وليس فقط «العقل» . . والصفوة» . . فكانت ثمرات الزلزال الذى مثله سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢ هـ ١٩٢٤ م] . . وما أعقبه من كتابات تعلمن الإسلام ؛ ليقبل المسلمون النموذج الغربى . . وتشكك فى صدق القرآن الكريم ، لتكرس الهزيمة النفسية . . كانت ثمرات هذا الزلزال ، وتضاعف حدة مخاطر التحديات : استدعاء «النخبة» «للأمة» . . كى تدخل ميدان المواجهة . . فشهدت القاهرة [١٣٤٥ هـ ١٩٢٧ م] - بعد فشل مؤتمر الخلافة - انعقاد مؤتمر الصفوة ، الذى كون «جمعية الشبان المسلمين» . . كما شهدت مصر [١٣٤٦ هـ ١٩٢٨ م] قيام «جماعة الإخوان المسلمين» ، أولى التنظيمات الجماهيرية لليقظة الإسلامية فى عصرنا الحديث ، فكان قيامها إيذاناً بتخلق «جسم» لـ «عقل» اليقظة الإسلامية ، الذى تبلور فى تيار الجامعة الإسلامية على يد الشيخ جمال الدين الأفغانى . . وإيذاناً بتطور نوعى فى مسيرة ظاهرة التيار الإسلامى الحديث . .

ومنذ ذلك التاريخ - تاريخ نشأة الإخوان بإمامة مرشدها الشيخ حسن البنا [١٣٢٤ - ١٣٦٨ هـ ١٩٠٦ - ١٩٤٩ م] - تجاوزت اليقظة حدود «الصفوة» إلى نطاق «الجمهور»، لا في مصر وحدها، بل وعلى امتداد عالم الإسلام... سواء أكان ذلك في إطار «الإخوان» - كوعاء تنظمي - أو في إطار أوعية تنظيمية مشابهة - كالجماعة الإسلامية - في شبه القارة الهندية - وغيرها من الجماعات..

ولقد كان طبيعياً أن تتطور مناهج الفكر في هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التي سادت في مرحلة الأفغانى، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم من أعلام تيار «الصفوة».. والنخبة».. فتعدد الحركات، بتعدد الأوطان، يبرز القسّمات المحلية أكثر من ذي قبل... وجماهيرية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة، والتوفيقية، وتبتعد عن الجرعَات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية أكثر من ذي قبل... كما تضيف هذه الجماهيرية والعلمية خبرات في الممارسات الإسلامية بمبادئ حياتية - اقتصادية... واجتماعية... وتربوية... وثقافية... وشبه عسكرية - إلخ... إلخ لم تكن متاحة للتّيار في مرحلة «الصفوة».. والنخبة»..

وإذا كان تألّق عقلانية الأفغانى، ومحمد عبده، لم يخب فيما سطره حسن البنا من كتابات، فإن هذا التألّق في فكر المرشد لم يجد ما يماثله في المستوى يعقُول جمهور «التنظيم»!..

فلما حدث ودخلت جماعة الإخوان محنتها الأولى [١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م] ومحنتها الثانية [١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م] بدأت تتخلّق في صفوف بعض شرائحها - وخاصة الشريحة الشبابية - أمام قسوة المحنة، وبشاعة الامتحان «أنياب... وأظافر» لـ «الجسم» الإسلامي، اتخذت شكل فصيل «الغضب... والرفض - والاحتجاج»، ذلك الذي بدأ «بمعالم الطريق»، للشهيد سيد قطب [١٣٢٤ - ١٣٨٦ هـ ١٩٠٦ - ١٩٦٦ م].. ثم جماعات اعتزال الواقع، وتغيّره بالعنف المسلح... والتي جمعها وجمعها الحكم على المجتمعات الإسلامية ونظمها وحكوماتها بـ «الكفر» و «الجاهلية»..

ومع فصيل الرفض والغضب والاحتجاج هذا وقف - موضوعياً - وإن لم يلجأ

للعنف المسلح - فصيل «التقليد» ، الذى ظل متميزاً ، تاريخياً ، عن تيار الجامعة الإسلامية . . وهو الفصيل الذى ارتبط تصاعد رفضه أو هبوطه بمقدار ما واجهت بيئاته من «تغريب» أو «تجديد» ؟ ! .

وهكذا . . عبر قرن من الزمان - من ستينيات القرن التاسع عشر الميلادى إلى ستينيات القرن العشرين - تبلور لتيار اليقظة الإسلامية : «العقل» . . و «الجسم» . . و «الأنبياء والأطافر» . . فغدا أبرز ظواهر العصر الفكرية ، التى يحسب حسابها كل دارس ، أو مخطط للفكر والواقع فى عالم الإسلام .

وهكذا أيضاً . . عرفت مناهج الفكر فى هذا التيار :

(أ) منهج الإحياء والتجديد والاجتهاد ، الذى توجه به «عقل» الجامعة الإسلامية إلى «النخبة» . . والصفوة . . وهو الذى تمثل فى تراث الأفغانى ، ومحمد عبده ، بالدرجة الأولى . . وكان تركيز هذا المنهج على نقد تراث عصر التراجع الحضارى . . والدعوة إلى العودة للمنابع الجوهرية النقية للإسلام - الكتاب . . والسنة الصحيحة . . مع إعلاء مقام العقل فى تفسير النقل . . واستلهاهم ثوابت التراث كحلقة وسيطة بين المنابع وبين الاجتهاد للواقع الإسلامى الجديد . . مع نقد للنموذج الغربى ، وتحذير من أن يكون هو البديل لتخلفنا الموروث ! وإن دراسة متأنية لتراث أعلام الجامعة الإسلامية ، فى مرحلة «الصفوة» . . والنخبة» لتستطيع أن تضع يدها وتكشف لعقلنا عن كثير من معالم المشروع الحضارى ، الذى اجتهد هؤلاء الأئمة لصياغته ؛ كى تهتدى به الأمة فى مواجهتها للتخلف الموروث ، وللتغريب الغربى على حد سواء . .

(ب) ومنهج الإحياء والتجديد ، الذى توجهت به «الحركات» الجماهيرية إلى «الأمة» . . وهو الذى حافظ ، إلى حد كبير . . وأحياناً إلى حد ما . . على روح الإحياء والتجديد والاجتهاد ، التى ورثها عن أعلام «الصفوة والنخبة» ، مع مراعاة الصيغ الملائمة لمستوى «العامية» . . والجمهور . . ومع الإبداع فى المجالات الاجتماعية والشعبية التى لم تعرفها تنظيمات حقبة «الصفوة» . . والنخبة» . .

(ج) ومنهج الرفض والغضب والاحتجاج - بفصيليه المتميزين - والذى نسلح

أحدهما بالجهاد المسلح . . وتحصن الآخر بظواهر النصوص! . . بعد أن اتفقا، بشكل عام وتقريري، على تكفير الواقع وجاهليته . . لقد اجتمع هذا الفصيل - بجناحيه - على الرفض للواقع، والغضب منه، والاحتجاج عليه . . مع تميز الجناح التقليدي بالترس بالماضي وظواهر نصوصه . . وتميز الجناح الجهادي بالتقليد في المقاصد وفي التعامل مع النصوص، مع الاجتهاد في الوسائل والأدوات الانقلابية التي رآها سبلا للتغيير المنشود! . .

فأهل العنف: فصل من فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر - وفصيل محدود العدد والتأثير - وهو «رد فعل للعنف العلماني» . . وليس هو «الفعل» فضلا عن أن يكون هو كل تيار اليقظة الإسلامي المعاصر! . .

وإذا لم يكن «العنف» - كما يشهد بذلك واقعنا المعاصر - خصيصة إسلامية . . بل إنه ظاهرة تخلقت في الكثير من الأنساق الفكرية الوضعية . . والدينية غير الإسلامية، لعوامل وملابسات معروفة ومدروسة . . فإننا ندعوا العلمانيين إلى كلمة سواء:

• لنرفض مطلق «العنف» في سبل ووسائل التغيير الداخلي:

• ولنفتح كل القنوات السلمية للتغيير أمام كل تيارات الفكر في بلادنا . . قنوات التفكير . . والتعبير . . والتنظيم . .

• ولنتفق على أن معيار التدافع - ولا نقول الصراع - بين هذه التيارات، وطريق تبادل الواقع - في «الدولة» و «الأمة» - وفق الآليات التي تعارفت عليها الإنسانية المعاصرة: الاقتراع الحر النزيه! . .

• والخارجون على هذه الكلمة السواء . . لتتفق على معاملتهم معاملة «المجرمين» - لا أهل الرأي والفكر - بصرف النظر عن الفكر الذي يعتنقون . .

فهل يستجيب العلمانيون لدعوتنا إلى هذه الكلمة السواء!؟ . .



بصرف النظر عن الجواب - والذي نرجو أن يكون بالإيجاب - . . فلقد سقطت كل

شبهات العلمانيين ، التي يتصايحون بإثارتها في وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران ! . . وبذلك انتفت شبهات عن هذه الإسلامية . . التي هي السبيل إلى صياغة النموذج الإسلامي للإنسان : الإنسان الخليفة عن الله ، سبحانه وتعالى . . والتي تتجاوز كونها الخيار الحضارى المحقق لتوازن الإنسان - في المعرفة والممارسة - ولسعاده في هذه الحياة الدنيا . . إلى حيث تكون السبيل إلى إقامة الواجب الإلهي والتكليف الدينى . . والشرط لسعادة الإنسان في دار الخلود . .

أسئلة... إلى العلمانيين

والآن

وبعد أن قام برهان العقل والنقل على أن إسلامية السياسة والدولة والعمران ، فى الفكر والمعرفة ، وفى الممارسة والتطبيق ، فضلاً عن أنها هى المحفقة لسعادة الإنسان فى حياته الدنيا ، بإقامتها مقومات توازنه المعرفى على كتابى «الوحى» - المقروء - و «الوجود» - المنظور - الجامعين لمعارف عالمى «الغيب» و «الشهادة» . . ومقومات توازنه الحياتى ، بتلبية احتياجاته الروحية والمادية . .

وفضلاً عن تحقيق هذه الإسلامية لسعادة الإنسان الدنيوية . . فإنها - بشهادة برهان العقل والنقل - هى - أيضاً - المحفقة لسعادته الأخروية ، لقيام الثانية على الأولى ، وذلك للعروة الوثقى القائمة بين صلاح الدارين ، والسعادة فيهما . الأمر الذى جعل من هذه الإسلامية للسياسة والدولة والاجتماع والعمران قياماً بفريضة إلهية . . وليس ، فقط ، تحقيقاً لمصلحة ومنفعة دنيوية ، وإقامة لبنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهى للإنسان فى عمارة الأرض . . أى أن هذه الإسلامية هى الإقامة والأداء للأمانة التى حملها الإنسان ، عندما أبت حملها الموجودات غير المختارة ، من السموات والأرض والجبال ! . .

الآن . . بعد أن قام البرهان على مذهب الإسلام فى هذه القضية . . وبعد أن عرضت هذه الدراسة لتاريخنا الحضارى ، الذى جسدت هذه المذهبية الإسلامية . . فلم تقف ، فى تاريخنا ، عند حدود الفكر النظرى . . وبعد أن عرضنا لبواكير الاختراق لسياج هذه الإسلامية . . ثم لعموم بلواها . . ولوقف الأمة من هذا الاختراق . . ثم رددنا شبهات العلمانيين ، على النحو الذى بددها ، ورد كيدهم إلى نحورهم . .

الآن . . . وفي ختام هذه الدراسة . . . فإننا نتوجه بعدة أسئلة إلى العلمانيين ، في محيطنا العربى والإسلامى . . طالبين منهم التفكير فيها . . والإجابة عليها . . وتأمل مكانهم وموقعهم - على ضوء إجاباتهم - من دنيا المسلمين ومن دين الإسلام !

١- والسؤال الأول ، الذى نسأله للعلمانيين ، هو عن :

● «الأيديولوجية» - الفكرية - الأقدر على تحريك أمتنا للنهضة ، فى مواجهة التحديات الراهنة ؟؟ . .

أهى الإسلام ؟ . . أم الليبرالية الرأسمالية ؟؟ . .

لقد سقطت الأيديولوجية الوضعية الماركسية . . والتي كان قيامها يتيح للعلمانيين أن يقولوا لنا ، عندما نتحدث عن مآزق الحضارة الغربية : إن الغرب ليس فقط الرأسمالية ، التى تنتج لذات الإنتاج ، وتستهلك لذات الاستهلاك ، وتحقق الوفرة المادية ، والقوة المتجبرة لذات القوة المتجبرة ، والغنى الفاحش لذات الغنى الفاحش . . حتى لقد حققت أعلى معدلات الوفرة المادية والقوة المتغطرة ، فى ذات الوقت الذى حققت فيه لإنسانها أعلى معدلات القلق والتشيؤ والانتحار والتحلل . . فكأنها «مارد - مادي» ينتحر ؟! . .

كان العلمانيون يقولون - قبل سقوط النموذج الماركسى - : إن للغرب وجهاً آخر . . ونموذجاً آخر ، غير هذا النموذج المادى المنتحر . .

والآن . . وبعد «انتحار الماركسية ، على النحو المأساوى الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ «انهيار» الحضارات . .

ما هى الأيديولوجية التى تبشرون بها أمتكم ، التى تعاني من «تخلف موروث» ومن «هيمنة غربية» ؟؟ . .

وهل هناك أقدر من الخيار الحضارى الإسلامى على تحريك موات أمتنا ، بطاقات الاعتقاد المقدس ، لتعوض بهذه الطاقات بعضاً من المسافات التى تفصل بين ضعفنا وبين قوة الآخرين ؟؟ . . فضلاً عن ضمان هذا الخيار الإسلامى توازن نهضتنا ، فلا تدخل بنا فى طريق الانتحار ، الذى دخله الماركسيون . . والذى يسير على دونه الليبراليون الرأسماليون ؟؟ . .

أيهما خير لنهضتنا المنشودة. . . وأقدر على تحريك أمتنا لمواجهة التحديات التي تشدها للتخلف وللتبعية: الإسلام؟؟ أم الليبرالية الرأسمالية؟؟ . .

إننا ندعوكم إلى تأمل أبعاد كلمات هذا الحوار، الذي دار قبل قرن من الزمان - في ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٣م - بين الفيلسوف الإنجليزي سبنسر [Spencer ١٨٢٠ - ١٩٠٣م] وبين الإمام محمد عبده. . . عن حضارة الغرب، السائرة إلى الانتحار عن طريق «الأفكار المادية» التي جعلت «الحق للقوة»!! . . . وعن خطر تقليد الشرقيين «لمظاهر هذه القوة فيما لا يفيد من غير تدقيق في معرفة منابعها» . .

ندعوكم إلى تأمل دلالات هذا الحوار، الذي صدقت عليه حروب وكوارث القرن العشرين:

«سبنسر: إن الإنجليز يرجعون القهقري، فهم الآن دون ما كانوا عليه منذ عشرين سنة.

الإمام: فيم هذه القهقري، وما سببها؟.

سبنسر: يرجعون القهقري في الأخلاق والفضيلة، وسببه تقدم الأفكار المادية التي أفسدت أخلاق اللاتين من قبلنا، ثم سرت إلينا عدواها، فهي تفسد أخلاق قومنا، وهكذا سائر شعوب أوربة.

الإمام: الرجاء في حكمة أمثالكم من الحكماء واجتهادهم، أن ينصروا الحق والفضيلة على الأفكار المادية.

سبنسر: إنه لا أمل في ذلك الآن، هذا التيار المادي لا بد أن يأخذ مدّه غاية حدّه في أوربة، إن الحق عند أهل أوربة الآن للقوة.

الإمام: هكذا يعتقد الشرقيون. مظاهر القوة هي التي حملت الشرقيين على تقليد الأوروبيين فيما لا يفيد، من غير تدقيق في معرفة منابعها.

سبنسر: مُحى الحق من عقول أهل أوربة بالمرّة، وسترى الأمم يختبط بعضها ببعض، ليتبين أيها الأقوى ليسود العالم، أو ليكون سلطان العالم!^(١).

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣ ص ٤٩٢، ٤٩٣.

ألم تصدق نبوءة سبنسر - قبل قرن من الزمان - عن نموذج الحضارة المادية، التي جعلت الحق للقوة . . فاختببطت الأمم بعضها ببعض، ليتبين أيها الأقوى، ليكون سلطان العالم؟! . .

هل تريدون هذا النموذج - الذي أفسد أخلاق اللاتين . . ثم أخلاق الأوروبيين - وعموم الغرب - خياراً لنهضة أمتنا؟! . .

ثم ندعوكم إلى تأمل كلمات الإمام محمد عبده، عن الخيار الحضارى الإسلامى، سبيلاً لنهضة أمتنا . . والتي يقول فيها:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً؟! .

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟! . .» (١)

فهل نعدّل عن الخيار الحضارى الإسلامى إلى غيره؟! . .

هذا هو السؤال الأول:

أيهما أقدر على إنهاء الأمة:

أيديولوجية الإسلام الإيمانية؟ . .

أم أيديولوجية الغرب العلمانية؟! . .

٢- أما السؤال الثانى، فهو عن «رسالة» الوطن، الذى تريدون علمته، إلى العالم من حوله؟؟ ما هى هذه الرسالة؟؟ . .

(١) المصدر السابق . ج ٣ ص ٢٣١ .

إن بلدًا، كمصر مثلاً، رغم أنها الأكثر تقدماً.. وقوة.. والأثقل وزناً في المحيط العربي.. إلا أن هذا البلد إذا كانت رسالته، وصيغة نهضته هي العلمانية.. فإن ذلك سيقطع أواصره مع المحيط خارج الحدود..

إن العروبة - وهي مادة الإسلام.. ولغته - تحقق انتماء مصر إلى قوم يبلغ تعدادهم ٣٠٠ مليوناً.. وإلى وطن يمتد من المحيط إلى الخليج..

أما الإسلام، فإنه يحقق لمصر الانتماء إلى أمة يبلغ تعدادها ملياراً ونصف المليار من البشر.. وإلى وطن يمتد من غانة إلى فرغانة - غرباً وشرقاً - ومن حوض نهر الفولجا إلى ما دون خط الاستواء - شمالاً وجنوباً.. فأيهما نحتاج، في عالم الكيانات العملاقة: الأيديولوجية العلمانية، التي تجردنا من الانتماء إلا إلى داخل حدود القطر والإقليم؟..

أم الأيديولوجية الإسلامية، التي تجعل للإقليم والقطر «رسالة» في المحيط الإسلامي العملاق؟..

تلك كانت رسالة مصر، عبر تاريخ الإسلام.. فهي التي حمت دار الإسلام وحضارته عندما هددت التحديات الخارجية وجودهما.. أمام التتار.. والصليبيين.. والغزوة الغربية الحديثة.. وهي التي حرسَت علوم الشريعة، وعلوم العربية، عبر هذا التاريخ لهذا الصراع..

بل لقد كان حملها لهذه «الرسالة - الشريعة» تحقيقاً لنبوءة نبوية، تنبأ فيها رسول الله ﷺ بفتح أرضها وقلبها للإسلام.. وبحملها لرسالته إلى يوم الدين.. عندما حدث أصحابه فقال: ستُفتح عليكم مصر، فاستوصوا بأهلها خيراً، فإن لكم فيها صहरًا ونسبًا.. واتخذوا من أبنائها جنودًا، فإنهم خير أجناد الأرض، وهم في رباط إلى يوم القيامة!..

تأملوا عبارته ﷺ: «ستُفتح عليكم مصر» - ولم يقل: ستُفتحون مصر».. إنها هي التي اختارت الفتح الإسلامي المبين، ليحمل أبنائها رسالة الرباط في سبيل الإسلام إلى يوم القيامة، كخير أجناد الأرض!.. وهي «نبوءة» صادق على صدقها التاريخ!..

فهل تريدون، بالعلمانية، تجريدنا من «الرسالة- الشريعة» التي حملها إياها رسول الله ﷺ؟ .. ١

ويم يذهب المصري إلى شعوب أمة الإسلام؟ .. بالعلمانية؟ .. أم بالإسلام؟ ..
إن العلمانية بضاعة غربية .. يأخذها من شاء من «بلاد المنبع» .. أما الإسلام، فهو رسالتنا إلى العالمين! ..

فبالإجابة على هذين السؤالين، تحددون مكانكم في «دنيا» المسلمين .. أما الأسئلة التي تتحدد بإجاباتكم عليها مكانتكم من «دين» الإسلام .. فهي:

٣- هل الإسلام «عقيدة» و «شريعة» .. فيكون «دينا» و «دولة»؟ .. أم هو عقيدة وعبادات فقط؟ .. يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ..؟ ..

٤- وهل الحلال والحرام الديني - الذي يزخر به الكتاب الكريم والسنة الشريفة - ملزم في قوانين الدولة والمجتمع والعمران؟ ..
أم هو غير ملزم فيها؟ ..

٥- وإذا قلتم بأن الإسلام «عقيدة» و «شريعة» - تصديقاً للقرآن الكريم: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

.. فهل «يصح» الإيمان الديني مع «إنكار» الشريعة؟ ..

.. وهل «يكتمل» إسلام الدولة والمجتمع والعمران مع «تعطيل» الشريعة؟ ..

٦- وهل «ثوابت» الشريعة الإسلامية خالدة.. وصالحة لكل زمان ومكان؟؟ أم أنها «فكر- تاريخي».. نسخته التطور التاريخي؟؟

٧- وهل أنتم- في بلد كمصر، مثلاً- مع بقاء مواد الدستور التي تنص على:
أن دين الدولة هو الإسلام؟..

وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؟؟
أم تطلبون إلغاء هذه المواد من الدستور؟؟

٨- وإذا كنتم مع بقاء مادة الدستور، التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية
هي المصدر الرئيسي للتشريع..

فهل أنتم مع إعمال هذه المادة وتطبيقها؟؟
أم أنتم مع وقفها وتعطيلها؟؟!

تلك هي الأسئلة التي ندعوكم، معشر العلمانيين، إلى التفكير فيها.. والإجابة
عليها.. ثم انظر- على ضوء إجابتكم عليها- إلى المكان الذي تضعكم فيه الإجابة من
«دنيا» المسلمين.. ومن «دين» الإسلام!..

وأخيراً.....

فلإننا ندعوكم- كفضيل من فصائل الحركة الفكرية في بلادنا- إلى أن تنظروا إلى
إسلامنا باعتباره الدين الذي يقول قرآنه الكريم.. بصيغة التكليف الواجب: ﴿يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾
[النساء: ٥٩].

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الحاثية: ١٨].

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وذلك بدلاً من نظركم إليه باعتباره مسيحية، مهمتها فقط: خلاص الروح ..
وعملكة السماء .. ولذلك فهي تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله ..

كذلك ندعوكم إلى النظر لرسالة نبينا محمد ﷺ لا في ضوء البلاغ الذي بلغه
ﷺ للأمة، فقط .. وإنما أيضاً، في ضوء تجسيده هذا البلاغ الإلهي: دولة ..
وأمة .. وعمراً حضارياً ..

وأن تروا حضارتنا بعيون إسلامية؛ لتكشفوا تميز مسيرتها عن مسيرة الحضارة الغربية
- التي اقترنت تدين دولتها بالرجعية والجمود والانحطاط .. - بينما اقترنت نهضتها
بالعلمانية اللادينية .. على حين اقترنت ازدهارنا الحضارى بحاكمية شريعتنا الإلهية ..
كما اقترنت تخلفنا بالاختراق الذي حدث لحاكمية الدين في الدولة الإسلامية ..

راجين أن نصل جميعاً إلى كلمة سواء .. فتتفق على الإسلام خياراً حضارياً
لنهضتنا المنشودة .. ثم لمجتهد، ما شاء لنا الاجتهاد، انطلاقاً من ثوابت الإسلام، وفي
إطار شريعة الإسلام ..

رمضان سنة ١٤١٢ هـ.

مارس سنة ١٩٩٢ م.

المصادر

• القرآن الكريم

• كتب السنة:

- ١ - [صحيح البخارى] طبعة دار الشعب القاهرة .
- ٢ - [صحيح مسلم] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- ٣ - [سنن الترمذى] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٧ م .
- ٤ - [سنن النسائى] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- ٥ - [سنن أبى داود] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .
- ٦ - [سنن ابن ماجه] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
- ٧ - [سنن الدارمى] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
- ٨ - [مسند الإمام أحمد] طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ م .
- ٩ - [الموطأ] للإمام مالك - طبعة دار الشعب القاهرة .

• الكتب والدوريات:

- ابن أبى الحديد - [شرح نهج البلاغة] تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- ابن تيمية - [السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية] تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور - طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
- ابن خلدون - [المقدمة] طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ م .
- ابن القيم - [إعلام الموقعين] طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- [الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية] تحقيق : د . جميل غازى - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .
- أبو البقاء - [الكليات] طبعة دمشق سنة ١٩٨٢ م .

- أمين سامى باشا - [تقويم النيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م.
- الباقلاوى - [التمهيد] تحقيق: محمود محمد الخضيرى، د. محمد عبدالهادى أبو ريذة. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م.
- الجبرتى - [عجائب الآثار] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م.
- الجرجانى - [التعريفات] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م.
- روبرت م. أغروس، جورج ن. ستانيسيو - [العلم فى منظوره الجديد] ترجمة: كمال خليلي، طبعة الكويت - عالم المعرفة - سنة ١٩٨٩ م.
- سانتيلانا - [القانون والمجتمع] ترجمة: جرجيس فتح الله - منشور بكتاب «تراث الإسلام» - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.
- سلامة موسى - [اليوم والغد] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م.
- د. السيد أحمد محمد فرج - [علمانى وعلمانية تأصيل معجمى] - مجلة «الحوار» سنة ١٩٨٦ م.
- شنودة (البابا) - [الأهرام] - القاهرة - عدد ٦ مارس سنة ١٩٨٥ م.
- د. طه حسين - [فى الشعر الجاهلى] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م.
- [مستقبل الثقافة فى مصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م.
- (لجنة مشروع الدستور سنة ١٩٥٣ م مطبعة القاهرة مطابع وزارة الإرشاد القومى).
- الطهطاوى (رفاعة رافع) - [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م، ١٩٧٧ م.
- عبدالرحمن الرافعى - [عصر إسماعيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م.
- [تاريخ الحركة القومية] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م.
- [مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م.
- د. عبدالرزاق السنهورى باشا - [فقه الخلافة وتطورها] ترجمة: د. نادية السنهورى. مراجعة وتعليقات: د. توفيق الشاوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.
- [عبدالرزاق السنهورى من خلال أوراقه الخاصة] إعداد: د. نادية السنهورى، د. توفيق الشاوى، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م.
- [الدين والدولة فى الإسلام] بحث منشور فى: «مجلة هيئة قضايا الحكومة» - عدد خاص - يونيه سنة ١٩٨٩ م.
- على بن أبى طالب - [نهج البلاغة] طبعة دار الشعب - القاهرة.
- على عبدالرازق - [الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م.

- صحيفة : [السياسة] - اليومية - عدد ٨٨١ فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .
- القرطبي - [الجامع لأحكام القرآن] طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة .
- د. لويس عوض - [المصور] - مجلة - القاهرة عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ م ، ٢٠ إبريل سنة ١٩٨٤ م .
- مجمع اللغة العربية - القاهرة - [معجم ألفاظ القرآن الكريم] طبعة القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٧٠ م .
- [معجم العلوم الاجتماعية] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م .
- محمد إبراهيم الجزيري - [سعد زغلول : ذكريات تاريخية] طبعة «كتاب اليوم» - القاهرة .
- د. محمد أحمد خلف الله - [النص والاجتهاد والحكم فى الإسلام] - مجلة «العربى» - الكويت عدد رمضان سنة ١٤٠٤ هـ يونيو ١٩٨٤ م .
- د. محمد حسين هيكل باشا - [حياة محمد] طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .
- [فى منزل الوحي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
- محمد حميد الله - [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] - جمع وتحقيق - طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .
- محمد السماك - [الأقليات بين العروبة والإسلام] طبعة بيروت سنة ١٩٩٠ م .
- د. محمد عاطف غيث - [قاموس علم الاجتماع] - تحرير ومراجعة - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .
- محمد عبده (الإمام) - [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق : د. محمد عماره . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- د. محمد عماره - [الغزو الفكرى . . وهم أم حقيقة ؟] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م .
- [العلمانية ونهضتنا الحديثة] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦ م .
- [الطريق إلى القفلة الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠ هـ سنة ١٩٩٠ م .
- [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠ هـ سنة ١٩٨٩ م .
- [إسلام وفلسفة الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٩ هـ سنة ١٩٨٩ م .
- [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م .
- [أبو الأعلى المودودى والصحو الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧ هـ سنة ١٩٨٧ م .
- محمد فؤاد عبدالباقى - [المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم] طبعة دار الشعب - القاهرة .
- د. محمد محمد حسين - [الانجازات الوطنية فى الأدب المعاصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م .
- محمد مختار باشا المصرى - [كتاب التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ] دراسة وتحقيق : د. محمد عماره - طبعة بيروت سنة ١٩٨٠ م .
- المقرئى - [الخطوط] طبعة دار التحرير - القاهرة .
- المودودى - [القانون الإسلامى وطرق تنفيذه فى باكستان] ترجمة : محمد عاصم الحداد . طبعة بيروت - ضمن مجموعة - سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩ م .

- مشيل عفلق - [فى سبيل البعث - الكتابات السياسية الكاملة] طبعة بغداد سنة ١٩٨٧ م، سنة ١٩٨٨ م.

- النويرى - [نهاية الأرب فى فنون الأدب] طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة .

- وينسك (ا. ي) - [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف] طبعة ليدن سنة ١٩٣٦ م، ١٩٦٩ م.

- [مفتاح كنوز السنة] ترجمة : محمد فؤاد عبدالباقى - طبعة الهند - لاهور سنة ١٣٩١ هـ سنة ١٩٧١ م.

• الدكتور محمد عمارة •

١- سيرة ذاتية .. في نقاط

* مفكر إسلامي .. ومؤلف .. ومحقق .. وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» - بالأزهر الشريف .

* ولد بريف مصر - ببلدة «صروه»، مركز «قلين»، محافظة «كفر الشيخ» - في ٢٧ من رجب سنة ١٣٥٠هـ / ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣١م - في أسرة ميسورة الحال - مادياً - تحترف الزراعة .. وملتزمة دينياً .

* قبل مولده، كان والده قد نذر لله : إذا جاء المولود ذكراً، أن يسميه محمداً، وأن يهبه للعلم الديني - أي يطلب العلم في الأزهر الشريف .

* حفظ القرآن وجوّده بـ «كتاب» القرية .. مع تلقى العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية - مرحلة التعليم الإلزامي - .

* في سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م التحق «بمعهد دسوق الديني الابتدائي» - التابع للجامع الأزهر الشريف .. - ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م .

* وفي المرحلة الابتدائية - النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين - بدأت تفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلامية، والأدبية والثقافية .. فشارك في العمل الوطني - قضية استقلال مصر .. والقضية الفلسطينية - بالخطابة في المساجد .. والكتابة - نشرأ وشعراً - وكان أول مقال نشرته له صحيفة «مصر الفتاة» - بعنوان «جهاد» - عن فلسطين - في أبريل سنة ١٩٤٨م - وتطوع للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية .. لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين .

* في سنة ١٩٤٩م، التحق «بمعهد طنطا الأحمدى الديني الثانوي» - التابع للجامع الأزهر الشريف - ومنه حصل على الثانوية الأزهرية سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .

* وواصل - في مرحلة الدراسة الثانوية - اهتماماته السياسية والأدبية والثقافية .. ونشر شعراً ونثراً في صحف ومجلات «مصر الفتاة»، و«منبر الشرق»، و«المصري»، و«الكاتب» .. . وتطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م في سنة ١٩٥١م .

* في سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م التحق «بكلية دار العلوم» - جامعة القاهرة . . وفيها تخرج ،
ونال درجة «الليسانس» في اللغة العربية والعلوم الإسلامية - ولقد تأخر تخرجه - بسبب
نشاطه السياسي - إلى سنة ١٩٦٥ بدلاً من سنة ١٩٥٨م .

* تواصل - في مرحلة الدراسة الجامعية - نشاطه الوطني والأدبي والثقافي . . فشارك في
«المقاومة الشعبية» ، بمنطقة قناة السويس ، إبان مقاومة الغزو الثلاثي لمصر سنة ١٣٧٥هـ /
١٩٥٦م . .

* ونشر المقالات في صحيفة «المساء» - المصرية - ومجلة «الأداب» . . البيروتية . . وألف ونشر
أول كتبه عن «القومية العربية» ، سنة ١٩٥٨م .

* وبعد التخرج من الجامعة ، أعطى كل وقته - تقريباً - وجميع جهده لمشروعه الفكري ، فجمع
وحقق ودرس الأعمال الكاملة لأبرز أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة : رفاعة رافع
الطهطاوي . . وجمال الدين الأفغاني . . ومحمد عبده . . وعبد الرحمن الكواكبي . .
وعلي مبارك . . وقاسم أمين . . وكتب الكتب والدراسات عن أعلام التجديد
الإسلامي . . مثل : الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا . . والشيخ محمد الغزالي . .
وعمر مكرم . . ومصطفى كامل . . وخير الدين التونسي . . ورشيد رضا . . وعبد الحميد
ابن باديس . . ومحمد الخضر حسين . . وأبي الأعلى المودودي . . وحسن البنا . . وسيد
قطب . . والشيخ محمود شلتوت . . إلخ .

* ومن أعلام الصحابة الذين كتب عنهم : عمر بن الخطاب . . وعلي بن أبي طالب . . وأبو
ذر الغفاري . . وأسماء بنت أبي بكر . . كما كتب عن تيارات الفكر الإسلامي - القديمة
والحديثة - وعن أعلام التراث الإسلامي ، مثل : غيلان الدمشقي . . والحسن البصري . .
وعمر بن عبيد . . والنفس الزكية : محمد بن الحسن . . وعلي بن محمد . .
والماوردي . . وابن رشد (الحفيد) . . والعز بن عبد السلام . . إلخ . .

* وتناولت كتبه - التي تجاوزت المائة والثمانين - السمات المميزة للحضارة الإسلامية .
والمشروع الحضاري الإسلامي . . والمواجهة مع الحضارات الغازية والمعادية . . وتيارات
العلمنة والتغريب . . وصفحات العدل الاجتماعي الإسلامي . . والعقلانية الإسلامية . .

* وهاور وناظر العديد من أصحاب المشاريع الفكرية الوافدة . .

* وحقق عدداً من نصوص التراث الإسلامي - القديم منه والحديث . .

* وكجزء من عمله العلمي ومشروعه الفكري ، حصل - من كلية دار العلوم - في العلوم
الإسلامية - تخصص الفلسفة الإسلامية - على الماجستير سنة ١٣٩٠هـ / سنة ١٩٧٠م .

بأطروحة عن «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية». . وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ/ سنة ١٩٧٥م، بأطروحة عن «الإسلام وفلسفة الحكم».

* أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة. . وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما. . كما أسهم في تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامّة، مثل: «موسوعة السياسة»، و«موسوعة الحضارة العربية»، و«موسوعة الشروق»، و«موسوعة المفاهيم الإسلامية»، و«الموسوعة الإسلامية العامة»، و«موسوعة الأعلام». . إلخ.

* نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية، منها: «المجلس الأعلى للشئون الإسلامية» - بمصر، و«المعهد العالمي للفكر الإسلامي» - بواشنطن، و«مركز الدراسات الحضارية» - بمصر، و«المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» - مؤسسة آل البيت - بالأردن. . و«مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر الشريف. .

* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة. . والشهادات التقديرية. . والدروع. . منها: «جائزة جمعية أصدقاء الكتاب» - بלבنا - سنة ١٩٧٢م. . وجائزة الدولة التشجيعية - بمصر - سنة ١٩٧٦م. . ووسام العلوم والفنون. . من الطبقة الأولى - بمصر - سنة ١٩٧٦م. . وجائزة على وعثمان حافظ - لفكر العام - سنة ١٩٩٣م. . وجائزة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. . سنة ١٩٩٧م. . ووسام التيار القومي الإسلامي - القائد المؤسس - سنة ١٩٩٨م. . وجائزة مؤسسة أحمد كائو - للدراسات الإسلامية - بالبحرين سنة ٢٠٠٥م.

* تجاوزت أعماله الفكرية - تأليفًا وتحقيقًا - مائة وثمانين كتابًا، وذلك غير ما نشر له في الصحف والمجلات. .

* ترجم العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية. . مثل: التركية، والمالوية، والفارسية، والأوردية، والإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والألمانية، والألبانية، والبوسنية.

* الاسم - ربيعًا: محمد عمارة مصطفى عمارة. .

* والعنوان: جمهورية مصر العربية - ١٣ ب شارع كورنيش النيل - أغاخان - القاهرة - هاتف ٢٢٠٥٥٦٦١ - فاكس ٢٢٠٥٥٦٦٢.

٢- ثبت بأعماله الفكرية:

أ- تأليف:

- ١- معالم المنهج الإسلامى - دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩١ م.
- ٢- الإسلام والمستقبل - دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٨٦ م.
- ٣- العلمانية ونهضتنا الحديثة - دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٨٦ م.
- ٤- معارك العرب ضد الغزاة - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٨ م.
- ٥- الغارة الجديدة على الإسلام - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٨ م.
- ٦- جمال الدين الأفغانى بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧ م.
- ٧- الشيخ محمد الغزالى: الموقع الفكرى والمعارك الفكرية - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٨ م.
- ٨- الوعى بالتاريخ وصناعة التاريخ - دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م.
- ٩- التراث والمستقبل - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧ م.
- ١٠- الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة (سلسلة هذا هو الإسلام) - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م.
- ١١- الإبداع الفكرى والخصوصية الحضارية - دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٢- الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا: إسلامية الدولة والمدنية والقانون - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٩ م.
- ١٣- الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين (سلسلة هذا هو الإسلام) - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الإسلام وفلسفة الحكم - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٥- معركة الإسلام وأصول الحكم - دار الشروق - سنة ٢٠٠٥ م.
- ١٦- الإسلام والفنون الجميلة - دار الشروق - سنة ٢٠٠٥ م.
- ١٧- الإسلام وحقوق الإنسان - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٨- الإسلام والثورة - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م.

- ١٩ - الإسلام والعروبة - دار الشروق - سنة ١٩٨٨ م .
- ٢٠ - الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٢١ - هل الإسلام هو الحل؟ لماذا؟ وكيف؟ - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٢٢ - سقوط الغلو العلماني - دار الشروق - سنة ٢٠٠٢ م .
- ٢٣ - الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟ - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م .
- ٢٤ - الطريق إلى اليقظة الإسلامية - دار الشروق - سنة ١٩٩٠ م .
- ٢٥ - تيارات الفكر الإسلامي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٢٦ - الصحوة الإسلامية والتحدى الحضاري - دار الشروق - سنة ٢٠٠٥ م .
- ٢٧ - المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية - دار الشروق - سنة ١٩٨٨ م .
- ٢٨ - عندما أصبحت مصر عربية إسلامية - دار الشروق - سنة ٢٠٠٥ م .
- ٢٩ - العرب والتحدى - دار الشروق - سنة ١٩٩١ م .
- ٣٠ - مسلمون ثوار - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م .
- ٣١ - التفسير الماركسي للإسلام - دار الشروق - سنة ٢٠٠٥ م .
- ٣٢ - الإسلام بين التنوير والتزوير - دار الشروق - سنة ٢٠٠٢ م .
- ٣٣ - التيار القومي الإسلامي - دار الشروق - سنة ١٩٩٦ م .
- ٣٤ - الإسلام والأمن الاجتماعي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٣٥ - الأصولية بين الغرب والإسلام - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م .
- ٣٦ - الجامعة الإسلامية والفكرة القومية - دار الشروق - سنة ١٩٩٤ م .
- ٣٧ - قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية - دار الشروق - سنة ١٩٩٣ م .
- ٣٨ - عمر بن عبد العزيز - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٣٩ - جمال الدين الأفغاني : موقظ الشرق - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .
- ٤٠ - محمد عبده : تجديد الدنيا بتجديد الدين - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م .

- ٤١ - عبد الرحمن الكواكبي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٤٢ - أبو الأعلى المودودي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٤٣ - رفاعة الطهطاوى - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٤٤ - على مبارك - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٤٥ - قاسم أمين - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٤٦ - التحرير الإسلامى للمرأة - دار الشروق - سنة ٢٠٠٢ م.
- ٤٧ - الإسلام فى عيون غربية - دار الشروق - سنة ٢٠٠٦ م.
- ٤٨ - الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية - دار الشروق - سنة ٢٠٠٢ م.
- ٤٩ - فى فقه الصراع على القدس وفلسطين - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٥٠ - معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام - نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ٥١ - الإسلام وتحديات العصر - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٤ م.
- ٥٢ - الإسلام فى مواجهة التحديات - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م.
- ٥٣ - القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار - نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ٥٤ - هذا إسلامنا: خلاصات الأفكار - دار الوفاء - سنة ٢٠٠٠ م.
- ٥٥ - الصحوة الإسلامية فى عيون غربية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٥٦ - الغرب والإسلام - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٥٧ - أبو حيان التوحيدى - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٥٨ - ابن رشد بين الغرب والإسلام - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٥٩ - الانتماء الثقافى - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٦٠ - التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٦١ - صراع القيم بين الغرب والإسلام - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.
- ٦٢ - الدكتور يوسف القرضاوى: المدرسة الفكرية والمشروع الفكرى - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م.

- ٦٣ - عندما دخلت مصر في دين الله - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م .
- ٦٤ - الحركات الإسلامية : رؤية نقدية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٦٥ - المنهج العقلى فى دراسات العربية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م .
- ٦٦ - النموذج الثقافى - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٦٧ - تجديد الدنيا بتجديد الدين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٦٨ - الثوابت والمتغيرات فى فكر اليقظة الإسلامية الحديثة - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧ م .
- ٦٩ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧٠ - التقدم والإصلاح : بالتنوير الغربى أم بالتجديد الإسلامى ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧١ - الحملة الفرنسية فى الميزان - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧٢ - الحضارات العالمية : تدافع أم صراع ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧٣ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧٤ - القدس بين اليهودية والإسلام - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م .
- ٧٥ - الأقليات الدينية والقومية : تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨ م .
- ٧٦ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠ م .
- ٧٧ - خطر العولمة على الهوية الثقافية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م .
- ٧٨ - مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠ م .
- ٧٩ - فى التحرير الإسلامى للمرأة - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٣ م .
- ٨٠ - المستقبل الاجتماعى للأمة الإسلامية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٣ م .
- ٨١ - الغرب والإسلام : افتراءات لها تاريخ - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م .
- ٨٢ - السماحة الإسلامية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م .
- ٨٣ - الشيخ عبد الرحمن الكواكبي : هل كان علمانياً ؟ - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م .

- ٨٤ - أزمة الفكر الإسلامى الحديث - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م.
- ٨٥ - هل المسلمون أمة واحدة؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م.
- ٨٦ - الغناء والموسيقى : حلال أم حرام؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م.
- ٨٧ - شبهات حول القرآن الكريم - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٣ م.
- ٨٨ - تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزملة - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م.
- ٨٩ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠ م.
- ٩٠ - الظاهرة الإسلامية - المختار الإسلامى - سنة ١٩٩٨ م.
- ٩١ - الوسيط فى المذاهب والمصطلحات الإسلامية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٦ م.
- ٩٢ - إسلاميات السنهورى باشا - دار الوفاء - سنة ٢٠٠٦ م.
- ٩٣ - النص الإسلامى بين الاجتهاد والجمود والتاريخية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٩٤ - أزمة الفكر الإسلامى المعاصر - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٩٥ - المادية والثالية فى فلسفة ابن رشد - دار المعارف - سنة ١٩٨٣ م.
- ٩٦ - العطاء الحضارى للإسلام - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٤ م.
- ٩٧ - إسلامية المعرفة ماذا تعنى؟ - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٩٨ - الإسلام وضرورة التغيير - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م.
- ٩٩ - الإسلام والحرب الدينية - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٤ م.
- ١٠٠ - ثورة الزنج - دار الوحدة - سنة ١٩٨٠ م.
- ١٠١ - دراسات فى الوعى بالتاريخ - دار الوحدة - سنة ١٩٨٠ م.
- ١٠٢ - الإسلام والوحدة القومية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٩ م.
- ١٠٣ - الإسلام والسلطة الدينية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - سنة ١٩٨٠ م.
- ١٠٤ - الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية - دار ثابت - القاهرة سنة ١٩٨٢ م.

- ١٠٥ - فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م .
- ١٠٦ - سلامة موسى : اجتهد خاطي أم عمالة حضارية؟ - دار الوفاء - سنة ١٩٩٥ م .
- ١٠٧ - العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧ م .
- ١٠٨ - علمنا : حضارة أم حضارات؟ - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧ م .
- ١٠٩ - الجديد في المخطط الغربي تجاه المسلمين - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧ م .
- ١١٠ - العلمانية بين الغرب والإسلام - دار الوفاء - سنة ١٩٩٦ م .
- ١١١ - محمد عبده : سيرته وأعماله - دار القدس - بيروت - سنة ١٩٧٨ م .
- ١١٢ - نظرة جديدة إلى التراث - دار قتيبة - دمشق - سنة ١٩٨٨ م .
- ١١٣ - القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب - دار الفكر - القاهرة - سنة ١٩٥٨ م .
- ١١٤ - الفكر القائد للثورة الإيرانية - دار ثابت - القاهرة - سنة ١٩٨٢ م .
- ١١٥ - ظاهرة القومية في الحضارة العربية - الكويت - سنة ١٩٨٣ م .
- ١١٦ - رحلة في عالم الدكتور محمد عمارة - حوار - دار الكتاب الحديث - بيروت - سنة ١٩٨٩ م .
- ١١٧ - نظرية الخلافة الإسلامية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - سنة ١٩٨٠ م .
- ١١٨ - العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب - دار الثقافة الجديدة - سنة ١٩٧٨ م .
- ١١٩ - الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب - دار الثقافة الجديدة - سنة ١٩٧٨ م .
- ١٢٠ - إسرائيل هل هي سامية؟ - دار الكاتب العربي - القاهرة - سنة ١٩٦٨ م .
- ١٢١ - الإسلام وأصول الحكم : دراسات ووثائق - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٨٥ م .
- ١٢٢ - الدين والدولة - الهيئة العامة للكتاب - سنة ١٩٩٧ م .
- ١٢٣ - الاستقلال الحضاري - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م .
- ١٢٤ - الإسلام وقضايا العصر - دار الوحدة - بيروت - سنة ١٩٨٤ م .

- ١٢٥ - الإسلام والعروبة والعلمانية - دار الوحدة - سنة ١٩٨١ م .
- ١٢٦ - الفريضة الغائبة : عرض وحوار وتقييم - دار الوحدة - سنة ١٩٨٣ م .
- ١٢٧ - التراث فى ضوء العقل - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤ م .
- ١٢٨ - فجر اليقظة القومية - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤ م .
- ١٢٩ - العروبة فى العصر الحديث - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤ م .
- ١٣٠ - الأمة العربية وقضية الوحدة - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤ م .
- ١٣١ - أكذوبة الاضطهاد الدينى فى مصر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة سنة ٢٠٠٠ م .
- ١٣٢ - فى المسألة القبطية : محقات وأوهام - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٣٣ - الإسلام والآخر : من يعترف بمن ؟ ومن ينكر من ؟ - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٥ م .
- ١٣٤ - فى فقه المواجهة بين الغرب والإسلام - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٣ م .
- ١٣٥ - الإسلام والأقليات : الماضى والحاضر والمستقبل - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٣ م .
- ١٣٦ - مستقبلنا بين التجديد الإسلامى والحدائث الغربية - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٣٧ - الغرب والإسلام : أين الخطأ ؟ وأين الصواب ؟ - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٣٨ - مقالات الغلو الدينى واللا دينى - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٣٩ - فى فقه الحضارة الإسلامية - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٣ م .
- ١٤٠ - الدراما التاريخية وتحديات الواقع المعاصر - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٥ م .
- ١٤١ - فى المشروع الحضارى الإسلامى - مركز الراه - جدة سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٤٢ - شخصيات لها تاريخ - مركز الراه - جدة سنة ٢٠٠٤ م .
- ١٤٣ - شبهات وإجابات حول القرآن الكريم - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - سنة ٢٠٠١ م .

١٤٤ - الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
سنة ٢٠٠١ م.

١٤٥ - شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،
ج ١، ٢، ٣ - سنة ٢٠٠١ م.

ب- دراسة وتحقيق:

١٤٦ - الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت
سنة ١٩٧٣ م.

١٤٧ - الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت
سنة ١٩٧٩ م.

١٤٨ - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - دار الشروق - القاهرة - سنة ٢٠٠٦ م.

١٤٩ - الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.

١٥٠ - طبائع الاستبداد - للكواكبي - دار الشروق - سنة ٢٠٠٧ م.

١٥١ - الأعمال الكاملة لقاسم أمين - دار الشروق - القاهرة - سنة ٢٠٠٦ م.

١٥٢ - رسائل العدل والتوحيد - دار الشروق - القاهرة - سنة ١٩٨٧ م.

١٥٣ - كتاب الأموال - لأبي عبيد القاسم بن سلام - دار الشروق - القاهرة - سنة ١٩٨٩ م.

١٥٤ - رسالة التوحيد - للإمام محمد عبده - دار الشروق - القاهرة - سنة ١٩٩٣ م.

١٥٥ - الإسلام والمرأة في رأى الإمام محمد عبده - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٧ م.

١٥٦ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال - لابن رشد - دار المعارف -
سنة ١٩٩٩ م.

١٥٧ - التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ - لمحمد مختار باشا المصرى - المؤسسة العربية -
بيروت سنة ١٩٨٠ م.

١٥٨ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان - للشيخ محمد الخضر حسين - نهضة
مصر - سنة ١٩٩٩ م.

١٥٩ - السنة والبدعة - للشيخ محمد الخضر حسين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩ م.

- ١٦٠ - روح الحضارة الإسلامية - للشيخ الفاضل ابن عاشور - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٣ م .
 ١٦١ - صلة الإسلام بإصلاح المسيحية - للشيخ أمين الخولى - نهضة مصر سنة ٢٠٠٦ م .
 ١٦٢ - إسلاميات السهورى باشا - دار الوفاء - سنة ٢٠٠٦ م .

جـ - مناظرات :

- ١٦٣ - أزمة العقل العربى - دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٣ م .
 ١٦٤ - المواجهة بين الإسلام والعلمانية - دار الآفاق الدولية - القاهرة سنة ١٤١٣ هـ .
 ١٦٥ - تهافت العلمانية - دار الآفاق الدولية - القاهرة سنة ١٤١٣ هـ .

د - بالاشتراك مع آخرين :

- ١٦٦ - الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية - الكويت - سنة ١٩٨٩ م .
 ١٦٧ - القرآن - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٢ م .
 ١٦٨ - محمد ﷺ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٢ م .
 ١٦٩ - عمر بن الخطاب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٣ م .
 ١٧٠ - على بن أبى طالب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٤ م .
 ١٧١ - قارعة سبتمبر - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٢ م .
 ١٧٢ - دليل الإمام إلى تجديد الخطاب الدينى - وزارة الأوقاف - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م .
 ١٧٣ - السنة والشيعة : وحدة الدين وخلاف السياسة والتاريخ - مكتبة النافذة - ٢٠٠٧ م .

• صدر حديثاً :

- ١٧٤ - إحياء الخلافة الإسلامية : حقيقة أم خيال - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٥ م .
 ١٧٥ - حقائق الإسلام فى مواجهة شبهات المشككين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - سنة ٢٠٠٢ م .
 ١٧٦ - الشيخ الشهيد أحمد ياسين . وفقه الجهاد على أرض فلسطين - مركز الإعلام العربى - القاهرة سنة ٢٠٠٤ م .
 ١٧٧ - الإصلاح بالإسلام - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٥ م .
 ١٧٨ - الإمام محمد عبده : مشروع حضارى للإصلاح بالإسلام - مكتبة الإسكندرية - سنة ٢٠٠٥ م .

- ١٧٩ - الفاتيكان والإسلام: أهي حماقة؟ أم عداء له تاريخ؟؟ - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٨٠ - مقام العقل فى الإسلام - تحت الطبع .
- ١٨١ - الفتوحات الإسلامية: تحرير . . أم تدمير؟؟ - تحت الطبع .
- ١٨٢ - فوائد البنوك: حلال أم حرام؟ - تحت الطبع .
- ١٨٣ - القرآن يتحدى - تحت الطبع .
- ١٨٤ - من أعلام الإحياء الإسلامى - مكتبة الشروق الدولية - سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٨٥ - الإصلاح الدينى فى القرن العشرين - الشيخ المراغى نموذجاً - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٨٦ - رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمية - مكتبة البخارى - الإسماعيلية - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٨٧ - الفارق بين الدعوة والتنصير - مكتبة البخارى - الإسماعيلية - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٨٨ - علمانية المدفع والإنجيل - مكتبة البخارى - الإسماعيلية - سنة ٢٠٠٧ م.

• سلسلة (هذا هو الإسلام) - مكتبة الشروق الدولية:

- ١٨٩ - الدين والحضارة، عوامل امتياز الإسلام - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩٠ - السماحة الإسلامية، حقيقة الجهاد . . والقتال . . والإرهاب - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩١ - احترام المقدسات، خيرية الأمة، عوامل تفوق الإسلام - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩٢ - الموقف من الديانات الأخرى، الدين والدولة - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩٣ - الموقف من الحضارات الأخرى، أسباب انتشار الإسلام - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩٤ - قراءة النص الدينى بين التأويل الغربى والتأويل الإسلامى - طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.
- ١٩٥ - الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين - طبعة القاهرة - سنة ٢٠٠٧ م.
- ١٩٦ - الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة - طبعة القاهرة - سنة ٢٠٠٧ م.



هذا الكتاب

- أخطر صراعاتنا الفكرية : الصراع بين العلمانيين والإسلاميين...
- وأهم قضايا الصراع : هي العلاقة بين السياسة والإسلام...
- فهل هناك علاقة بين الإسلام والسياسة؟
- وهل هناك سياسة شرعية للدولة والعمران؟
- وهل الدولة - في الإسلام - « دينية » ؟.. أم « مدنية » مرجعيتها الإسلام؟
- أم أن العلمانية - التي تحرر الدنيا من الدين .. وتجعل مرجعية السياسة للإنسان وحده، بدلاً من الله - هي الحل ؟.. وطريق التقدم والنهوض؟
- وهل الحكم الإسلامي خطر على الوحدة الوطنية؟.. وطريق للاستبداد باسم الدين؟.. وفتح لباب العنف والجمود؟..
- وإذا كان الغرب علمانيًا .. فلماذا يعمل لنشر دينه في بلاد الإسلام؟!



إن جلاء هذه القضايا الشائكة .. والرد على ما حوّلها من شبهات ..
هو رسالة هذا الكتاب ..
إنه حوار موضوعي، يدعو الفرقاء المتصارعين إلى كلمة سواء؟!

